

# الحافظ الإمام الذهبي وفكره النقديّ

قراءة منهجية تأصيليّة من كتابه "سير أعلام النبلاء"

تأليف

أنور أحمد ميو

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الإصدار الثاني

مايو 2025

## المقدمة

شخصية الحافظ الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تعتبر قامة فكرية فذة، تستحق الدراسة والتحليل أكثر مما وجدته، وقد انجذبتُ إلى قراءة مؤلفاته منذ خمسة عشر سنة لا سيما كتابه «سير أعلام النبلاء»، وأثرت شخصيته الفكرية على كتاباتي وتحليلاتي منذ عشر سنوات، وكنتُ مهتمًا بدراسة فكره النقدي ومنهجه العلمي إلى أن وقفتُ على دراسات وبحوث أكاديمية حول التوثيق بسيرته ودراسة منهجه وفكره النقدي.

يقول عبد الستار الشيخ - أحد أبرز مَنْ كتب عن الذهبي -: «وعلى الرغم من المكانة الرفيعة التي نالها الذهبي، والشهرة السائرة التي تبوأها الذهبي في الفكر الإسلامي عموماً والحديثي والتاريخي خصوصاً، فإن شيئاً من الهضم قد لحق به من جهة ترجمته، والاهتمام بتدوين سيرته وتفصيل أحواله، وذكر فضائله، ودراسة شخصيته ومصنفاته ومنهجه، فإن ما كُتِبَ عنه لا يليق بمقامه، باعتباره إماماً كبيراً إذ إنه لا يتعدى صفحاتٍ قليلة سطرها تلامذته ومعاصروه، وجاء من بعدهم فردّوا غالباً ما كتبه الأولون، وكان حرياً بتلامذته أن يصنّفوا في سيرته، على غرار ما فعل السخاوي مثلاً في "الجواهر والدرر"

حيث ترجم لشيخه ابن حجر ترجمة وافية مفصلة جدا، وفي عصرنا ظهرت بعض الدراسات المنهجية له<sup>(1)</sup>.

أقول: عدم الاهتمام الكافي بهذه الشخصية الفذة كان بسبب شخصيته الاستقلالية والموضوعية، وهما قد يجذبانك إلى الإقصاء ومحاولة التجاهل!، فطبيعة الإنسان حبه للشخص التابع والمطّبل والمقلّد، وأيضا كان الجمود المذهبي والصراع العقائدي في أوجه في تلك الفترة، مما أثر سلبا على بيئته الفكرية.

يقول بشار عواد معروف عن عصر الحافظ الذهبي: «كان النزاع العقائدي بين الحنابلة والأشاعرة مضطربا، زاده اعتماد الحنابلة على النصوص في دراسة العقائد، واعتماد الأشاعرة على الاستدلال العقلي والبرهان المنطقي في دراستها، وبقدر ما ولد هذا التعصب من تمزّق في المجتمع، فإنه ولد في الوقت نفسه نشاطا علميا واضحا في هذا المضمار، تمثل في الكتب الكثيرة التي ألّفت فيه، كما ظهر تحيز واضح في كثير من كتابات العصر»<sup>(1)</sup>.

(1) عبد الستار الشيخ، «الحافظ الذهبي، مؤرخ الإسلام، ناقد المحدثين، إمام المعدّلين والمجرحين»، دار القلم في بيروت 1994، ص: 13.

(1) بشار عواد معروف، "مقدمة كتاب سير أعلام النبلاء"، طبعة الرسالة، ص: 14.

## مدرسة "كسر الجمود والموضوعية":

كانت كتب التراجم والطبقات قبل ظهور الإمام الحافظ الذهبي تُعاني من سمة عامة قلما يخلو منها كتابٌ، هذه السمة هي التعصّب للمذهب أو الطريقة أو البلد، والتناس الأعدار عند صدور الأخطاء، وبالجملة كانت معظم كتب التراجم طافحة بالغلو والتعصّب وغياب الإنصاف حتى ظهر الإمام الحافظ الذهبي بمدرسته العلمية القائمة على الإنصاف والموضوعية عند التقييم والترجمة حتى مع أشدّ المخالفين - في غالب الأحيان - هذا المنهج لم يُعجبه المتعصّبون والمتحرّبون قديماً وحديثاً، فصار الذهبي - رحمه الله - بجلالته وقيمته العلمية السامية، ومؤلفاته الضخمة؛ غرضاً لسهام نقدهم اللاذع الذي وصل لحدّ السباب والقّدح والطعن في العقائد، فقد عرفنا من حياة الذهبي أنه رافق الحنابلة، وتأثر بشيخه وأستاذه الإمام ابن تيمية لا سيما في العقائد، وبسبب العقائد انتقد الذهبي من قبل بعض معاصريه لا سيما تلميذه تاج الدين عبد الوهاب السبكي، الذي وجّه إليه نقداً قاسياً في غير موضع من كتابه: «طبقات الشافعية الكبرى»، وفي كتابه الآخر: «معيد النعم»، فقال في ترجمته من الطبقات: «كان شيخنا - والحق أحق ما قيل، والصدق أولى ما أثره ذو السبيل - شديد الميل إلى آراء الحنابلة، كثير الازدراء بأهل السنة، الذين إذا حضروا كان أبو الحسن الأشعري فيهم مقدّم القافلة، فلذلك لا يُنصفهم في التراجم، ولا يُصنّفهم بخيرٍ إلا وقد رَغِمَ منه أنف الرّاعم، صنّف التاريخ الكبير، وما أحسنه! لولا تعصّب فيه!، وأكمله لولا نقص فيه! وأي نقص يعتريه!!».

وقد أثارت انتقادات السبكي هذه نقاشاً بين المؤرّخين، فردّ عليه السخاوي حيث اتهم السبكي بالتعصب الزائد للأشاعرة، ونقل قول عز الدين الكناي في السبكي: «هو رجل قليل الأدب، عديم الإنصاف، جاهلٌ بأهل السنة ورتبهم».

وقال يوسف بن عبد الهادي في «معجم الشافعية»: «وكلامه هذا في حقّ الذهبي غير مقبول فإن الذهبي كان أجلاً من أن يقول ما لا حقيقة له، والإنكار عليه أشدّ من الإنكار على الذهبي لا سيما وهو شيخه وأستاذه فما كان ينبغي له أن يفرط فيه هذا الإفراط»<sup>(1)</sup>.

### ثمن الاستقلالية والموضوعية:

دفع الإمام الحافظ الذهبي ثمن استقلاليته الفكرية، وموضوعيته وإنصافه وقوّة حجّته، فحُرم بسبب فكره من تولّي أكبر دار للحديث بدمشق، هي «دار الحديث الأشرفية»، التي شغرت مشيختها بعد وفاة رفيقه المزّي سنة 742هـ، فأشار قاضي القضاة علي بن عبد الكافي السبكي أن يعيّن الذهبي لها، فتكلّمت الشافعية بأن الذهبي ليس بأشعريّ، وأن المزّي ما وليها إلا بعد أن كتب بخطّه، وأشهد على نفسه بأنه أشعريّ، واتسع النقاش بينهم، ورفضت الشافعية أن يتولّواها الدّهبي بعد أن جمعهم نائب الشام "الطنبغا" بالرغم من إلحاح السبكي، ولم يُحسم الأمر إلا بتولية السبكي نفسه!<sup>(1)</sup>.

(1) شريف عبد العزيز، "الإمام الذهبي شيخ التحقيق والإنصاف"، في الإنترنت.

(1) بشار عواد معروف، "مقدمة كتاب سير أعلام النبلاء"، مرجع سابق ص: 35.

## الذهبي ليس بحنبليّ المعتقد بشكل كليّ:

اشتهر في الدراسات أن الإمام الذهبي شافعي الفروع، حنبلي الأصول، ويعنون بذلك أن الذهبي يتّبع معتقدات الحنابلة - خاصة الفكر التيمي - فيما يتعلق بالأسماء والصفات والتوحيد وغيرها، ولكن من خلال دراستي هذه توصلتُ إلى نتيجة أن الإمام الذهبي رحمة الله عليه كان مستقلاً بنتاجه الفكري إلى حدّ كبير، يختلف مع الحنابلة في كثير من معتقداتهم السلفية، ويتناقض مع بعض أصولهم، رغم ميله العام إلى أهل الحديث ومنهجهم، خاصة القدماء منهم كما سيأتي مُفصّلاً في الفصل الثامن.

وأعتقد أن منبع هذه المقولة ناتجة من نقد التاج السبكي للذهبي وعيبه عليه ميله للحنابلة مع تأليفه كتاب «العلوّ للعلي الغفار»، ولكن تُهمّة السبكي ناتجة من التعصّب الأعمى، لا من الاستقراء الموضوعي، ولذلك لم يأتِ بأدلة على ذلك إلا إحساسات سلبية تجاهه بسبب التعصّب، وشعور وهميٍّ من أنه يطيل تراجم الحنابلة والظاهرية، ويُقصر تراجم الأشاعرة والشافعية.!!

يقول بشار عواد معروف: «اتّصل الذهبي اتصالاً وثيقاً بثلاثة من شيوخ ذلك العصر وهم: جمال الدين أبو الحجاج المزي الشافعي، وعلم الدين البرزالي، وتقي الدين ابن تيمية الحراني، وقد ساعد من شدّد أواصر هذه الرفقة اتجاههم نحو طلب الحديث منذ فترة مبكرة، وميلهم إلى آراء الحنابلة ودفاعهم عن مذهبهم، مع أن المزي والبرزالي والذهبي كانوا من الشافعية، وكان كل واحد منهم محبّاً للآخر ذاكراً فضله. ومع أن الذهبي قد خالف رفيقه وشيخه ابن تيمية في مسائل أصليّة وفرعية، وأرسل إليه نصيحته

الذهبية<sup>(1)</sup> التي يلومه ويتنقد بعض آرائه وآراء أصحابه بها، إلا أنه بلا ريب قد تأثر به تأثراً عظيماً، بحيث قال تاج الدين السبكي: "إن هذه الرفقة المزري والذهبي والبرزالي أضرم بها أبو العباس ابن تيمية إضراراً بيننا، وحملها من عظائم الأمور أمراً ليس هيناً، وجرّهم إلى ما كان التباعد عنه أولى بهم"<sup>(2)</sup>.

أقول: وأعتقد أن ميل الذهبي لابن تيمية كان نسبياً، بل إن تكوينه الفكري العام - كما يقوله بشار عواد - قد ارتبط ارتباطاً شديداً بالحديث والمحدثين ونظرتهم إلى العلوم والعلماء وفلسفتهم تجاه العلوم العقلية، وقد أثر ذلك - كما سنرى - في منهجه التاريخي تأثيراً واضحاً حينما ربطه بالحديث النبوي الشريف وعلومه، فاهتمّ اهتماماً كبيراً بالتراجم حتى صارت أساس كثير من كتبه، ومحور تفكيره، ولذلك كان يعول على مذهب أهل الحديث خاصة القدماء منهم.

### كتاب «سير أعلام النبلاء»:

يعدّ هذا الكتاب من أمتع كتُب الإمام الحافظ الذهبي، بل وُصف بأنه دُرّة الكُتُب، لكونه أجَل كُتُب التراجم، مما لا يستغني عنه باحث أو قارئ، فهو عبارة عن الصورة الصادقة لأعلام الأمة على مدار سبعة قرون.

(1) هناك خلاف حول صحة هذه النصيحة عن الذهبي، ويعتقد المحقق بشار عواد صحتها، ويسطّ ذلك - نفياً

أو إثباتاً - في موضع آخر.

(2) بشار عواد، مرجع سابق، ص: 35

يقول بشار عواد: «كتاب "السَّير" من أضخم مؤلفات الإمام الذهبي بعد كتابه العظيم "تاريخ الإسلام"، وقد حصر مادة ضخمة في تراجم الأعلام لمدة امتدت قرابة السبعمئة سنة فضلاً عن التوازن في نطاقه المكاني الذي شمل جميع الرُّقعة الواسعة التي امتدَّ إليها الإسلام من الأندلس غرباً إلى أقصى المشرق، وفي الشمول النوعي للمترجمين في كل ناحية من نواحي الحياة، وعدم اقتصره على فئة أو فئاتٍ معينة منهم، بحيث صار واحداً من الكتب التي يقلُّ نظيرها، ويعزُّ وجودها في تاريخ الحركة الفكرية العربية الإسلامية.

أصبح هذا الكتاب مصوراً لجوانب كثيرة من الحركة الفكرية وتطوُّرها عبرَ سبعمئة سنة، لأن الإنسان هو العنصر الحاسم في هذه الحركة، وبه تتحدَّد مميزاتا وسماتها، ويؤثِّر تكوينه الفكري على تطورها سلبياً أو إيجابياً»<sup>(1)</sup>.

أقول: أما علاقة كتاب «سير أعلام النبلاء» بالكتاب الآخر «تاريخ الإسلام» فاشتهر بين الدَّراسين والباحثين أن "السير" مستخلص من "التاريخ" ولكن المحقق الكبير بشار عواد أثبت بطلان هذه الدعوى، وأن "السَّير" كتاب مستقلٌّ بهادته ومنهجه يختلف عن "التاريخ"، رغم أن الذهبي أحال في الجزء الأول من السيرة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين إلى كتابه "تاريخ الإسلام"، ثم كتب "السَّير" بشكل مستقلِّ.

وعندما قُمتُ بدراسة الكُتب والبحوث الأكاديمية التي كتبت حول شخصية الحافظ الإمام الذهبي، مع ما كان لديَّ من متابعةٍ وقراءةٍ استمرَّت لسنوات طويلة عزمْتُ أن

(1) بشار عواد معروف، مرجع سابق ص: 137

أقوم بدراسة تأصيلية مختلفة عن تلك الدراسات تعتمد على التحليل والشرح والتهذيب، معتمداً على كتاب «سير أعلام النبلاء» دون غيره من كتب الإمام الذهبي، وقد قسّمتُ الكتاب إلى تسعة فصول، بحيث أبحثُ في كل فصلٍ ظاهرةً فكريةً له، وتأصيل تعليقاته وتعقيباته المفيدة وتخريجها على هذا الأصل، ولم أتطرق إلى دراسة سيرة الحافظ الذهبي بحيث إنها مستوفاة في الكتب والبحوث التي رجعتُ إليها، وأشارت إليها في هذا الكتاب، فأغنى عن التكرار والإعادة. والله الموفق.

## الفصل الأول

### التحقيق في النقل والتصويب في النقد وكسر الجمود

يُعتَبَر الحافظ الذهبي قُدوة في التَّحْقِيقِ وغرِبلَةِ المَعلُومَاتِ، وتَفْكِيكِ الطَّلَاسِمِ، وكَسْرِ الجُمُودِ في النَقْلِ، وهذا من أهم المميزات التي جعلته يفوق أقرانه وكثيرا ممن سبقه في كتابة التاريخ والتراجم.

يقول عبد الستار الشيخ: «للذهبي منهج متميز، وأسلوبٌ فريدٌ في التَّأليفِ والاختصارِ، حيث تبدو ذاتيته واضحة بارزة، فقد تَخَلَّصَ من الجمود الفكري الذي قيَّد كثيرا من العلماء والمصنِّفين، فكان هو فقيه النظر، خبيرًا بأقوال الناس ومذاهب الأئمة والمصنِّفين، يُدرك ذلك كل من عاش معه في تواليه، وأمعن النظر فيها، حيث سلامة التعبير، وجمال الأسلوب، وعذوبة الألفاظ، وقوَّة الحُبك، وروعة السبك، وتكامل البحث، ودقَّة النقد مع الإنصاف، وعدم هضم حقِّ أحد كَبُرَ أم صَغُرَ بحيث يطمئن الإنسان غاية الاطمئنان لما يقرؤه في تصانيفه أو ينقل منها»<sup>(1)</sup>.

1. نقد كلام ابن عساكر في توضيح شيخ أبي داود السجستاني:

في ترجمة ابن عفان 25/13:

(1) عبد الستار الشيخ، "الحافظ الذهبي، مؤرخ الإسلام، ناقد المحدثين.. "مرجع سابق ص: 158.

قال الذهبي: «أما قول ابن عساكر في "شيوخ النبل": إن أبا داود روى عن هذا [أي ابن عفان] فوهمٌ قديم، والذي في النسخ القديمة بالسنن: أخبرنا الحسن بن علي، أخبرنا يزيد بن هارون، وأبو عاصم عن أبي الأشهب عن عبد الرحمن عن عرفجة أنه أصيب في أنفه يوم الكلاب.

ورواه ابن داسة [من رواة السنن] وحده فقال فيه: حدثنا الحسن بن علي بن عفان، ولا ريب أن الانفصال عن مثل هذا صعب، لكنني أجزم بأن قوله: ابن عفان زيادة من كيس ابن داسة. وقد خالفه جماعة وحذفوا ذلك، ولا نعلم لأبي داود عن ابن عفان رواية، ولا علمنا أن ابن عفان رحل إلى يزيد، ولا إلى أبي عاصم، وإنما هو الحسن بن علي الحلواني».

## 2. نقد قول إمام الحرمين في عدم الاعتداد بمذهب داود الظاهري:

في ترجمة داود بن علي الظاهري 104/13:

قال إمام الحرمين أبو المعالي: الذي ذهب إليه أهل التحقيق أن مُنكري القياس لا يعدّون من علماء الأمة ولا من حملة الشريعة، لأنهم معاندون مباحثون فيما ثبت استفاضاً وتواتراً، لأن معظم الشريعة صادر عن الاجتهاد، ولا نفي النصوص بعشر معشارها، وهؤلاء مُلتَحَقون بالعوام.

قال الذهبي معقبا: «هذا القول من أبي المعالي أدّى إليه اجتهاده، وهم فأدّاهم اجتهادهم إلى نفي القياس، فكيف يُردُّ الاجتهاد بمثله؟!، وندري بالضرورة أن داود كان يُقرئ

مذهبه وينظر عليه ويُفتي به في مثل بغداد، وكثرة الأئمة بها وبغيرها، فلم نر أنهم قاموا عليه، ولا أنكروا فتاويه ولا تدريسه ولا سعوا في منعه من بثه، وبالخضرة مثل أبي إسماعيل القاضي شيخ المالكية، وعثمان بن بشار الأنطاقي شيخ الشافعية، والمروزي شيخ الحنبلية وابني الإمام أحمد، وأبي العباس أحمد بن محمد البرقي شيخ الحنفية... بل سكتوا، حتى لقد قال قاسم ابن أصبغ: ذكرتُ الطبري - يعني ابن جرير - وابن سريج، فقلتُ لهما: كتابُ ابن قُتيبة في الفقه أين هو عندكما؟! قالوا: ليس بشيء، ولا كتابُ أبي عبيد، فإذا أردتُ الفقه فكتب الشافعي وداود ونظرائهما».

**التعليق:** في هذا التعقيب يردّ الذهبي على إمام الحرمين - وهو من كبار الشافعية الفقهاء والأصوليين - في قوله بعدم اعتداد قول داود الظاهري ومذهبه في ذكر الخلاف الفقهي، ويعضدُ في رده دليلاً معقولاً، وهو أن الإمام داود الظاهري - مؤسس المذهب - كان يُفتي في مدينة مثل بغداد التي توجد فيها أرباب الفقه والحديث، ومع ذلك لم يقل أحد منهم أن داود لا يعتدّ به في الخلاف، أو أنه منبوذ! بل نصّ ابن جرير الطبري وابن سريج - وهما من هُما - على إعداده من كبار الفقهاء على منوال الإمام الشافعي!!

وبالتالي فإن مقولة إمام الحرمين «أن منكري القياس لا يعدّون من علماء الأمة ولا من حملة الشريعة بل يلحقون بالعامّة» غير مقبولة أساساً، مع أن قائلها محترم لاجتهاده، مقابل اجتهاد الإمام داود الظاهري، وعلى كلّ فمّن وافق الصواب والحقّ يؤخذ بقوله.

## 3. نقد قول الواقدي حول فترة إسلام معاوية ابن أبي سفيان:

في ترجمة معاوية ابن أبي سفيان 122/3:

قال الواقدي: وشهد مع النبي ﷺ حُنيئا، فأعطاه من الغنائم مائة من الإبل، وأربعين أوقية.

قال الذهبي معقبا: «الواقدي لا يعي ما يقول!، فإن كان معاوية - كما نقل - قديم الإسلام، فلماذا يتألفه النبي ﷺ؟! ولو كان أعطاه [مالا]، لما قال عندما خطب فاطمة بنت قيس: "أما معاوية فصعلوك لا مال له".»

**التعليق:** هذا نقد لاذع موجّه للواقدي - وهو مؤرخ صنّف كتاب "المغازي" - في قوله أن الصحابي معاوية أسلم قديما، بل إن معاوية كان من مسلمة الفتح، وأيضا استشهد ببطلان قول الواقدي بأن النبي ﷺ أعطاه مالا بحديث صحيح مخرّج في الصحيحين يوصف معاوية بالفقر، وكان لا ثروة مالية له.

ولكن عندي تحقيق خاص بأن معاوية المذكور في الحديث هو معاوية آخر، لا ابن أبي سفيان، لأن رواية أبي سلمة عن فاطمة هي التي انفردت في نسبة معاوية هذا إلى ابن أبي سفيان في «صحيح مسلم»، ويبدو أنها غير محفوظة، ورواه مسلم أيضا عن أبي بكر بن أبي الجهم عن فاطمة بنت قيس فسُمّي معاوية فقط، ولم ينسبه، ورواه مسلم أيضا عن الشعبي

عن فاطمة في حديثها الطويل الغريب، فذكرت أن عبد الرحمن بن عوف ونفراً من الصحابة حَطُّبُوها، هكذا من غير ذكر معاوية ولا أبي جهم.

والصحيح أن معاوية ابن أبي سفيان أسلم في عام الفتح على الصحيح (قارن بـ«الإصابة في تمييز الصحابة»)، وشارك في حنين مع أبيه أبي سفيان وأخيه يزيد، وحصل كل واحد على مائة ناقة، وأربعين أوقية من الذهب، رواه الواقدي، وله طُرُقُ أخرى عن أهل السَّير ذكرها ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، فلا وَجَهَ لتعقيب الذهبي على الواقدي في ذلك، إلا أن يعني بالتناقض في ذكره أنه أسلم عُمرَةَ القضاء وأنه شهد حنيناً وتلقى الغنائم.

وروى ابن عساكر أيضاً عن عبد الله ابن أبي بكر بن حزم أن النبي ﷺ أعطى أبا سفيان وابنه معاوية مائة بعير كل واحد.

ويستحيل أن يصبح معاوية صعلوكاً لا مال له، بعد أشهرٍ من حُصُولِهِ على هذه الغنائم التي حصلها من منحة النبي ﷺ للمؤلفة قلوبهم، وكان في المدينة غير واحد من الصحابة اسمه معاوية، منهم معاوية بن الحكم السلمي من بني سليم، نزيل المدينة، ومعاوية بن حيدة، وكان صحابياً.

#### 4. نَقْدُ قول الدراقطني حول تفضيل عثمان على علي:

في ترجمة الدراقطني 457/16:

قال الدراقطني: «عثمان أفضل من عليّ باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ، هذا قول أهل السنة، وهو أول عقد يحلّ في الرّفص».

قال الذهبي معقبا: «ليس تفضيل عليّ برّفص ولا هو بدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين، فكل من عثمان وعليّ ذو فضل وسابقة وجهاد، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلهما في الآخرة متساويان في الدرجة، وهما من سادة الشهداء، رضي الله عنهما، ولكن جمهور أهل الأمة على تفضيل عثمان على الإمام عليّ، وإليه نذهب، والخطب في ذلك يسير، والأفضل منهما بلا شك أبو بكر وعمر، من خالف في ذا فهو شيعي جلد، ومن أبغض الشيخين واعتقد صحّة إمامتهما فهو رافضي مقيت، ومن سبهما واعتقد أنها ليسا بإمامي هدى فهو من غلاة الرافضة، أبعدهم الله!».

**التعليق:** يردّ الذهبي على الدراقطني أن تفضيل عثمان بن عفان على عليّ ابن أبي طالب ليس بإجماع الصحابة وقول عامّة أهل السنة، وليس أول عقد يحلّ في مذهب الرّفص.

بل ذهب خلّق من الصحابة والتابعين بأن عليّاً رضوان الله عليه أفضل من عثمان، وهو قول لأهل السنة، بل كان الكوفيون من الصحابة والتابعين يقدمون عليا على جميع الصحابة بما فيهم الشيخان، رغم أن جمهور أهل السنة وما استقرّ عليه الرأي أن الخلفاء الراشدين يتفاضلون بالترتيب: أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ، ثم يؤصّل الذهبي مقياس

التشيع المذموم وَحَدُّهُ، ويبدأ بتفضيل عليّ على الشيخين أبي بكر وعمر<sup>(1)</sup>، أما الرَّفْضُ فيبدأ ببُغْضِهما، وينتهي بسبِّهما وشتمهما أو لعنهما.

هنا نلاحظ أن قول الذهبي: "تفضيل عليّ ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين"، وقوله: "جمهور أهل الأمة على تفضيل عثمان على الإمام عليّ"، هو توازن دقيق، فقد كان تفضيل عليّ موجوداً بكثرة في القرن الأوّل واضمحلاً شيئاً فشيئاً، ولا شك أن عثمان وعليّاً رضوان الله عليهما متقاربان في الفضل كما ذكره الذهبي، وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري": «ذهب بعض السلف إلى تقديم عليّ على عثمان، وممن قال به سفيان الثوري ويقال إنه رجع عنه، وقال به ابن خزيمة وطائفة قبله وبعده، وقيل: لا يفضّل أحدهما على الآخر، قاله مالك في "المدونة" وتبعه جماعة منهم القطان، ومن المتأخرين ابن حزم».

أما قول ابن عمر: كنا نقول في عهد رسول الله ﷺ: أفضل الأمة أبو بكر وعمر وعثمان، ثم ندع أصحاب رسول الله ﷺ فلا نفاضل بينهم، فقد حَكَمَ بَعْلَطُهُ الحافظُ ابن عبد البر لأنه خلاف قول أهل السنة أن عليّاً أفضل الناس بعد الثلاثة، بل إن فضائله لا تحصى

(1) ذكر ابن عبد البر في "الاستيعاب" وغيره أن لفيفا من الصحابة والتابعين كانوا يفضلون عليّاً على جميع الصحابة، وروى ابن معين في تاريخه عن يحيى بن آدم قال: ما لقيتُ أحداً من أهل هذا المصر (يعني الكوفة) إلاّ وهو يُقدِّم عليّاً على أبي بكر وعمر إلا سفيان الثوري، وهو مفصل في كتابي «منهج نقد المرويات النبوية عند الصحابة» بشيء من التفصيل.

وقد تساوي فضائل عثمان أو تكون أكثر، بل قال الإمام أحمد: «ما رُوي لأحد من الفضائل أكثر مما رُوي لعليّ بن أبي طالب».

## 5. نَقْدُ رِوَايَةِ إِسْلَامٍ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ آلَافٍ لِمَوْتِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ:

في ترجمة أحمد بن حنبل 343/13:

روى بإسناده عن الوركاني جار أحمد بن حنبل قال: يوم مات أحمد بن حنبل وقع المأتم والنوح في أربعة أصناف: المسلمين واليهود والنصارى والمجوس، وأسلم يوم مات عشرون ألفاً، وفي رواية عشرة آلاف من اليهود والنصارى والمجوس!

قال الذهبي معقبا: «هذه حكاية منكّرة، تفرّد بنقلها هذا المكي عن هذا الوركاني، ولا يُعرف، وماذا بالوركاني المشهور محمد بن جعفر الذي مات قبل أحمد بن حنبل بثلاث عشرة سنة،... ثم إن العادة والعقل تحيل وقوع مثل هذا، وهو إسلام ألوف من الناس لموت وليّ الله، ولا يَنْقُلُ هذا إلا مجهول لا يُعرف، فلو وقع ذلك لاشتهر ولتواتر، لتوفّر الهمم والدواعي على نقل مثله، بل لو أسلم لموته مائة نفس لقضي من ذلك العجب، فما ظنك؟!».

**التعليق:** الإمام الذهبي يفنّد هذه الخرافة التي يتناولها الناس في السّير والحكايات، البعيدة عن العقل السليم والمنطق!. يموت شيخ عالم فيهدّي الله ويُسلم ما بين عشرة إلى عشرين ألف يهودي ونصراني ومجوسي بمناسبة موته!!

6. نقد رواية منكرة جدًا رواها ابن أبي داود جلبت له مخاطر كبيرة! وبيان سبب إخفاء الذهبي الاسم في الرواية:

في ترجمة أبي بكر ابن أبي داود السجستاني 229/13:

روى ابن عدي في «الكامل» عن أحمد بن يحيى بن مندة: أشهد على أبي بكر ابن أبي داود بين يدي الله أنه قال: روى الزهري عن عروة قال: حَفِيتَ أَظْفَرَ فُلَانٍ<sup>(1)</sup> مِنْ كَثْرَةِ مَا كَانَ يَتَسَلَّقُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.

قال الذهبي معقبا: «هذا باطل، وإفكٌ مبين، وأين إسناده إلى الزهري؟!، ثم هو مرسل، ثم لا يسمع قول العدو في عدوه، وما أعتقد أن هذا صدر من عروة أصلا، وابن أبي داود إن كان حكى هذا فهو خفيفُ الرأس، فلقد كان بينه وبين ضرب العنق شبرا، لكونه تفوهً بمثل هذا البهتان»!

**التعليق:** أبوبكر عبد الله بن الإمام أبي داود سليمان السجستاني صاحب السنن، كان الابن أبوبكر حنبليا متعصبا كثير الخصومة والأعداء، وأثار جدلا كبيرا في آرائه ومعتقداته، وضعفه بعضهم، ورماه بعضهم بالنصبِ رغم نفيه ذلك، وكان حافظا

(1) في كتاب الكامل: «حَفِيتَ أَظْفَرَ عَلَيَّ...»، فأخفى الذهبي الاسم في "السَّير"، وغيره إلى «رجل» في كتابه الآخر "تذكرة الحفاظ"!!، لكن في "تاريخ الإسلام" نقله على الجادة، أما سبب إخفائه فليس تدليسا أو خيانة علمية أو نُفوراً من عليّ، بل هو تَقْدِيرٌ للإمام عليّ رضي الله عنه وتبجيله، وتنزيهه من هذه الشناعة!

مصنفاً بديعاً، وجرت بينه وبين الحافظ ابن جرير الطبري وحشة وعداوة كبيرة، ولذلك يلومه الذهبي وينتقده في بعض الأحيان كما سيأتي.

قال المعلمي اليماني: «قدّم أبو بكر بن أبي داود أصبهان، وكان من المتبحّرين في العلم والحفظ والذكاء والفهم، فيحسّده جماعة من الناس، وأجرى يوماً في مذاكرته ما قالت النّواصب في أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه، فإنّ الخوارج والنواصب نسبوه إلى أن أظافيره قد حفيت من كثرة تسلّقه على بيت أم سلمة زوج النبي ﷺ ونسبوا الحكاية إلى ابن أبي داود، وتقولوا عليه وحرصوا عليه جعفر بن محمد بن شريك وأقاموا بعض العلوية خصماً له، فأحضر مجلس أبي ليل الحارث بن عبد العزيز، وأقاموا عليه الشهادة فيما ذكر محمد بن يحيى بن مندة، وأحمد بن علي بن الجارود، ومحمد بن العباس الأخرم، فأمر الوالي أبو ليلي بضرب عنقه، وبعد ذلك تمّ تبراّته، وأطلق سراحه».

وقال أيضاً: «كانت أم سلمة رضي الله عنها أتمّ أمهات المؤمنين ولاءً لفاطمة عليها السلام وللحسن والحسين وأبيهما، وكان عليّ رضي الله عنه يثق بعظم ولائها وبعقلها ورأيها ودينها، فكان يستنصحها ويستشيرها، فقد يكون بعض الناس روى أنّ علياً كان يتردّد عليها ذلك، فأخذ بعض أعداء الله تلك الحكاية وغيرها ذاك التغيير الفاجر!، كما غير بعضهم حديث: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى"، فجعل بدل هارون قارون كما تراه في ترجمة حريز بن عثمان<sup>(1)</sup>. وكان من عادة المحدثين التّباهي بالإغراب، يحرّص كلّ

(1) حريز بن عثمان الحمصي، رُمي بالنّصب وبُغض عليّ رضي الله عنه، ونقّى الذهبي عنه.

واحد منهم على أن يكون عنده من الروايات ما ليس عند الآخرين لتظهر مزيته عليهم، وكانوا يعتنون شديداً لتحصيل الغرائب، ويحرصون على التفرد بها»<sup>(1)</sup>.

أقول: تباً لهذا النهج البئس، وهو الجمع فقط، وعدم التَّمحيص!!

## 7. نقد مقولة منكرة لابن أبي داود:

وفي ترجمته أيضاً ساق رواية ابن عدي عن الداهري قال: سألت ابن أبي داود عن حديث الطير فقال: إن صح حديث الطير فنُبوءُ النبي ﷺ باطلة، لأنه حكى عن حاجب النبي ﷺ خيانة، يعني أنساً، وحاجبُ النبي ﷺ لا يكون خائناً.

قال الذهبي معقبا: «هذه عبارة رديئة، وكلام نحس، بل نبوءة محمد ﷺ حق قطعي، إن صحَّ حديث الطير أو لم يصحَّ، وما وجه الارتباط؟، هذا أنس قد خدم النبي ﷺ قبل أن يجتلم، وقبل جريان القلم، فيجوز أن تكون قصة الطائر في تلك المدة، وفرضنا أنه كان محتلماً، فما هو بمعصوم من الخيانة، بل فعلاً هذه الجناية الخفيفة مُتأوّلاً، ثم إنه حسب علياً عن الدخول فكان ماذا؟!... وحاطب ابن أبي بلتعة بدت منه خيانة، وغفر الله لحاطب مع عظم فعله،.. وحديث الطير على ضعفه فله طرق جمّة ولم يثبت».

**التعليق:** يواصل الإمام الذهبي الردّ على أخطاء ابن أبي داود وسقطاته الفكرية، بحيث اعتبر - حديث أنس أنه قال: كنتُ أخدم النبي ﷺ فقدم له فرخٌ مشويٌّ، فقال: "اللهم

(1) "التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل" للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني 1/475.

ائتني بأحبَّ خَلْقِك إليَّ يأكل معي هذا الطير"، فقلتُ: اجْعَله رجلا من أهلي من الأنصار، فجاء عليُّ ابن أبي طالب، فقلت له: إن رسول الله على حاجة!، فردّه ثلاثَ مرات، فدخل في المرّة الثالثة، فقال له رسول الله: ما حَبَسَكَ يا عليُّ؟!، فقال: أنس رَدَّنِي، فقال لأنس: ما حملك على ما صنعتَ، فقال أنس: أحببتُ أن يكون رجلا من قومي، فقال: "إن الرجل محبُّ قومه"، رواه الحاكم - اعتبر أنه لو صحَّ لكان قدحًا في نبوة محمد ﷺ.

وحاصل ردِّ الذهبي أن مقولة ابن أبي داود هذه رديئة وساقطة ومُستبشعة، وإلا فما ارتباط صحّة حديث الطير بصحّة نبوة النبي ﷺ؟!، وما هي منطلقات ابن أبي داود وبراهينه؟! إلا قوله: "خادمُ النبي ﷺ لا يكون خائناً"، فهذا ليس بمبررٍ أصلا، فالصحابة ليسوا بمعصومين!، وقد يفعل أنس ذلك لصغر سنّه متأولا، ألم يفعل حاطب ابن أبي بلتعب الذي شهد بدرًا أكبر من ذلك؟!، على أن حديث الطير على كثرة طرقه ليس بصحيحٍ عند الذهبي، وقد انتقدَ الحاكمُ النيسابوري على إخراجه في المستدرک كما سيأتي.

أقول: سيأتي الكلام حول حديث الطير في آخر الفصل السادس.

8. نَقَد رواية أن النبي ﷺ أخبر أن الخلافة ستؤول إلى بني العباس،

ووصف دولتهم:

في ترجمة أبي مسلم الخراساني 6 / 58:

قال محمد بن جرير الطبري في "تاريخه": "كان بدؤُ أمر بني العباس أن رسول الله ﷺ - فيما قيل - ، أعلَمَ العباس أن الخلافة تؤول إلى ولده، فلم يزل ولده يتوقعون ذلك .

قال الذهبي معقبا: «لم يصحَّ هذا الخبر، ولكن آل العباس، كان الناس يحبونهم، ويحبون آل عليّ، ويودُّون أن الأمر يؤول إليهم، حبًّا لآل رسول الله ﷺ وبغضًا في آل مروان بن الحكم، فبقوا يعملون على ذلك زمانا حتى تهيأت لهم الأسباب، وأقبلت دولتهم وظهرت من خراسان».

وقال أيضا: «فرحنا بمصير الأمر إليهم، ولكن -والله- ساءنا ما جرى لما جرى من سيول الدماء، والسبي، والنهب، فإننا لله وإنا إليه راجعون، فالدولة الظالمة مع الأمن وحقق الدماء، ولا دولة عادلة تنتهك دونها المحارم، وأنى لها العدل؟! بل أتت دولة أعجمية، خراسانية، جبارة، ما أشبه الليلة بالبارحة».

**التعليق:** ينقُصُ الإمام الذهبي صحة حكاية الطبري ولو بصيغة تضعيف أن النبي ﷺ نبّه على عمّه العباس ابن عبد المطلب أن الخلافة ستؤول إلى أولاده، بل إن الصحيح المقطوع به أن النبي ﷺ لم ينصَّ لأحدٍ فيما يتعلق بخلافته سواء لعّمّه العباس أو لابن عمّه عليّ أو لغيرهما، ولكن أشار للمسلمين إلى أن أبا بكر الصديق رضوان الله عليه هو أولى من سيخلفه، فقال: «مروا أبا بكر فليصل للناس»، و«سدّوا الأبواب في المسجد إلا باب أبي بكر».

وأشار الذهبي أيضاً إلى أن المسلمين فرحوا بتولي العباسيين للخلافة وإطاحتهم بالأمويين، لكونهم كانوا من آل رسول الله ﷺ وأقربائه هم والعلويين، وبُغضهم للأمويين، ولكن بعد توليهم للخلافة تدهورت الأمور، وجرت فتنٌ ومحنٌ، وتشتت الدولة الإسلامية، واستحوذ الفرس ثم السلاجقة الأتراك على مقاليد الحكم في بغداد!

ويضع الذهبي في تعقيبه قاعدة قد تكون غير مسلّمة، وهي أن الدولة الظالمة الجائرة قد تكون أحسن إذا فرضت الأمن وحققت الدماء وقضت على الفوضى، بخلاف الدولة العادلة التي لا تستطيع منع الفوضى، وتنتهك الحرمات دونها، فأنّى لها العدل؟!!!

9. نقد خرافة الإمام المهدي المنتظر الثاني عشر من أئمة الشيعة الإمامية، وذكر فضائل الأئمة الإحدى عشر العلويين:

في ترجمة محمد بن الحسن العسكري 120/13:

قال الذهبي: «هو خاتمة الاثني عشر سيّدا، الذين تدّعي الإمامية عصمتهم - ولا عصمة إلا لنبيّ - ومحمدٌ هذا هو الذي يزعمون أنه الخلف الحجّة، وأنه صاحب الزمان، وأنه صاحب السرداب بسامراء، وأنه حيٌّ لا يموت، حتى يخرج، فيملاً الأرض عدلاً وقسطاً، كما ملئت ظلماً وجوراً. فوددنا ذلك - والله - وهم في انتظاره من أربعمائة وسبعين سنة، ومن أحالك على غائبٍ لم يُنصّفك، فكيف بمن أحال على مستحيل؟!، والإنصاف عزيز، فنعوذ بالله من الجهل والهوى!»

فمولانا الإمام عليُّ: من الخلفاء الراشدين، المشهود لهم بالجنة - رضي الله عنه - نحبُّه أشدَّ الحبِّ، ولا ندَّعي عصمته، ولا عصمة أبي بكر الصديق، وابناه الحسن والحسين : فسبطا رسول الله ﷺ وسيدا شباب أهل الجنة، لو استخلفا لكانا أهلا لذلك.

وزينُ العابدين كبير القدر، من سادة العلماء العاملين، يصلح للإمامة، وله نُظراء، وغيره أكثر فتوى منه، وأكثر رواية.

وكذلك ابنه أبو جعفر الباقر سيِّد، إمام، فقيه، يصلح للخلافة. وكذا ولده جعفر الصادق: كبير الشأن، من أئمة العلم، كان أولى بالأمر من أبي جعفر المنصور، وكان ولده موسى: كبير القدر، جيد العلم، أولى بالخلافة من هارون، وله نُظراء في الشرف والفضل، وابنه عليُّ بن موسى الرضا: كبير الشأن، له علم وبيان، ووقع في النفوس، صيره المأمون ولي عهده لجلالته، فتوفي سنة ثلاث ومائتين.

وابنه محمد الجواد من سادة قومه، لم يبلغ رتبة آبائه في العلم والفقهِ، وكذلك ولده الملقب بالهادي: شريف جليل، وكذلك ابنه الحسن بن علي العسكري، رحمهم الله تعالى.

فأما محمد بن الحسن هذا: فنقل أبو محمد بن حزم أن الحسن مات عن غير عقب قال: وثبت جمهور الرافضة على أن للحسن ابنا أخفاه.

وقيل: بل وُلِد له بعد موته.

ويزعمون أن محمدا دخل سردابا في بيت أبيه، وأُمُّه تنظر إليه، فلم يخرج إلى الساعة منه، وكان ابن تسع سنين، وقيل دون ذلك. قال ابن خلكان: وقيل بل دخل، وله سبع عشرة سنة في سنة خمس وسبعين ومائتين، وقيل: بل في سنة خمس وستين، وأنه حيٌّ.

نعوذ بالله من زوال العقل!، فلو فرضنا وقوع ذلك في سالف الدهر، فَمَنْ الذي رآه؟ وَمَنْ الذي نَعتمد عليه في إخباره بحياته؟! وَمَنْ الذي نصَّ لنا على عصمته، وأنَّه يعلم كل شيء؟ هذا هوس بين. إن سلَّطناه على العقول ضلَّت وتحيَّرت، بل جوَّزت كلَّ باطل. أعاذنا الله وإياكم من الاحتجاج بالمحال والكذب، أو ردَّ الحق الصحيح كما هو دَيْدَن الإمامية».

**التعليق:** هذا التعقيب والذي قبله يُظهر للمنصف أن الإمام الذهبي بريء من الميل إلى الأمويين أو أنه منقاد للسياسة العامة في التاريخ تجاه إقصاء العلويين والانحراف عن أهل البيت كما يقوله بعض الكُتَّاب والباحثين، فهذا الإمام الحافظ يحبُّ عليًّا وأهل البيت أشدَّ الحبِّ، بل يميل إليهم، وأنهم كانوا أحقَّ بالخلافة من العباسيين.

ولكن لا يمكن بأي حال قبول غلوِّ الرافضة والشيعة - خاصة الإمامية - في عليٍّ (رضي الله عنه) وذريته، حتى أتوا بهذه الخرافة الساذجة التي لا يقبلها عاقل منصف، فلا عصمة إلا للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهؤلاء الأجلاء لهم فضل ومكانة مع أن المتقدمين منهم مثل الباقر وابنه أفضل من المتأخرين، فهذا هو الإنصاف والتحقيق، والنظرة الثاقبة بعيدًا عن الغلو والإجحاف!!

## الفصل الثاني

### الحياد في النقد ورحابة الصدر ورفض التعصّب وإحسان الظن والتماس العذر

مما تميّز به الإمام الذهبي تأكيده الشديد على وجوب احترام العلماء الفضلاء وكلّ مَنْ بذل جُهداً في خدمة الإسلام مهما كان مذهبه!، والدِّفاع عنهم ورفض التعصّب، وعدم المجازفة في اتهامهم، ورميهم بما لا يليق بغير حقّ، وحمل كلامهم على أحسن وجهٍ، وإحسان الظن بالآخرين، والتماس العذر لمن جانب الصواب، وعدم الجمود عند أقوال الآخرين بل يستدرّك ويصوب بأدب جم وتقدير بالغ<sup>(1)</sup>.

يقول عبد الستار الشيخ: «يُعتَبَرُ الذهبي الناقد مدرسة مُبدعة متفرّدة المنهج، متميزة الأسلوب، متعددة الجوانب والمجالات، ويستبين لكل مَنْ يُدمن مطالعة تصانيفه أنه إمام فذّ، قد اتسم بالجرأة النادرة في نقد الرجال والعلماء على اختلاف تخصصاتهم، ونقد المصادر على تباين موضوعاتها، والعلوم بمختلف مقاصدها ومناهجها، ويدعم تلك الجرأة اطلاع واسع، وانكباب على العلم منقطع النظير، وصرف جماع همته إليه مما لا مزيد عليه، وأسلوب علمي في النقد متّزن العبارة، دَقِيق التقييم، واضح السّمات، ينبئ عن

(1) خلدون عبد العزيز مخلوطه، «فكر الحافظ الذهبي من خلال تعليقاته في سير أعلام النبلاء»، كتاب منشور

ألكترونيا، ص: 11.

تمكّن فائق، وفطنة باهرة، وذكاء وقاد، ونظرة عميق، ودربة بأقوال ومذاهب الأئمة، وقصد نبيل، وإنصاف عزيز النظير»<sup>(1)</sup>.

وهذا الورع في تقويم المترجمين ووزنهم بالعدل جعله فنّانا تراجميا مضطلعا بهذا الفن الزاخر، قيماً بالإنصاف في تراجمه، يُصدر في المترجم عبارته الدقيقة، ويحلّيه بالأوصاف التي تليق به، ويضع الكلمة في موضعها المناسب، بعيداً عن تسجيع الألفاظ، وتكلف العبارات التي تحمله إلى الخروج عن الغرض والحيف في التقويم زيادة أو نقصاناً<sup>(2)</sup>.

1..الدفاع عن زيد الكندي الحنفي والتماس العذر له: "كل من يقصد الحق يغفر له على نيته":

في ترجمة زيد الكندي الحنفي (37/22):

قال القفطي: كان الكندي ليّناً في الرواية معجبا بنفسه فيما يذكره ويرويه، وإذا نوّظر جبهه بالقبیح، ولم يكن موفق القلم، رأيت له أشياء باردة، واشتهر عنه أنه لم يكن صحيح العقيدة.

قال الذهبي معقبا: «ما علمنا إلا خيرا، وكان يجب الله ورسوله وأهل الخير، وشاهدتُ له فتيا في القرآن تدل على خير وتقرير جيد، لكنها تخالف طريقة أبي الحسن [الأشعري]،

<sup>(1)</sup> عبد الستار الشيخ، الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام، مرجع سابق ص: 199

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه ص 152

فلعلَّ القفطي قصدَ أنه حنبليُّ العَقْد، وهذا شيء قد سُمِّحَ القول فيه، فكل مَنْ قصد الحق من هذه الأمة فالله يغفر له، أعاذنا الله من الهوى والنفس».

**التعليق:** يُسَطِّرُ الإمام الذهبي هنا قاعدةً جليلةً قلَّما يلتزم بها الناقدون، وهي أن كل مَنْ قصد الحق أو كان قصده حسناً فالله يغفر له على حُسن قصده ونيته، رغم أن علينا التَّصويب والتصحيح، ولكن لا نقبل تشويه سُمعة العلماء وأهل الفضل، ولن نقبل ظلمهم!

3. الدفاع عن الحافظ الكبير ابن حبان البستي والتماس العذر له في مقولة منسوبة إليه: "ابن حبان إمام كبير ولسنا ندعي فيه العصمة":

في ترجمة ابن حبان 96/16:

نقل القول المنسوب إليه: أن النبوة العلم والعمل، فحكِّم عليه بالزندقة، وهُجِّر، وكتب فيه إلى الخليفة، وكتب بقتله!!.

قال الذهبي معقبا: «هذه حكاية غريبة، وابنُ حبانُ فمَّن كبار الأئمة، ولسنا ندعي فيه العصمة من الخطأ، ولكن هذه الكلمة التي أطلقها قد يُطلقها المسلم، ويُطلقها الزنديق الفيلسوف، فإطلاق المسلم لها لا ينبغي، لكن يعتذر عنه، فنقول: لم يرد حصر المبتدأ في الخبر، ونظير ذلك قوله ﷺ: «الحج عرفة»، ومعلوم أن الحاج لا يصير بمجرد الوقوف بعرفة حاجًّا بل بقي عليه فروض وواجبات، وإنما ذكر مهمَّ الحج، وكذا هذا ذكر مهمِّ

النبوة... وأما الفيلسوف فيقول: النبوة مكتسبة ينتجها العلم والعمل، فهذا كفر ولا يريد أبو حاتم أصلاً، وحاشا».

وفي ترجمته أيضاً نقل عن أبي إسماعيل الأنصاري قوله: سمعت يحيى بن عامر الواعظ وقد سأله عن ابن حبان فقال: نحن أخرجناه من سجستان، كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين، قدم علينا، فأنكر الحدّ لله، فأخرجناه.

قال الذهبي معقبا: «إنكاركم عليه بدعة أيضاً، والخوض في ذلك مما لم يأذن به الله، ولا أتى نصُّ بإثبات ذلك ولا بنفيه، و«من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»... وباقي عبارته سأنقل حول موقف الذهبي من الصفات.

**التعليق:** الحافظ الإمام أبو حاتم محمد بن حبان البستي صاحب كُتُب: "الصحيح"، و"الثقات" والضعفاء والمجروحين" وصاحب كتاب "روضة العقلاء" هو أحد كبار حفاظ الإسلام الذين خدموا الحديث النبوي خدمة جليلة بعمَل جبار.

وفي إحدى دروسه في مدينة «نيسابور» سُئِل عن النبوة فقال: النبوة العلم والعمل، وكان يحضر مجلسه بعضُ الوعاظ، فقام إليه واتهمه بالزندقة والقول بأن النبوة مكتسبة، وارتفعت الأصوات في المجلس، وهاج الناس بين مؤيد للتهمة ونافٍ لها، وكذلك نفى ابن حبان إثبات الحدّ لله عن ذكر علوه على عرشه، وسيأتي لهذا المبحث في الفصل الثامن إن شاء الله.

أما قول ابن حبان: «النبوة العلم والعمل» فلها مخرج عديدة، قد تكون صحيحة وغير صحيحة، فسببها لا يمكن تجريح إمام حافظ مثل ابن حبان، مع أنه ليس بمعصوم، ولكن ينبغي تحميل كلامه على المحمل الجيد، وهكذا كل كلام محتمل يصدر عن العالم يحمل على المحمل الجيد.

4. الدفاع عن ابن قدامة المقدسي والإنصاف له: "له عقيدته ولك عقيدتك فاحترمه":

في ترجمة موفق الدين ابن قدامة: 171/22:

قال أبو شامة: كان ابن قدامة إماما علما في العلم والعمل، صنّف كتبا كثيرة، ولكنه كلامه في العقائد على الطريقة المشهورة عن أهل مذهبه، فسبحان من لم يوضّح له الأمر على جلالته في العلم ومعرفته بمعاني الأخبار.

قال الذهبي معقبا: «وهو وأمثاله متعجب منكم مع علمكم وذكائكم كيف قلتم؟!»، وهكذا كل فرقة تتعجب من الأخرى!، ولا عجب في ذلك، ونرجو لكل من بذل جهده في تطلب الحق أن يغفر له من هذه الأمة المرحومة».

**التعليق:** يؤكد الإمام الذهبي في تعقيبه على المؤرخ أبي شامة صاحب كتاب «الروضتين» - وهو أشعري شافعي - في نقده لعقيدة موفق الدين ابن قدامة أحد أئمة المذهب الحنبلي على القاعدة الآنف الذكر: «من بذل جهده في تطلب الحق يغفر الله له». أما تراشق الحنابلة

والأشاعرة فأمر عادي، ولا عجب في ذلك كما يقرره الذهبي، وهذه ليست منقصة لإمام كبير مثل ابن قدامة الذي ترك للأمة تراثا كبيرا في الفقه وأصوله، مثل "المغني"، و"المقنع" و"الكافي" و"الروضة" وغيرها من المؤلفات الجليلة والعظيمة الفائدة.

4. الدفاع عن الحافظ عبد الغني المقدسي والإنصاف له: "محاسنه وفضله أكبر بكثير مما ينتقد له":

في ترجمة الحافظ عبد الغني المقدسي الحنبلي 463/21:

قال أبو المظفر - وهو سبط ابن الجوزي صاحب مرآة الزمان -: في سنة 596هـ اشتهر من أمر الحافظ عبد الغني وإصراره على ما ظهر من اعتقاده، وإجماع الفقهاء على الفتيا بتكفيره، وأنه مبتدع لا يجوز أن يترك بين المسلمين، فسأل أن يمهل ثلاثة أيام لينفصل عن البلد فأجيب.

قال الذهبي معقبا: «قد بلوت عن أبي المظفر المجازفة وقلة الورع فيما يؤرخه والله الموعود، وكان يترفض، رأيتُ له مصنفا في ذلك في دَوَاهِ<sup>(1)</sup> ولو أجمعت الفقهاء على تكفيره كما زعم لما وسعهم إبقاءه حيا، فقد كان على مقالته بدمشق أخوه الشيخ العماد، والشيخ موفق الدين، وأخوه القدوة الشيخ أبو عمر، والعلامة شمس الدين البخاري وسائر الحنابلة وعدة من أهل الأثر، وكان بالبلد خلق من العلماء لا يكفرونه، نعم لا يصرحون لما أطلقه من العبارات لِمَا ضايقوه، ولو كفَّ عن تلك العبارات وقال بها وردت

(1) الدواهي المصائب.

به النصوص لأجادَ ولَسَلِمَ فهو الأولى، فما في توسيع العبارات الموهمة خير، وأسوأ شيء قاله إنه ضلَّ العلماء الحاضرين وأنه على الحق، فقال كلمة فيها شر وفساد وإثارة للبلاء، رحم الله الجميع وغفر لهم، فما قصدهم إلا تعظيم الباري عز وجل من الطرفين، ولكن الأكمل في التعظيم والتنزيه الوقوف مع ألفاظ الكتاب والسنة، وهذا هو مذهب السلف رضي الله عنهم.

وبكل حال فالحافظ عبد الغني من أهل الدين والعلم والتأله والصدع بالحق، ومحاسنه كثيرة، فنعوذ بالله من الهوى والعصية والافتراء، ونبرأ من كل مجسم ومعتلّ.

**التعليق:** يوجه الحافظ الذهبي نقداً لاذعاً ليوسف سبط ابن الجوزي بسبب تهكمه في الحافظ عبد الغني المقدسي الجماعلي، صاحب المؤلفات النافعة ككتاب «الكامل في أسماء الرجال» وهو الكتاب الأصل لرجال الكتب الستة، وعليه بنيت تهذيب الكمال وتهذيبه وتقريبه وتذهيبه، وهو أيضاً صاحب كتاب «عمدة الأحكام في الحديث المتفق عليه» المشتهر بين المسلمين.

إنَّ كلَّ مَنْ قَدَّمَ للإسلام خدمة جليلة لا ينبغي الحطُّ منه بموقفٍ أو رأيٍ أو فكرٍ يتبناه، فكيف إذا لُفِّت فيه تهم كاذبة كما فعله السبط؟!، نعم لا نتبعه في عثراته، فقد انتقد الذهبيُّ المقدسيَّ بالعلوِّ في الإثبات - على طريقة بعض الحنابلة - وتوسيعاته لعبارة سكت عنها السلف وما خاضوا فيها، وتضليله لمن يخالفه في الرأي، ولكن حسناته أكبر من هذه بكثير، فاستحق الدفاع.

5. تأنيب القاضي ابن العربي المالكي على نقده غير المبرر لابن حزم: "لا يبلغ ابن العربي مرتبة ابن حزم":

في ترجمة القاضي أبي بكر ابن العربي المالكي 202/20:

قال الذهبي: «لم أنقم على القاضي رحمته الله إلا إقذاعه في ذم ابن حزم واستجهاله له، وابن حزم أوسع منه دائرة من أبي بكر في العلوم وأحفظ بكثير، وقد أصاب في أشياء وأجاد، وزلق في مضايق كغيره من الأئمة، والإنصاف عزيز».

وقال في ترجمة ابن حزم 190/18:

«لم ينصف القاضي أبوبكر رحمته الله شيخ أبيه في العلم، ولا تكلم فيه بالقسط، وبالغ في الاستخفاف به، وأبوبكر فعلى عظمته في العلم لا يبلغ رتبة أبي محمد [ابن حزم] ولا يكاد!، فرحمهما الله وغفر لهما».

**التعليق:** الإمام القاضي أبوبكر ابن العربي الإشبيلي المالكي صاحب «أحكام القرآن»، يعتبر ناقدا كبيرا، ولكن له بعض الأحيان هفوات وتعصُّب، خاصة في هجومه على الظاهرية، والشافعية في كتبه في الأحكام، ودفاعه غير الموفق لبني أمية ودولتهم في كتابه «العواصم من القواصم».

وبالتالي يقرر الحافظ الذهبي أن ابن العربي يعتبر ناقداً غير منصف في تهكمه في أبي محمد ابن حزم الظاهري واستخفافه به، مع أنه لا يبلغ مَرْتَبته العلمية ولا يكاد!، فابن حزم

يعتبر موسوعة فقهية وحديثية وأدبية وتاريخية، وله مؤلفات جليلة وكبيرة القدر، فلا نقبل هذا الإجحاف بحقه!!

وهذه قاعدة مطردة في ذهن الحافظ الذهبي، أنه لا يمكن القبول في تجاوز الحد في نقد العلماء الذين لهم جهود كبيرة في التراث الإسلامي.

6. الإنصاف مع أبي حامد الغزالي والدفاع عنه: "الغزالي إمام كبير، وإن أخطأ":

في ترجمة أبي حامد الغزالي 327/19:

قال القاضي عياض: الشيخ أبو حامد ذو الأنباء الشنيعة، والتصانيف العظيمة، غلا في طريقة التصوف، وتجرد لنصر مذهبهم، وصار داعية في ذلك، وألف فيه تواليه المشهورة، أخذ عليه فيها مواضع، وساءت به ظنون أمة، والله أعلم بسرّه، ونفذ أمر السلطان عندنا بالمغرب فتوى العلماء بإحراقها والبعد عنها فامتثل لذلك.

قال الذهبي معقبا: «ما زال العلماء يختلفون، ويتكلم العالم في العالم باجتهاده، وكل منهم معذور مأجور، ومن عاند أو خرق الإجماع فهو مأزور، وإلى الله ترجع الأمور». وقال أيضا: "الغزالي إمام كبير، وما من شرط العالم أنه لا يخطئ".

**التعليق:** حُجَّةُ الإسلام أبو حامد الغزالي يُعتبر من كبار الإصلاحيين في القرون الوسطى، وكان له منهج إصلاحي متفرد من خلال تشخيصه لأمراض المجتمع ووضع

منهاج للتربية والتعليم وبناء العقيدة الإسلامية، وإصلاح الفكر، وانتقد عليه في كتابه «إحياء علوم الدين»، وسيأتي في الفصل الخامس عند حديثنا عن نقد المصادر والمؤلفات. وعلى الرغم من نقد الذهبي لكُتُب الغزالي - كما سيأتي - إلا أن الذهبي وهو جار على هذه القاعدة دافع عن الإمام أبي حامد الغزالي وذُبح، واعتبره إماماً كبيراً، وهو ليس بمعصوم بل قد يخطئ.

7. الدفاع عن ابن الفاعوس والتماس العذر له: "لا يجوز أذى رجل صالح مثل ابن الفاعوس":

في ترجمة ابن الفاعوس الحنبلي 522/19: قال ابن السمرقندي: كان ابن الخاضبة يقول لابن الفاعوس [أي يلقبه] الحَجْرِيّ، لأنه كان يقول: الحجر الأسود يمين الله حقيقة.

قال الذهبي معقبا: «هذا أذى لا يسوغ في حق رجل صالح، وإلا فهذا نزاع في إطلاق عبارة ما تحتها محذور أصلاً، وهو كقولنا: بيت الله حقيقة، وناقاة الله، وروح الله ابن مريم حقيقة، وذلك من قبيل إضافة التشريف<sup>(1)</sup>.... ولكن الأولى في هذا ترك الخوض في حقيقة أو مجاز، فلا حاجة بنا إلى تقييد ما أطلقه السلف، بل نؤمن ونسكت، وقولنا في ذلك حقيقةً أو مجازاً ضربٌ من العي واللكن، فتزجر من بحث في ذلك، والله الموفق».

(1) تعقبه المعلق بقوله: "كلام الذهبي هذا حقٌ فيما إذا ثبت الحديث بذلك، أما إذا كان لا يصحُّ كما هو هنا فلا يتكلف بتأوله وتوجيهه.... فهو حديث باطل كما قال ابن الجوزي وابن العربي".

**التعليق:** ينبّه الحافظ الذهبي على أن هذا اللقب (الحَجْرِيّ) الذي لُقّب به ابن الفاعوس لا يليق، بل هو أذى بحق رجل زاهد صالح، يستحقّ الدفاع، ولا يجوز إصاقه بهذا اللقب من باب قوله تعالى ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِاللَّقَابِ﴾، رغم أن ابن الفاعوس كان حنبلياً سلفياً يحمّل أحاديث الصفات على حقيقتها في معانيها، مثل: «الحجر الأسود يمين الله حقيقة»، وهذا ما ردّه الذهبي، كما سيأتي مفصلاً في الفصل الثامن في الصفات.

الفقرة المقبلة أيضاً جارية على هذا المضار السابق، فلا نعلق عليها.

**8. الذب عن القفال الشاشي والتماس العذر له: "لا تُدْفَن المحاسن لورطة":**

في ترجمة أبي بكر القفال الشاشي 283/16:

قال أبوحسن الصفار: سمعتُ أبا سهل الصعلوكي وسئل عن تفسير أبي بكر الفقال، فقال: قدّسه من وجه، ودنّسه من وجه، أي: دنسه من جهة نصرته الاعتزال.

قال الذهبي معقبا: «الكمال عزيز، وإنما يمدح العالم بما له من الفضائل، فلا تُدْفَن المحاسن لورطة، ولعلّه رجع عنها، وقد يُغفر له باستفراغه الواسع في طلب الحق، ولا قوة إلا بالله».

**9. ظلّم الحنابلة للحافظ ابن جرير الطبري والذود عنه:**

في ترجمة ابن جرير الطبري 277/14:

قال الذهبي: «قيل لابن جرير: إن أبا بكر ابن أبي داود يملي في مناقب عليّ، فقال: تكبيرة من حارس<sup>(1)</sup>. وقد وقع بين ابن جرير وبين ابن أبي داود، وكان كلُّ منهما لا ينصف الآخر، وكانت الحنابلة حِزْبَ أبي بكر ابن أبي داود، فكثروا وشغّبوا على ابن جرير، وناله أذىً، ولزم بيته، نعوذ بالله من الهوى»!.

ثم قال: «وكان ابن جرير من رجال الكمال، وشُنِّعَ عليه بيسيرِ تشييعٍ، وما رأينا إلا الخير، وبعضهم ينقل عنه أنه كان يميز مسح الرجلين في الوضوء، ولم نر ذلك في كتبه».

**التعليق:** الحافظ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري من كبار الحفاظ، صنف أضخم تفسير في الإسلام بالرواية بالأسانيد، وكذلك صنف التاريخ وتهذيب السنن، وكان فقيها مجتهدا، ومحدثا، ومؤرخا، وعارفا بالقراءات والأدب. وقَعَت خصومة بينه وبين الحافظ أبي بكر ابن أبي داود تحوّلت إلى عداوة، فاتّهم كل واحد الآخر بالتشييع والنّصب، واصطفت الحنابلة خَلْفَ ابن أبي داود، وشنّعوا على الإمام الطبري وبدّعوه وأمروا بهجره، وضايقوه!!.

وحاول الطبري الدفاع عن نفسه، فألّف كتابه المعروف (صريح السنة)، فقال بعد أن قرر عقيدة السلف: «فمن رَوَى عَنَّا، أو حكى عَنَّا، أو تقوّل علينا، أو ادّعى علينا أننا قلنا غير

(1) قال المعلمي: «مقصوده أنه كما أن الحارس قد يقول رافعا صوته: الله أكبر، لا ينوي ذكر الله، وإنما يقصد أن يسمع السارق صوته فيعرفوا أنه موجود فلا يقدموا على السرقة، فكذلك قد يكون ابن أبي داود يروي فضائل عليّ ليدفع عن نفسه ما رماه بعض الناس من النصب وهو بُغض عليّ». (التنكيل بها في تأنيب الكوثري من الأباطيل (299/1).

ذلك، فعليه لعنة الله وغضبه، ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، وهتك ستره، وفضحه على رؤوس الأشهاد، يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم، ولهم اللعنة، ولهم سوء الدار».

ولكن لم يقبلوا منه، وتم حصاره في بيته حتى مات من الظلم رحمه الله، ودفن في بيته!.

لقد دافع الذهبي عن الطبري أحسن دفاع، وفند جميع ما نسب إليه من التشيع المذموم والقول بمسح الرجلين، وذلك باستقراء كُتبه، لاسيما التفسير والتهذيب، والحقيقة أن هذه مزاعم باطلة، بل هناك محمد بن جرير بن رستم الطبري الشيعي الإمامي، فلعلّ لالتباس أتى من ذلك!.

نعم إنه من الإنصاف الإشارة أيضاً إلى أن الحافظ الطبري لم يكن منصفاً مع خصومه، بل كان يردُّ على ابن أبي داود ويصفه ببُغض عليّ والنَّصب، ولهذا قال الذهبي: لا يُسمع قول ابن جرير في ابن أبي داود للعداوة الواقعة بينهما.

10. الذب عن الكبار مثل الفضيل بن عياض ونقد قذحهم بغير ورع:

"ليت من ينتقده يشتغل بحاله، أما هو فلا يضُرّ ما قيل فيه!":

في ترجمة الفضيل بن عياض 448/8:

قال الذهبي: «هو حجة كبير القدر، ولا عبرة بما نقله أحمد بن أبي خيثمة: سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت حديث فضيل بن عياض، لأنه روى أحاديث أزرى على عثمان بن عفان!».!

قال الذهبي معقبا: «لا نسمع قول قطبة، ليتها اشتغل بحاله!، فقد قال البخاري: فيه نظر، وقال النسائي وغيره: ضعيف. وأيضا فالرجل صاحب سنة واتباع، (رُوي عنه أنه أثنى على الخلفاء الراشدين الأربعة).

قال الذهبي: «إذا كان مثل كبراء السابقين الأولين قد تكلم فيهم الروافض والخوارج، ومثل الفضيل يُتكلم فيه؛ فمن الذي يسلم من ألسنة الناس؟!، لكن إذا ثبت إمامة الرجل وفضله لم يضره ما قيل فيه، وإنما الكلام في العلماء مفتقر إلى وزن بالعدل والورع».

**التعليق:** يقرر الذهبي في هذا التعقيب أن كل إمام كبير سواء كان صحابيا أو تابعا أو من العلماء الكبار قد لاقى نوعا من الأذى والسب والشتم، فهذا أبو بكر وعمر تسببه الروافض، وهذا عليُّ تسببه النواصب والخوارج، وهكذا، فلا غرو ولا عجب أن كل إمام يصير غرضا للإجحاف بغير حق، ولكن القاعدة هي: أن الكلام في العلماء ونقدهم يحتاج إلى الورع والإنصاف!!

11. الذب عن ابن إسحاق حول روايته عن امرأة لم يلتق بها وإثبات صدقه:

في ترجمة ابن إسحاق صاحب السير 38 / 7:

سمعت هشام بن عروة يقول: تحدّث ابن إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، والله إن رآها قطّ!.

قال الذهبي معقبا: «هشام صادق في يمينه، فما رآها، ولا زعم الرجل أنه رآها، بل ذكر أنها حدّثته، وقد سمعنا من عدّة نسوة وما رأيتهنّ، كذلك روى عدّة من التابعين عن عائشة، وما رأوا لها صورة أبدا».

وعندما نقل تكذيب الإمام مالك لمحمد بن إسحاق، قال الذهبي معقبا: «لسنا ندعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنفسٍ حادّ فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة، وقد علّم أن كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر لا عبرة به، ولا سيما إذا وثّق الرجل جماعةً يلوح على قولهم الإنصاف، وهذان الرجلان كل منهما قد نال من صاحبه، لكن أثار كلام مالك في محمد [بن إسحاق] بعض اللين، ولم يؤثر كلام محمد فيه ولا ذرّة، وارتفع مالك، وصار كالنجم، والآخر فله ارتفاع بحسبه، ولا سيما في السّير، وأما في أحاديث الأحكام، فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن، إلا فيما شدّ فيه، فإنه يعدُّ منكرا».

**التعليق:** الإمام محمد بن إسحاق بن يسار من كبار مؤرخي الإسلام، وهو من تابعي التابعين، ألف كتاب السيرة النبوية الذي هو الأوسع في بابه، ويعتبر أول من ألف فيها، وسيأتي الكلام عليه عند نقد المصادر والمؤلفات.

لقي ابن إسحاق انتقاداً من علماء عصره، لاسيما من الإمام مالك بن أنس، وتهكم فيه، كما انتقده أيضا هشام بن عروة، ولكن الذهبي أنصفه ودافع عنه.

هنا يدافع الذهبي عن ابن إسحاق في كلا التعقيين:

التعقيب الأول: حول اتهام هشام بأن ابن إسحاق روى عن زوجته ولم يراها قط، مما يقدح في صدقه، أجاب الذهبي بأن مثل هذه الرواية لها مخرج، فإنه لم يصرح بأنه سمعها منه، ولم ينص على رؤيتها، ومثل هذه الرواية عن النساء لا بأس بها، فقد روى الذهبي نفسه عن النساء بهذا الشكل وما رآهن قط.

أما التعقيب الثاني لتكذيب الإمام مالك لابن إسحاق فمن باب كلام الأقران في بعضهم، وقد قال الذهبي في أول كتابه "السير": «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهبٍ أو لحسدٍ، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى الأنبياء»<sup>(1)</sup>.

## 12. الإشادة بوزع البخاري وأبي زرعة في الكلام عن الرجال وإنصافهم:

في ترجمة الإمام البخاري 438/12:

قال بكر بن منير: سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أنني اغتبتُ أحداً.

(1) سير أعلام النبلاء 59/1.

قال الذهبي معلقاً: «صدق رحمه الله، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل عَلِمَ ورَعَه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعّفه، فإنه أكثر ما يقول: "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ"، "سَكْتُوا عَنْهُ"، "فِيهِ نَظْرٌ"، ونحو هذا، وَقَلَّ أَنْ يَقُولَ: فلان كذاب، أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلتُ: فلان في حديثه نظر، فهو مَتَّهَمٌ واهٍ، وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً. وهذا هو والله غاية الورع».

وفي ترجمة أبي زرعة الرازي قال الذهبي: «يُعْجِبُنِي كَثِيرًا كَلَامُ أَبِي زُرْعَةَ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، يَبِينُ عَلَيْهِ الْوَرَعَ وَالْمُخْبِرَةَ، بِخِلَافِ رَفِيقِهِ أَبِي حَاتِمٍ، فَإِنَّهُ جَرَّاحٌ».

**13. اختفاء ظاهرة النقد الموضوعي والبحثي في زمن الذهبي، وتعرُّض مَنْ يَنْبِرِي لِذَلِكَ لِلْمَسَاءَلَةِ وَالتَّوْقِيفِ:**

في ترجمة ابن عبد الحكم المصري الفقه: 501/12:

قال الذهبي: «له تصانيف كثيرة، منها: كتاب في "الرد على الشافعي"، وكتاب "أحكام القرآن"، وكتاب "الرد على فقهاء العراق"، وغير ذلك.

وما زال العلماء قديماً وحديثاً يردُّ بعضهم على بعض في البحث وفي التوايف، وبمثل ذلك يتفقه العالم، وتبرهن له المشكلات، ولكن في زماننا قد يُعاقب الفقيه إذا اعتنى بذلك لسوء نيته، ولطلبه للظهور والتكثر، فيقوم عليه قضاة وأضداد، نسأل الله حسن الخاتمة، وإخلاص العمل»!.

**التعليق:** الردود العلمية الموضوعية ظاهرة ثقافية إيجابية وصحيّة، ولكنها اختفت في زمن الذهبي وما بعده، فالعالم الفقيه التحرير أو المحدث الناقد قد يستدرك على من سلفه أو عاصره من العلماء، ويتعقبهم في تأليف مُفيد، قَصْدُه ليس الحسد أو التعصّب وإنما الإفادة والإثراء ورفع الإشكال.

أما في عصر الانحطاط الفقهي والفكري فإن كل من ينبري لذلك يعتبر سيّء النية، محباً للظهور، ويتدخل فيما لا يعنيه! وقد تُفتح عليه دعوى محاكمة من قبل رجال الدولة، ولذلك شاع في هذا العصر عن إغلاق باب الاجتهاد، وعدم الخروج عن المذاهب الأربعة، وتحريم التعرّض أو الاستدراك على إمام كبير مثل الشافعي!!.

#### 14. الردّ على من يزوي مثالب الإمام أبي حنيفة:

في ترجمة فقيه الملة الإمام أبي حنيفة: 403/6:

قال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة.

قال الذهبي معقبا: «الإمامة في الفقه ودقائقه مسلّمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه:

وليس يصح في الأذهان شيء \* إذا احتاج النهار إلى دليل

وسيرتُهُ تحتمل أن تفرد في مجلدين، رضي الله عنه، ورحمه».

**التعليق:** يرسل الذهبي هنا إشارة إلى الردّ على من شحّن كتابه في مثالب الإمام أبي حنيفة رحمه الله، لأن كثيرا من أصحاب الحديث انتقدوا على أبي حنيفة لميله إلى الرأي والقياس،

وتركه الحديث الصحيح، فأوّل مَنْ أَلَّفَ في مثالبه الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب السُّنة له، وابن أبي شيبة ضمن مصنّفه الكبير المعروف، ثم الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه "تاريخ بغداد" وكتاب العقيلي في "الضعفاء"، وفيهما الكثير من القَدَحِ في مصداقيّة وورع وعقيدة وفقه أبي حنيفة النعمان رحمهما الله.

وقد ضرب الحافظ الذهبي عن ذكر هذه المثالب صفحاً، فلم يتناولها أصلاً كعادته في نقل الردود، لأنه لم تكن أغلبها نقداً منصفاً، ولأن الخصومة بين كثير من أهل الحديث وبين أهل الرأي كانت خصومة علمية في شأن رواية الحديث ودرايته ومدلوله، وفي شأن بعض الآراء الفقهية والعقدية، ولكنها لم تكن خصومة بين منهجين مختلفين اختلافاً جذرياً في فهم الإسلام.

وقد زكّى الإمام أبا حنيفة كثيراً من الأئمة، فقد نقل المزي في «تهذيب الكمال» تزكياته والثناء عليه عن كثير من الأئمة منهم ابن معين وابن المبارك وابن جريج ويحيى بن سعيد القطان والشافعي، فذكروا من سعة علمه وورعه واشتغاله بالعبادة، وقد أطل المزي في ذلك فذكر في حياة أبي حنيفة والثناء عليه قريباً من ثلاثين صفحة، وقد أَلَّفَ الذهبي كتاباً في فضائل أبي حنيفة وصاحبيه، سماه "مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن"، وذكر في هذا الكتاب ثناء التابعين وأتباعهم على أبي حنيفة، منهم الأعمش والمغيرة وشعبة وسعيد بن أبي عروبة وابن عيينة.

15. تأيب ابن أبي ذئب على تجاوزه الحد في الإمام مالك ابن أنس: "هذا قول قبيح بحق إمام عظيم!"، والردّ على أحمد بن حنبل ضمناً:  
في ترجمة ابن أبي ذئب: 143/7:

قال أحمد بن حنبل: بلغ ابن أبي ذئب أن مالكا لم يأخذ بحديث: «البيعان بالخيار» فقال: يُستتاب، فإن تاب، وإلا ضربت عنقه. ثم قال أحمد: هو أروع وأقول بالحق من مالك!  
قال الذهبي معقبا: «لو كان ورعا كما ينبغي، لَمَا قال هذا الكلام القبيح في حق إمام عظيم! فمالك إنما لم يعمل بظاهر الحديث، لأنه رآه منسوخا.

وقيل: عمل به وحمل قوله: "حتى يتفرقا" على التلفظ بالإيجاب والقبول، فمالك في هذا الحديث وفي كل حديث له أجر ولا بدّ، فإن أصاب ازداد أجرا آخر، وإنما يرى السيف على من أخطأ في اجتهاده الحرورية».

**التعليق:** في هذا التعقيب ردّ على الإمام محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ذئب المدني وهو إمام كبير في تهكمه على الإمام مالك إمام دار الهجرة، وإفتائه باستتابته وقتله إذا أصرّ على رفض الحديث الصحيح في خيار البيع، وأغرب منه أن الإمام أحمد بن حنبل نقل هذا القول راضيا، وأثنى على ابن أبي ذئب ووصفه بأنه أكثر ورعا من مالك.

فهنا جاء ردّ الذهبي: لو كان ورعا كما ينبغي، لَمَا قال هذا الكلام القبيح في حق إمام عظيم، فكيف تستسيغ - يا إمام أحمد - أن يصدر هذا الكلام منه، أليست الخوارج ترى

السيف على من أخطأ في اجتهاده؟!، ما هذه الكارثة؟! وما هذا الإجحاف بحق العلماء؟!.

16. الإنصاف مع الإمام وكيع مع نقده فيما ذهب إليه من المسائل الفقهية:

في ترجمة وكيع بن الجراح 142/9:

قال يحيى بن أكثم: صحبتُ وكيعًا في الحضر والسفر، وكان يصوم الدهر، ويختم القرآن كل ليلة.

قال الذهبي معقبا: «هذه عبادة يخضع لها، ولكنها من مثل إمام من الأئمة الأثرية مفضولة، فقد صحَّ نهيه صلى الله عليه وسلم عن صوم الدهر، وصحَّ أنه نهى أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث، و"الدينُ يُسر"، ومتابعة السنة أولى، فرَضِيَ اللهُ عن وكيع، وأين مثل وكيع؟! ومع هذا فكان ملازما لشرب نبيذ الكوفة الذي يسكر الإكثار منه فكان متأولا في شربه، ولو تركه تورعا لكان أولى به، فإن من توقى الشبهات، فقد استبرأ لدينه وعرضه، وقد صحَّ النهي والتحريم للنبيذ المذكور، وليس هذا موضع هذه الأمور، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، فلا قدوة في خطأ العالم، نعم ولا يؤبخ بما فعله باجتهاد، نسأل الله المسامحة».

**التعليق:** يتقد الذهبي على الإمام وكيع بن الجراح، في مسألتين اجتهد فيهما، مع إعطائه التبجيل والاحترام:

الأولى: الغلو في العبادة، وصوم الدهر، وختم القرآن الكريم في ليلة واحدة، وأوضح الذهبي أن السنة وردت بالنهي عن صيام الدهر، وعن ختم القرآن في أقل من ثلاثة أيام، والأحسن هي متابعة السنة، وعدم التشدد فيها، مع ورود الترغيب في ذلك بشكل صريح: "فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سِتِّي فليس مني".

الثانية: مسألة نبيذ الكوفة: قال خلدون بن عبد العزيز: «سبب إضافة النبيذ إلى الكوفة أن كثيرا من علمائها كانوا يترخصون في شرب هذا النوع من النبيذ، والنبيذ نوعان: نوع متفق على جوازه، وهو خلط التمر والزبيب والعسل، من غير أن يسكر، والنوع المختلف فيه هو نبيذ العسل والتين والشعير والذرة إذا صار مسكرا، فذهب أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف وبعض فقهاء الكوفة إلى حلّ شرب القليل منه الذي لا يسكر، بشرط أن يكون شرابه لتقوية البدن، وألا يشربه للهو والطرب، وذهب الجمهور من الفقهاء المسلمين إلى تحريم كل مسكر قليله وكثيره»<sup>(1)</sup>.

17. لزوم عذر من أجاز في امتحان خلق القرآن بالإيجاب تقيّة لإنقاذ نفسه، ووصف من لم يعذر له بالتعنت:

في ترجمة الإمام يحيى بن معين 72/11:

(1) خلدون عبد العزيز مخلوطة، "فكر الحافظ الذهبي من خلال تعليقاته في سير أعلام النبلاء"، مرجع سابق، ص

قال سعيد بن عمرو البرذعي: سمعت الحافظ أبا زرعة الرازي يقول: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا عن يحيى بن معين، ولا عن أحد ممن امتحن فأجاب!.

قال الذهبي معقبا: «هذا أمر ضيق، ولا حرج على من أجاب في المحنة، بل ولا على من أكره على صريح الكفر عملاً بالآية<sup>(1)</sup>، وهذا هو الحق. وكان يحيى رحمه الله من أئمة السنة، فخاف من سطوة الدولة، وأجاب تقيّة».

وفي ترجمة عثمان بن سعيد الدارمي 323/13:

قال يعقوب القراب: سمعت عثمان بن سعيد الدارمي يقول: قد نويت أن لا أحدث عن أحد أجاب إلى خلق القرآن، قال: فتوتني قبل ذلك.

قال الذهبي معقبا: «من أجاب تقيّة فلا بأس عليه، وترك حديثه لا ينبغي».

**التعليق:** اشتهر عن كبار أصحاب الحديث مثل أحمد بن حنبل، وأبي زرعة الرازي، وعثمان الدارمي وغيرهم عدم عذر من أجاب بخلق القرآن تحت تأثير التعذيب والتهديد، وترك الرواية عنهم ليس من باب عدم الاحتجاج بمروياتهم أو التهمة في صدقهم ولا باب الإنكار لحديثهم، وإنما هو من باب الهجران والتأديب!!

(1) الآية هي قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ مِنَ اللَّهِ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ من سورة النحل آية 106.

يرى الإمام الذهبي عدم التعنت في ترك الرواية عن أجداب في المحنة، ومنهم كبار علماء الحديث مثل يحيى بن معين وعلي ابن المديني وغيرهما، وقد أوصى الإمام أحمد ترك الرواية عنهما، ولكن الذهبي يعتبر ذلك تضيقاً للواسع وتعتناً، بل يقرر أنه لا بأس بذلك حتى لو أكره بصريح الكفر عملاً بالآية القرآنية التي أشرنا إليها في الهامش، فلماذا نخسر هذا العلم الكبير بسبب هذا الموقف؟!.

## الفصل الثالث

### الإنصاف مع المخالف في الترجمة (الموازنة بين المحاسن والمساوئ)

مما يتميز به الإمام الذهبي في منهجه النقدي نُقْلُ آراء الموافقين والمخالفين في المترجم، أو ذُكْرُ محاسنه ومساوئه في آنٍ واحدٍ لتقديم صورة كاملة عنه، وهو طابعٌ عامٌّ في كتبه تجده في كل ترجمة من تراجمه، بينما اقتصر الآخرون على إيراد المدائح في كتبهم مثل التاج السبكي وغيره من المتعصبين ولا يُوردون لعظائمهم كلمة نُقْدٍ واحدة، ولا يُوردون لمخالفهم كلمة مدح واحدة.

يقول عبد الستار الشيخ: «من أعظم ميزات منهج الذهبي في التراجم أنه يورد آراء الموافقين والمخالفين في المترجم ليقدم صورة كاملة صادقة عنه، ثم بعد ذلك يُصدِرُ رأيه غالباً خاصة إذا رأى حَيْفًا أو تَعْتُّبًا أو مبالغة، فيكون تقويم الذهبي لصاحب الترجمة خلاصة الرأي فيه، كما يصدر حكماً في تقويم حديثه إن كان من أصحاب الرواية، وقد طبع ذلك بالإنصاف والعدل مهما كانت منزلة المترجم أو صفته، وهو طابع عام في كتب الذهبي التي تناولت التراجم»<sup>(1)</sup>.

(1) عبد الستار الشيخ، "الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام"، مرجع سابق ص 162.

1. نقد غلو كل طائفة مسلمة في الطائفة الأخرى بغير إنصاف، وتقرير أن

العبرة بكثرة المحاسن وحسن القصد:

في ترجمة أبي عبد الله العثماني الأشعري 45/20:

قال ابن الجوزي: رأيتُه بجامع القصر وكان غاليا في مذهب الأشعري، وقال ابن عساكر: كان يفتي وينظر ويذكر، وكانت مجالس تذكيره قليلة الحشو على طريقة المتقدمين.

قال الذهبي معقبا: «غلاة المعتزلة، وغلاة الشيعة، وغلاة الحنابلة، وغلاة الأشاعرة، وغلاة المرجئة، وغلاة الجهمية، وغلاة الكرامية قد ماجت بهم الدنيا، وكثروا، وفيهم أذكياء وعُباد وعلماء، نسأل الله العفو والمغفرة لأهل التوحيد، ونبرأ إلى الله من الهوى والبدع، ونحبُّ السنة وأهلها، ونحب العالم على ما فيه من الاتباع والصفات الحميدة، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويل سائع، وإنما العبرة بكثرة المحاسن».

**التعليق:** يقرر الذهبي هنا أن التعصب والإجحاف مرفوض بأي شكل من كل طائفة من أهل القبلة سواء كانت سُنيّة أو غير سُنيّة، وينبغي البراءة من ذلك، وأن جميع أهل التوحيد وأهل القبلة يستحقون الاحترام والإنصاف مع البراءة من البدع، فالعبرة بكثرة محاسن المترجم.

2. وَصَفُ الكَلْبِي بِكثرة العلم ومعرفة الأنساب مع وصفه بالتشيع وترك روايته:

في ترجمة الكلبلي 101/10:

قال الذهبي: «الكلبي العلامة الأخباري أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي المفسر، كان أيضا رأسًا في الأنساب، إلا أنه شيعي متروك الحديث».

### 3. وصف ابن الجهمم الصوفي بالإمامة مع اتهامه بعدم الثقة:

في ترجمة ابن الجهمم 275/17:

«الشيخ الإمام الكبير، شيخ الصوفية بالحرم، أبو الحسن، علي بن عبد الله بن الحسن بن جهمم الهمداني المجاور، مصنف «بهجة الأسرار» ليس بثقة، بل متهم يأتي بمصائب».

### 4. وصف ابن أبي البركات الصوفي بتاج العارفين والدهاء والفضيلة

والأدب مع عمله بالتصوف الفاسد:

في ترجمة حسن ابن أبي البركات:

قال الذهبي: «الشيخ الكبير المدعو بتاج العارفين حسن بن عدي بن أبي البركات.. كان هذا من رجال العالم دهاء وهمة وسموًا، له فضيلة وأدب وتواليف في التصوف الفاسد، وله أتباع لا ينحرون وجلالة عجيبة».

### 5. وصف الشريف المرتضى من كبار علماء الشيعة بكثرة العلم والذكاء

والتبحر في علوم الكلام والأدب مع وصفه بالغلو في الرّفص والتزام الإنصاف:

وفي ترجمة الشريف المرتضى 589/17:

قال الذهبي: «العلامة نقيب العلوية، كان من الأذكياء الأولين، المتبحرين في الكلام والاعتزال، والأدب، والشعر، لكنه إمامي جلد، نسأل الله العفو!».!

قال أيضا: «هو جامع كتاب «نهج البلاغة» المنسوبة ألفاظه إلى الإمام علي (رضي الله عنه)، ولا أسانيد لذلك، وبعضها باطل، وفيه حق، ولكن فيه موضوعات حاشا للإمام من النطق بها، ولكن أين المنصف؟! وقيل بل من جمع أخيه الشريف الرضي».

6. وَصَفَ الْجَاهِظَ بِالتَّبَحُّرِ وَكثرة العلم والذكاء والتفنن وقوة الحفظ مع وصفه بالمجون وقلة الدين وعدم الثقة:

في ترجمة الجاحظ الأديب الفصيح البليغ المعتزلي 527/11:

قال الذهبي: «العلامة المتبحر ذو الفنون.. وكان أحد الأذكياء... وكان ماجناً قليل الدين، له نوادر، ويظهر من شمائله أنه يخلق!».!

وقال أيضا بعد سطور: «كفانا الجاحظ المؤونة، فما روى من الحديث إلا النزر اليسير، ولا هو بمتهم في الحديث، بلى في النفس من حكاياته ولهجته، فربما جازف، وتلطّخه بغير بدعة أمر واضح، ولكنه أخباري علامة، صاحب فنون وأدب باهر، وذكاء بين، عفا الله عنه».

أقول: هناك تعارض بين قول الذهبي: "ويظهر من شمائله أنه يخلق" أي يكذب، وقوله: "ولا هو بمتهم في الحديث"، فلعله أراد أنه لم يتهمه أحد من علماء الحديث لندرة روايته للأحاديث.

## 7. وصف الفارابي الفيلسوف بالذكاء والحكمة مع نقد مصنفاته:

في ترجمة الفارابي 416/15:

قال الذهبي: «شيخ الفلسفة الحكيم، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ التركي الفارابي المنطقي، أحد الأذكياء، له تصانيف مشهورة، من ابتغى الهدى منها ضلَّ وحارَّ!، منها تخرَّج ابن سينا، نسأل الله التوفيق».

**التعليق:** في هذه التراجم الستة يصف الذهبي هؤلاء العلماء من الفلاسفة والمعتزلة والشيعة والصوفية الغالية بالحسن والسوء! والمدح والقدح، لم يهمل جانبا دون آخر، ذكر ميزاتهم في مقامهم من العلم والذكاء والتبحر، ولم يُخفِ أيضا مساوئهم من سوء اعتقادهم وسلوكهم حسب ما يراه الذهبي.

والموازنة بين الحسنات والسيئات في النقد قاعدة قرآنية ربّانية: ﴿وَمَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بدينارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قائمٌ﴾، ﴿وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، ﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءٌ مَا يَعْمَلُونَ﴾، والآيات في هذا المنحى كثيرة في القرآن.

8. الإنصاف مع الإمام ابن حزم والإشادة بفقعه مع الإشارة إلى شذوذه وشطحاته:

في ترجمة ابن حزم الظاهري 191/18:

قال الذهبي: «ولي أنا مَيْلٌ إلى أبي محمد لمحبتته في الحديث الصحيح ومعرفته به، وإن كنتُ لا أوافقُه في كثير مما يقوله في الرجال والعلل والمسائل البشعة في الأصول والفروع، وأقطع بخطئه في غير ما مسألة، ولكن لا أكفره ولا أضلله، وأرجو له العفو والمسامحة وللمسلمين».

9. الإنصاف مع الحاكم النيسابوري مع ذكر تساهله في الرواية وتشيعه:

في ترجمة الحاكم النيسابوري 174/17:

قال الذهبي: «الإمام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين أبو عبد الله الحاكم الشافعي النيسابوري... صنّف وخرّج، وجرح وعدّل، وصحّح وعلّل، وكان من بحور العلم على تشييع قليل فيه».

وفي كتابه الآخر: «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، كان أكثر غلظة فقال: «الحاكم، أبو عبد الله الحافظ، صاحب التصانيف، إمام صدوق، لكنه يصحّح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه؟! فما هو ممن يجهل ذلك، وإن علّم فهذه خيانة عظيمة!، ثم هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرّض للشّيخين».

وقد قال ابن طاهر: سألت أبا إسماعيل عبد الله الأنصاري عن الحاكم أبي عبد الله، فقال: إمام في الحديث رافضي خبيث.

قال الذهبي معقبا: «الله يحبُّ الإنصاف، ما الرجل برافضيّ، بل شيعيٌّ فقط».

## الفصل الرابع

### الردّ على الإجحاف والمبالغات ورفض التّكفير

نوضح في هذا الفصل أن الحافظ الإمام الذهبي لم يكن في تراجمه ناقلاً مُدوّنًا فقط، ومقلداً تابعاً لما ينقله، بل كان صيرفياً ناقداً، يميّز الغث من السمين، والخرز من الجوهر الثمين، بعيداً عن التعصّب، نائياً عن الحيف والجور، يمحّص الأقوال، ويصوّب المقالات.

يقول بشار عواد معروف: «الذهبي الناقد العظيم لم يكن يتقبّل آراء النّقاد السابقين باعتبارها مسلمات لا يمكن ردّها أو الطعن فيها دائماً، بالرغم من احترامه الشديد للثقافات منهم ومدحه الكثير لهم، وهو بهذا اعتبر باب الاجتهاد في النقد ما زال مفتوحاً، فعني به كل هذه العناية، ومما يدلُّ على ذلك ردّه لآراء كثير من كبار النّقاد وعدم قبولها»<sup>(1)</sup>.

أقول: وقد سقنا الكثير من هذه الأمثلة في الفصل السابق.

#### 1. ردّ تفضيل عمر بن عبد العزيز على عمر بن الخطاب:

في ترجمة عمر بن عبد العزيز 127/5:

(1) بشار عواد معروف، "مقدمة سير أعلام النبلاء"، مرجع سابق ص: 120.

عن الزهري قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى سالم ليكتب إليه بسيرة عمر [ابن الخطاب] في الصدقات، فكتب إليه بذلك، وكتب إليه: إنك إن عملت بمثل عملي عمر في زمانه ورجاله في مثل زمانك ورجالك، كنت عند الله خيرًا من عمر.

قال الذهبي معقبًا: «هذا كلام عجيب، أنى يكون خيرًا من عمر؟! حاشى وكلا!!، ولكن هذا القول محمول على المبالغة، وأين عزُّ الدين بإسلام عمر؟ وأين شهوده بدرًا؟ وأين فرَّق الشيطان من عمر؟ وأين فتوحات عمر شرقًا وغربًا؟! وقد جعل الله لكل شيء قدرًا».

**التعليق:** هذا من أغرب ما قاله بعض العلماء للسلطان والخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز عندما استشارهم!، وربما حمل سالم قوله هذا على وجه المجاملة، أو أنه كان يعني أن اختلاف الزمانين ونُدرة الحق في زمن عمر بن عبد العزيز قد تعطي قيمة وأجرًا أكبر من أجر الفاروق، ولكن في كلا الحالتين فالمقولة هذه هفوة وغلو، غير مقبولة، ويجب نقدها.

## 2. ردّ مقالة عكرمة في متشابه القرآن، وأن الله يضلُّ به الناس:

في ترجمة عكرمة التابعي 33/5:

عن أيوب السخيتاني عن عكرمة قال: إنما أنزل الله متشابه القرآن ليُضِلَّ به.

قال الذهبي معقبا: «هذه عبارة رديئة!، بل إنما أنزله الله تعالى ليهدي به المؤمنين، وما يضلُّ به إلا الفاسقين، كما أخبرنا عز وجل في سورة البقرة».

**التعليق:** هذه أيضا هفوة أخرى من هذا التابعي راوية التفسير عن ابن عباس.

فقد قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾.

يقول الذهبي: فكيف ينزل الله المتشابه لكي يضل به الناس جميعا، وقد قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾.

3. ردّ مبالغة ابن شداد في تمنيه أن يقتل بسبب شرح فضائل الإمام علي:

في ترجمة عبد الله بن شداد 3 / 489:

قال عطاء: سمعت عبد الله بن شداد يقول: وددتُ أني قمتُ على المنبر من غدوة إلى الظهر، فأذكر فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم أنزل، فيضرب عنقي".

قال الذهبي: «هذا غلو وإسراف».

**التعليق:** ربما انتقد الذهبي هذه المقولة من باب اعتبارها رياءً وغير واقعية، ولا أعتقد أن انتقاده يصبُّ في عدم جواز ذكر فضائل عليٍّ أو منافرة الذهبي من ذلك، لأن استقراء تعقيباته يدل على ضد ذلك، وقد أشرنا إلى بعضها فيما سبق.

4. ردّ مبالغة مسروق التابعي حول وصفه لسورة الواقعة أنها جمعت علوم الأولين والآخرين وعلوم الدنيا والآخرة:  
في ترجمة مسروق 4 / 68:

قال مسروق: مَنْ سَرَّه أَنْ يَعْلَمَ عِلْمَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَعِلْمَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَلْيَقْرَأْ سُورَةَ الْوَاقِعَةِ.

قال الذهبي معلقاً: «هذا قاله مسروق على المبالغة، لعظم ما في السورة من جمل أمور الدارين. ومعنى قوله: "فليقرأ الواقعة" أي: يقرأها بتدبُّر وتفكُّر وحضور، ولا يكن كمثّل الحمار يجمل أسفارا!».

5. ردّ مبالغة سعيد بن جبير في ختمه للقرآن ما بين المغرب والعشاء:  
في ترجمة سعيد بن جبير 325/4:

عن وقاء بن إياس، قال: كان سعيد بن جبير يختم القرآن فيما بين المغرب والعشاء في شهر رمضان، وكانوا يؤخرون العشاء.

قال الذهبي معقبا: «هذا خلاف السنة، وقد صح النهي عن قراءة القرآن في أقل من ثلاث».

## 6. ردّ مبالغة الفقيه الكوفي ابن أبي ليلى حول شرب النبيذ:

في ترجمة ابن أبي ليلى 312/6:

عن سعد بن الصلت، قال: كان ابن أبي ليلى لا يُجيز قولَ من لا يشرب النبيذ.

قال الذهبي معقبا: «هذا غلو».

**التعليق:** قد ذكرنا التعليق على رد الذهبي على الإمام كيع في مسألتي المبالغة في العبادة والنبيذ الكوفي في الفصل السابق.

## 7. ردّ مبالغة ابن أرطاة في أن شهود صلاة الجماعة مع العامة قد تخلُّ بالمروءة:

في ترجمة حجاج ابن أرطاة 72/7:

قال ابن عبد الحكم: سمعت الشافعي يقول: قال حجاج ابن أرطاة: لا تتم مروءة الرجل حتى يترك الصلاة في الجماعة.

قال الذهبي معقبا: «لعن الله هذه المروءة!، ما هي إلا الحمق والكبر، كيلا يزاحمه السوقة! وكذلك تجد رؤساء وعلماء يصلون في جماعة في غير صفّ، أو تُبَسَط له سجادة كبيرة حتى لا يلتصق به مسلم، فإنّا لله!». .

**التعليق:** الحجاج بن أرطاة قاضي الكوفة ومفتيها، كان عالما فاضلا إلا أنه ضعّفه كثير من العلماء في الحديث لتدليسه وخيلائه، قال الذهبي في ترجمته في "السير"، وهو يستخلص آراء الناس فيه: «كان من بحور العلم، تُكَلِّم فيه لبأو<sup>(1)</sup> فيه، ولتدليسه، ولنقص قليل في حفظه، ولم يترك». وقد ردّ الذهبي في السير على ابن حبان في قوله في ابن أرطاة: «كان حجاج صلفا، خرج مع المهدي إلى خراسان، فولّاه القضاء، قال: ومات منصرفه من الريّ سنة خمس وأربعين ومائة، تركه ابن المبارك، ويحيى القطان، وعبد الرحمن، وابن معين، وأحمد»، قال الذهبي معقبا: "كذا قال ابن حبان، وهذا ليس بجيد، وقد قدّمنا عبارات هؤلاء في حجاج. نعوذ به تعالى من التهور في وزن العلماء!!". .

ومع هذا الدفاع عن الحجاج فإن الذهبي قد شدّد النكير عليه في مقولته حول انتقاص مروءته عندما يصلي مع العامة والبسطاء في المسجد، لأن هذا مما لا يقبله المسلم العاقل.!

(1) البأو: الكبر والفخر والخيلاء.

8. ردّ مبالغة ابن راهويه حول بعض أئمة السلف والسنة وأن أقوالهم بمثابة السنّة والإجماع:

في ترجمة الإمام الأوزاعي 116/7:

قال إسحاق بن راهويه: إذا اجتمع الثوري والأوزاعي ومالك على أمر فهو سنّة.

قال الذهبي معقبا: «بل السنّة ما سنّه النبي ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده، والإجماع هو ما أجمعت عليه علماء الأئمة قديما وحديثا إجماعا ظنيا أو سكوتيا، فمن شدّد عن هذا الإجماع من التابعين أو تابعيهم لقولٍ باجتهاده احتُمِلَ له».

**التعليق:** مثل هذه المبالغات ما زالت موجودة في أزمنة متأخرة وفي عصرنا الحالي مع الأسف!، فيكتب أو يقول أحدهم: إذا لم يوافق الشيخ فلان وفلان على هذه المسألة فاعلم أنها مخالفة لمنهج السلف، أو مثل مقولتهم: إذا رأيت الرجل يطعن فلانا فاعلم أنه صاحبُ هوىٍّ ومبتدع!، فموازنة الحق مع شخص أو شخصين أو مجموعة معينة تعتبر غلواً في الدين، وبعيدا عن الموضوعية والإنصاف، فالحق ما وافق الكتاب والسنة والإجماع، وما عدا ذلك فهو اجتهاد.

9. تأنيب البويطي في إجحافه وإقذاعه بحق زملائه من أصحاب الشافعي مع توضيح إيذائه بسبب الحسد ومحتته بخلق القرآن رحمه الله:

في ترجمة البويطي صاحب الشافعي 60/12:

قال أبو جعفر الترمذي حدثني الثقة، عن البويطي أنه قال: برئ الناس من دمي إلا ثلاثة: حرملة، والمزني وآخر!!.

قال الذهبي معقبا موجها له التوبيخ: «استفق ويحك!، وسل ربك العافية، فكلام الأقران بعضهم في بعض أمر عجيب، وقع فيه سادة، فرحم الله الجميع!». .

**التعليق:** الإمام العلامة أبو يعقوب، يوسف بن يحيى القرشي البويطي خليفة الإمام الشافعي في مصر، له من الشافعي منزلة رفيعة؛ اختص به في حياته، وقام مقامه في الدرس والفتوى بعد وفاته، فتخرج على يديه أئمة تفرقوا في البلاد، ونشروا علم الشافعي في الأفاق.

عند مَرَض الإمام الشافعي تنازع ابن عبد الحكم والبويطي مجلس الشافعي فقال البويطي: أنا أحق به منك، وقال الآخر كذلك، فجاء الحميدي وكان بمصر فقال: قال الشافعي: ليس أحد أحق بمجلسي من البويطي، ليس أحد من أصحابي أعلم منه، فحسده العلماء في مصر.

قال الإمام ابن عبد البر كتاب «الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء»: «إن ابن أبي الليث الحنفي قاضي مصر كان يحسد البويطي ويعاديه، فأخرجه في وقت المحنة في مسألة خلق القرآن فيمن أُخْرِجَ من مصر إلى بغداد، ولم يُخْرِجَ من أصحاب الشافعي غيره. وكان ممن

سعى به أيضاً [أي وشي به] أبو بكر الأصم، وابنُ أبي دُوَاد القاضي المعتزلي ورأس فتنة القول بخلق القرآن وأصحابه، وابنُ الشافعي، والمزني، وحرملة، والله الخِصم والحَكَم!». .

يقول: محمد علي الخطيب: «وهذا كثير في المحن التي تجري للعلماء فإن أكثر من يسعى فيها يكونون من الأقران حسداً وتنافساً على الرئاسات والمناصب!، وهو أمر عجيب حقاً!، ونسأل الله العافية!!».

أقول: ولهذا قال الإمام البويطي هذا الكلام تحرقاً وتألماً عندما امتحن في القرآن ومات في السجن من أجله، وأعلن أن المزني وحرملة وآخر وشوا به، وأنه لن يعفو عنهم!! رحم الله الجميع.

10. الرد على من زعم أن العلماء أجمعوا على ذم الحافظ ابن الجوزي:

في ترجمة أبي الفرج ابن الجوزي 383/21:

قال السيف عن ابن الجوزي: ما رأيت أحد يعتمد عليه في دينه وعلمه وعقله راضياً عنه.

قال الذهبي معقبا: «إذا رضي الله عنه فلا اعتبار بهم»!.

11. الرد على غلو أصحاب الحديث من الحنابلة والأشاعرة وتعصبهم

على الحافظ أبي نعيم:

في ترجمة أبي نعيم الأصبهاني الحافظ 459/17:

قال السلفي: سمعت الفرساني يقول: حضرت مجلس أبي بكر الذكواني في صغري مع أبي، فلما فرغ من إملائه قال إنسان: من أراد أن يحضر مجلس أبي نعيم فليقم، وكان أبو نعيم في ذلك الوقت مهجورا بسبب المذهب، وكان بين الأشعرية والحنابلة تعصب زائد، يؤدي إلى فتنة، وقيل وقال، وصداع طويل، فقام إليه أصحاب الحديث بسكاكين الأقلام، وكاد الرجل يقتل.

قال الذهبي معقبا: «ما هؤلاء بأصحاب الحديث، بل فجرة ظلمة، أبعد الله شرهم»!!

12. الرد على غلو يحيى بن عمار الذي كان غاليا في الإثبات في الصفات:

في ترجمة يحيى بن عمار السجستاني 481/17:

قال الذهبي: «كان يحيى متحرقا على المبتدعة والجمهية بحيث يؤول به ذلك إلى تجاوز طريقة السلف، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا»!!

13. تصويب أبي عوانة في قوله مع الرد على همام في حكمه بالضلال:

في ترجمة أبي عوانة الوضاح الواسطي 219/12:

عن أبي عوانة، قال: دخلت على همام بن يحيى وهو مريض أعوده، فقال لي: يا أبا عوانة، ادع الله أن لا يميتني حتى يبلغ ولدي الصغار، فقلت: إنَّ الأجل قد فرغ منه، فقال لي: أنت بعد في ضلالك!!

قال الذهبي معقبا: «بئس المقال هذا، بل كل شئ بقدر سابق، ولكن وإن كان الأجل قد فرغ منه، فإن الدعاء بطول البقاء قد صحَّح، فدعا الرسول الله ﷺ لخدمته أنس بطول العمر، والله يمحُو ما يشاء ويثبت. فقد يكون طول العمر في علم الله مشروطا بدعاء مجاب، كما أن طيران العمر قد يكون بأسباب جعلها من جور وعسف، و"لا يردُّ القضاء إلا الدعاء"، والكتاب الأول فلا يتغير».

14. نقد السلوك الحُسن لأحمد بن صالح الفقيه المحدث المصري مع الإنصاف معه:

في ترجمة أحمد بن صالح المصري 173/12:

قال ابن عدي: سمعت عبد الله بن محمد بن سلم المقدسي يقول: قَدِمْتُ مصر، فبدأت بحرملة، فكتبت عنه كتاب "عمرو بن الحارث"، ويونس بن يزيد والفوائد، ثم ذهبت إلى أحمد بن صالح فلم يحدثني، فحملت كتاب يونس، فخرقته بين يديه أرضيه بذلك، وليتني لم أخرقه فلم يرَضْ، ولم يحدثني.

قال الذهبي معقبا: «نعوذ بالله من هذه الأخلاق!، صدق أبو سعيد بن يونس حيث يقول: "لم يكن له آفته غير الكِبَر"، فلو قدح في عدالته بذلك، فإنه إثم كبير».

**التعليق:** أحمد بن صالح المصري أبو جعفر الطبري الحافظ، كان أحد الحفاظ الأعلام، جرحه النسائي في عدالته فلم يُقبَل منه، قال الحافظ أبو بكر الخطيب: يقال كان آفة أحمد بن صالح الكِبَرُ وشراسة الخلق، ونال النسائي منه جفاء في مجلسه، فذلك الذي أفسد

بينهما. قال ابن عدى سمعت محمد بن هارون البرقي يقول: حضرت مجلس أحمد بن صالح وطرد النسائي من مجلسه فحمله على أن تكلم فيه<sup>(1)</sup>.

ولهذا وجه له الذهبي نقدًا لادعا بشأن هذا السلوك الخشن، والذي لا يليق بالعلماء، مع تنويه على عدم جواز قدح عدالته بسبب سوء خلقه.

## 15. الجرح والتعديل والكلام في الرجال أمر اجتهادي لا يُقبل فيه التحامل:

في ترجمة يحيى بن معين 82/11:

عن عبد الخالق بن منصور: سمعت ابن الرومي يقول: ما رأيت أحدًا قط يقول الحق في المشايخ غير يحيى، وغيره كان يتحامل بالقول.

قال الذهبي معقبا: «هذا القول من عبد الله بن الرومي غير مقبول، وإنما قاله باجتهاده، ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صوابا، وأنذرهم خطأ، وأشدّهم إنصافا، وأبعدهم عن التحامل. وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه، فتندم، ومن شدّ منهم، فلا عبرة به. فخلّ عنك العناء، وأعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهل البدع، فإنما هو بسيف الإسلام وبلسان الشريعة، وبجاء السنة وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول، فنعوذ بالله من الخذلان».

(1) طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي.

16. التشدد ورَمِي الناس بالبدعة قد يفضي إلى رأي الخوارج: "جواز التبرُّك

والاستشفاء بفضلات النبي ﷺ":

في ترجمة الإمام أحمد بن حنبل 212/11:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: رأيت أبي يأخذ شعرة من شعر النبي ﷺ فيضعها على فيه يقبلها، وأحسب أني رأيت يوضعها على عينه، ويغمسها في الماء ويشربه يستشفى به، ورأيت أخذ قصعة النبي ﷺ فغسلها في حبِّ الماء ثم شرب فيها، ورأيت يشرب من ماء زمزم يستشفى به، ويمسح به يديه ووجهه.

قال الذهبي معلقاً: «أين المتنتعُّ المنكرُ على أحمد؟!»، وقد ثبت أن عبد الله سأل أباه عمن يلمس رمانة منبر النبي ﷺ ويمسُّ الحجرة النبوية؟ فقال: لا أرى بذلك بأساً. قال الذهبي: "أعاذنا وإياكم من رأي الخوارج ومن البدع"!!.

**التعليق:** قال خلدون عبد العزيز: «هذا التعقيب البديع من الحافظ الذهبي له دلالة كبيرة، يكشف لنا عن أمرٍ قلماً يُتنبه له، وذلك عندما يسارع بعضهم إلى الإنكار، ورَمِي الآخرين بالبدعة، واتهامهم بالخروج عما عليه السلف رضي الله عنهم. وقد اعتبر الحافظ الذهبي أن الذي يُنكر على الذين يتبركون بالآثار النبوية هو الذي وقع في البدعة، وسار

على نهج الخوارج في تشدّدهم في الدين، ومسارعتهم لرمي الآخرين بالكفر وغير ذلك من التهم الباطلة»<sup>(1)</sup>.

أقول: ولهذا فلنحذر أن نسارع في التبديع والتفسيق والتكفير من أجل الحماس للدين، فالتحمّس للدين أمر محمود، ولكن للعلم قواعد، وللشرع مقاصد، وللظروف مباحث!

### رَفُضُ الذَّهْبِيِّ لِلتَّكْفِيرِ:

17. نقد تكفير الإمام ابن خزيمة لمن يرفض استواء الله على عرشه، ووصف قوله بالفجّ والغلظة:

في ترجمة إمام الأئمة ابن خزيمة 373/14:

قال ابن خزيمة: «من لم يقرّ بأن الله على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته فهو كافر حلال الدم، وكان ماله فيئا».

قال الذهبي معقبا: «من أقر بذلك تصديقا لكتاب الله ولأحاديث رسول الله ﷺ وآمن به مفوّضا معناه<sup>(2)</sup> إلى الله ورسوله، ولم يخض في التأويل ولا عمّق فهو المسلم المتبع، ومن أنكر ذلك فلم يدر بثبوت ذلك في الكتاب والسنة فهو مقصّر، والله يعفو عنه، إذ لم يوجب الله على كل مسلم حفظ ما ورد في ذلك، ومن أنكر ذلك بعد العلم، وقفا غير

(1) خلدون عبد العزيز مخلوطة، "فكر الحافظ الذهبي من خلال تعليقاته في سير أعلام النبلاء"، مرجع سابق، ص

(2) سيأتي تفويض الذهبي لمعاني صفات الله في الفصل الثامن وبيان منهجه فيها.

سبيل السلف الصالح، وتمعقل على النص فأمره إلى الله، نعوذ بالله من الضلال والهوى. وكلام ابن خزيمة هذا - وإن كان حقًا - فهو فجّ لا تحتمله نفوس كثير من متأخري العلماء».

**التعليق:** هناك نزاع حول تكفير المبتدعة، خاصة الجهمية منهم، وقد كفرهم ابن المبارك وأحمد وطائفة من أهل الحديث، ولكن هل هذا التكفير مثل كُفر اليهود والنصارى والمشركين؟!، يقول الإمام ابن تيمية: «إن الإمام أحمد دعا للخليفة العباسي الذي كان يمتحنه في محنة خلق القرآن ويدعو لغيره، ممن ضربه وحبسه، واستغفر لهم، وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كُفر، ولو كانوا مرتدّين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم؛ فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع، وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفروا المعيّنين من الجهمية، الذين كانوا يقولون: القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في الآخرة...».

يقرر الذهبي في تعقيبه على ابن خزيمة بأن إطلاق الكفر على من ينكر صفات الله متأولا لا ينبغي، ولهذا ترى الحافظ الذهبي في هذا الفصل يتوخي كثيرا من إطلاق لفظ التكفير على المبتدعة ومنكري الصفات.

والتعقيبات اللائحة أيضا تنحو هذا المنحى.

18. نقد تكفير الحافظ أبي العباس السراج لمن لا يقر بصفات الله الخيرية:

في ترجمة أبي العباس السراج 396/14:

قال السراج: من لم يقرّ بأن الله تعالى يَعَجَب وَيَضْحَك، وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول: «من يسألني فأعطيته»، فهو زنديق كافر، يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، ولا يصلّي عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين.

قال الذهبي معقبا: «لا يُكْفَرُ إلا إن علم أن الرسول ﷺ قاله، فإن جحد بعد ذلك فهذا معاند نسأل الله له الهداية، وإن اعترف أن هذا حق، ولكن لا أخوض معانيه<sup>(1)</sup> فقد أحسن، وإن آمن وأول ذلك كله أو تأوّل بعضه فهو طريقة معروفة».

19. نقد تكفير الحافظ أحمد بن صالح للمتوقّف عن القول بخلق القرآن

بالنفي والإثبات:

في ترجمة الحافظ أحمد بن صالح 176/12:

قال أبو داود: سألتُ أحمد بن صالح عن قال: القرآن كلام الله، ولا يقول مخلوق ولا غير مخلوق، فقال: هذا شاكّ، والشاكّ كافر.

(1) هذا دليل آخر على قول الذهبي بتفويض معاني الصفات كما أشرتُ في الهامش السابق.

قال الذهبي معقبا: «بل هو ساكت، ومن سكت تورعاً لا ينسب إليه قول، ومن سكت شاكاً مزرباً على السلف فهذا مبتدع».

20. نقد تكفير المبتدع ببدعته مثل تكفير أحمد بن حنبل لبشر المريسي، وتوضيح خطورة تكفير أهل القبلة من المسلمين:

في ترجمة بشر المريسي المعتزلي:

قال أبوبكر الأثرم: سئل أحمد بن حنبل عن الصلاة خلف بشر المريسي، فقال: لا تصل خلفه.

قال الذهبي معقبا: «من كُفّر ببدعة وإن جلّت، ليس هو مثل الكافر الأصلي، ولا اليهودي، والمجوسي؛ أبى الله أن يجعل من آمن بالله ورسوله، واليوم الآخر، وصام، وصلى، وحج، وزكى، وإن ارتكب العظائم، وضل، وابتدع، كمن عاند الرسول، وعبد الوثن، ونبد الشرائع، وكفر، ولكن نبرأ إلى الله من البدع وأهلها».

21. التحذير من التسرع في تكفير أهل الشبه والباطنية حتى يتضح كلامه:

في ترجمة الحلاج المصلوب 345/14:

قال الذهبي بعد تعليق طويل حول التسرع بتكفير الباطنية: «ما ينبغي لك يا فقيه أن تبادر إلى تكفير المسلم إلا ببرهان قطعي؛ كما لا يسوغ لك أن تعتقد العرفان والولاية فيمن قد تبرهن زغله، وانتهك باطنه وزندقته؛ فلا هذا، ولا هذا؛ بل العدل أن من رآه المسلمون صالحاً محسناً؛ فهو كذلك؛ لأنهم شهداء الله في أرضه؛ إذ الأمة لا تجتمع على ضلالة، وأن

من رآه المسلمون فاجراً أو منافقاً أو مبطلاً؛ فهو كذلك، وأن من كان طائفة من الأمة تضلله، وطائفة من الأمة تثني عليه، وتبجله، وطائفة ثالثة تقف فيه وتتورع من الحط عليه؛ فهو ممن ينبغي أن يعرض عنه، وأن يفوض أمره إلى الله، وأن يستغفر له في الجملة؛ لأن إسلامه أصلي بيقين، وضلاله مشكوك فيه؛ فبهذا تستريح، ويصفو قلبك من الغل للمؤمنين».

## 22. ربما آل الحماس للدين إلى ما لا يحمد عقباه من المزالق:

في ترجمة الحافظ ابن مندة الأصفهاني 41/17:

ساق الذهبي المنافرة الشديدة بين ابن مندة وأبي نعيم الأصبهاني بسبب الاعتقاد حيث أن ابن مندة كان أثريا حنبلياً وأبي نعيم كان أشعرياً، وأنه تم طرد طلبة علم دخلوا على أبي نعيم من مجلس ابن مندة.

قال الذهبي معقبا: «ربما آل الأمر بالمعروف بصاحبه إلى الغضب والحدة فيقع في الهجران المحرم، وربما أفضى إلى التفكير والسعي في الدّم».

أقول: قوله "التفكير" كذا فيما وقفتُ عليه من المطبوع من «سير أعلام النبلاء» خاصة في طبعة الرسالة المحققة، ولكن وقفت في الإنترنت على عدد ممن نقلوا من "السير" فكتبوا (التكفير) بدل التفكير، وهو السياق الأقرب إلى المراد، والله أعلم.

23. عدم تكفير أهل القبلة هو مذهب أهل السنة وأبي الحسن الأشعري،  
وإليه ذهب ابن تيمية:

في ترجمة أبي الحسن الأشعري 89/15:

قال الذهبي: «رأيتُ للأشعري كلمة أعجبتني، وهي ثابتة رواها البيهقي: سمعت أبا حازم العبدوي، سمعت زاهر بن أحمد السرخسي يقول: لما قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد، دعاني فأتيته، فقال: اشهد عليّ أني لا أكفر أحدًا من أهل القبلة، لأن الكلّ يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات».

قال الذهبي: «وبنحو هذا أدين، وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول: أنا لا أكفر أحدًا من الأمة، ويقول: قال النبي ﷺ: "لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن"، فمن لازم الصلوات بوضوء فهو مسلم».

24. تقرير مصطلح "إرجاء الفقهاء" وأنه خفيف أو خلاف لفظي:

في ترجمة عبد المجيد ابن أبي رواد 435/9:

قال ابن عدي: عامة ما أنكر عليه الإرجاء.

وقال هارون بن عبد الله الحمالي: ما رأيت أخشع لله من وكيع، وكان عبد المجيد أخشع منه.

قال الذهبي معقبا: «خشوع وكيع مع إمامته في السنة جعله مقدّمًا، بخلاف خشوع هذا المرجئ - عفا الله عنه - أعاذنا الله وإياكم من مخالفة السنة، وقد كان على الإرجاء عدد كثير من علماء الأمة، فهلا عُدَّ مذهبا؟!، وهو قولهم: "أنا مؤمن حقا عند الله الساعة"، مع اعترافهم بأنهم لا يدرون بما يموت عليه المسلم من كُفر أو إيمان، وهذه قولة خفيفة، وإنما الصعب من قول غلاة المرجئة: إن الإيمان هو الاعتقاد بالأفئدة، وإن تارك الصلاة والزكاة، وشارب الخمر، وقاتل الأنفس، والزاني، وجميع هؤلاء يكونون مؤمنين كاملي الإيمان، ولا يدخلون النار، ولا يُعذَّبون أبدًا، فردُّوا أحاديث الشفاعة المتواترة، وجَسروا كلَّ فاسق وقاطع طريقٍ على الموبقات، نعوذ بالله من الخذلان»!

وفي ترجمة حماد ابن أبي سليمان 233/5:

قال معمر: قلت لحماد: كنتَ رأسًا، وكنتَ إمامًا في أصحابك، فخالفتهم فصرتَ تابعًا، قال: إني أن أكون تابعًا في الحقِّ خيرٌ من أن أكون رأسًا في الباطل.

قال الذهبي معقبا: «يشير معمر إلى أنه [حماد] تحوّل مرجئًا إرجاء الفقهاء، وهو أنهم لا يعدُّون الصلاة والزكاة من الايمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنزاع على هذا لفظيٌّ إن شاء الله، وإنما غلُّوا الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض، نسأل الله العافية».

**التعليق:** مسألة الإيمان والإرجاء من أكثر المسائل العقدية ضجّة، وأحسن ما قيل في التعريف بالمرجئ والسني قول من قال: «مَن قال: الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص، فقد خرج من الإرجاء كلّه أوّله وآخره». واعلم أن كل تفريع واجتهاد داخل في هذا فإنما قول لأهل السنة، أما مرجئة الفقهاء فقد اعتبر أيضا من قول أهل السنة رغم موافقته الواضحة للإرجاء، والمراد بهم فقهاء وعلماء مشهورون قالوا بالإرجاء، ومنهم إبراهيم التيمي، وحماد ابن أبي سليمان، وأبو حنيفة وصاحبه وغيرهم من علماء الكوفة وأخرجوا العمل الصالح من الإيمان، ورفضوا الاستثناء في الإيمان.

وإلى ذلك ذهب الإمام الطحاوي الحنفي في عقيدته المشهورة فقال: «الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، والإيمان كله واحد وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالخشية والتقوى».

قال ابن أبي العز الحنفي في "شرح الطحاوية": «إن الخلاف بين جمهور أهل السنة وأبي حنيفة وأصحابه خلاف لفظي، والنزاع نزاعٌ في أمرٍ اسمي لفظي لا يترتب عليه فسادٌ في الاعتقاد إذ أن كلاً من الطائفتين يقولون: الأعمال واجبة، وكلاً من الطائفتين يقولون: إن المسلم إذا فعل الواجبات أثيب عليها، ومن ترك شيئاً من الواجبات أو فعل المحرمات فإنه يعاقب ويقام عليه الحدّ، ولكن النزاع بينهم في أنه هل هذا الواجب هو من الإيمان أو ليس بإيمان؟! قال بالأول جمهور أهل السنة، وقال بالثاني أبو حنيفة وأصحابه».

وقال الإمام ابن تيمية رحمه الله: «وأما المرجئة، فليسوا من هذه البدع المعضلة، بل قد دخل في قوهم طوائف من أهل الفقه والعبادة، وما كانوا يُعدُّون إلا من أهل السنة، حتى تغلَّظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة»: وقال أيضا: "ولهذا دخل في إرجاء الفقهاء جماعة هم عند الأمة أهل علمٍ ودين، ولهذا لم يكفِّر أحدٌ من السلف أحدًا من مرجئة الفقهاء، بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال، لا من بدع العقائد، فإن كثيرا من النزاع فيها لفظي، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب، فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله، لا سيما وقد صار ذريعةً إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم، وإلى ظهور الفسق، فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سببا لخطأ عظيم في العقائد والأعمال».

25. الرد على ابن تيمية حول منعه زيارة قبر النبي ﷺ وقبور الأنبياء والصالحين:

في ترجمة الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم 4/484:

عن الحسن بن الحسن بن علي أنه رأى رجلا وقف على البيت الذي فيه قبر النبي ﷺ يدعو له ويصلي عليه، فقال للرجل: لا تفعل فإن رسول الله ﷺ قال: "لا تتخذوا بيتي عيداً، ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً، وصلوا عليّ حيث ما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني".

قال الذهبي معقبا: «هذا مرسل، وما استدلل الحسن في فتواه بطائل من الدلالة، فمن وقف عند الحُجرة المقدَّسة ذليلاً مُسَلِّماً مُصَلِّياً على نبيّه فيا طوبى له، فقد أحسن الزيارة،

وأجمل في التذلل والحب، وقد أتى بعبادة زائدة على مَنْ صَلَّى عليه في أرضه أو في صلواته، إذ الزائر له أجر الزيارة وأجر الصلاة عليه، والمصلي عليه في سائر البلاد له أجر الصلاة فقط.

فمن صَلَّى عليه واحدة صلى الله عليه عشرا، ولكن مَنْ زاره - صلوات الله عليه - وأساء أدب الزيارة، أو سجد للقبر أو فعل ما لا يشرع، فهذا فعلٌ حسنًا وسيئًا فَيُعَلَّم برفقٍ، والله غفور رحيم، فوالله ما يَحْضُلُ الانزعاج لمسلم، والصياح وتقويل الجدران، وكثرة البكاء، إلا وهو محبٌ لله ولرسوله، فحبه المعيار والفارق بين أهل الجنة وأهل النار.

فزيارة قبره من أفضل القرب، وشدُّ الرَّحَالِ إلى قبور الأنبياء والأولياء، لئن سلَّمْنَا أنه غير مأذون فيه لعموم قوله صلوات الله عليه: "لا تُشَدُّوا الرِّحَالِ إِلَّا إلى ثلاثة مساجد"، فَشَدُّ الرِّحَالِ إلى نبينا ﷺ مستلزم لشدِّ الرِّحَالِ إلى مسجده، وذلك مشروع بلا نزاع، إذ لا وُصُولٌ إلى حجرته إلا بعد الدخول إلى مسجده، فليبدأ بتحية المسجد، ثم بتحية صاحب المسجد، رزقنا الله وإياكم ذلك، آمين».

**التعليق:** انفرد الإمام ابن تيمية في عصره بمنع قصد زيارة قبر النبي ﷺ حيث تبع في ذلك القاضي عياض من المالكية، والجويني من الشافعية، ولكن شُنِعَ عليه بسبب ذلك. قال الشوكاني في "نيل الأوطار": «وقد اختلفت أقوال أهل العلم في زيارة قبر النبي ﷺ: فذهب الجمهور إلى أنها مندوبة، وذهب بعض المالكية وبعض الظاهرية إلى أنها واجبة، وقالت الحنفية: إنها قريبة من الواجبات».

وذهب ابن تيمية الحنبلي حفيد المصنف<sup>(1)</sup> المعروف بشيخ الإسلام إلى أنها غير مشروعة، وتبعه على ذلك بعض الحنابلة، وروى ذلك عن مالك والجبوني والقاضي عياض.

ولذلك ردّ الذهبي بشكل غير مباشر على ابن تيمية في هذه المسألة، وشدد على أهمية زيارة قبر المصطفى ﷺ ولو بقصدها.

**التعليق الثاني** على قول الذهبي: «من زاره وأساء أدب الزيارة، أو سجد للقبر أو فعل ما لا يشرع، فهذا فعل حسنًا وسيئًا فيعلم برفق، والله غفور رحيم».

قال خلدون بن عبد العزيز: «ما أعظم هذه النصيحة الغالية الموجهة لدعاة الإسلام، والذين يحرصون على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر!، وما أغلاها من توجيهات سامية ربانية يتسع لها صدر المؤمن، وتعلو بها آفاقه ونظراته إلى مستوى بعيد؟!، فلا ينسى روابط مشتركة تجمع مع هؤلاء المسيئين ابتداء من الإيمان والعقيدة، وانتهاء بالأخوة والأمة الواحدة، لا يحتاج الأمر لإشهار سيف الشرك، وتسليط معاول هدم عقائد الآخرين، وإلقاء التهم القاسية الشديدة عليهم. وإنه لمن أشدّ الظلم وأكبر المصائب والذي يدلُّ على جهلٍ عظيمٍ بحقائق عقيدتنا الإسلامية الرحبة أن تُحمَل الآيات الواردة

(1) يراد به المصنّف مصنف كتاب «متقى الأخبار في الأحكام» وهو عبد السلام ابن تيمية جدّ شيخ الإسلام أحمد

بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية.

في أحوال المشركين وذم عقيدتهم الباطلة على بعض المسلمين الجاهلين، الذين تصدر عنهم بعض الأفعال الخاطئة»<sup>(1)</sup>.

وقد انتقد الشيخ سليمان صالح الخراشي من كبار السلفية الإمام الذهبي في مذهبه حول زيارة قبور الصالحين وردّه الضمني لابن تيمية، ويبيّن الخراشي أن الذهبي أخطأ في هذه المسائل، فقال: «تبين بهذا أن الإمام الذهبي - عفا الله عنه - متساهل في بعض أمور هذا الباب أعني توحيد الألوهية».<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> خلدون عبد العزيز: "فكر الذهبي من خلال تعليقاته على السير"، مرجع سابق ص: 39.

<sup>(2)</sup> عقيدة الإمام الذهبي، تأليف سليمان صالح الخراشي ص: 47.

## الفصل الخامس

### نقد المصادر والمؤلفات وتقييمها

يشتهر الإمام الحافظ الذهبي أنه لم يكن عنده جمود المحدثين، ولا تقليد النقلة، بل كان فقيه النظر، عميق الفكر، متوقد الذكاء، صافي القريحة، متفرد الشخصية، مستقل المنهج، حريصا على صحة ما ينقله، ونقد ما خالف الصواب، ولذلك لم يقتصر في فكره النقدي على نقد الرجال وأقوالهم وأفكارهم بل تعدى ذلك إلى نقد المؤلفات والكتب وتقييمها.

يقول بشار عواد معروف: «كان الإمام الذهبي من المعنيين بالنقد كل العناية بحيث صار يحتل مكانا بارزا في كتبه، وألف الكتب النافعة الخاصة به، ولذلك وجدناه عظيم الاهتمام به في كتبه خاصة كتابه النفيس «سير أعلام النبلاء» مارسه في كل مادته، واعتبره جزءا أساسيا من منهجه في تأليف الكتاب.

والذهبي إنما ينطلق في هذه العناية وذاك الاهتمام من تكوينه الفكري المتصل بدراسة الحديث النبوي الشريف وروايته وداريته، والذي يؤكد ضرورة تبيين أحوال الرواة، ودرجة الوثوق بهم بتميز الصادقين منهم عن الكاذبين... والحق أن المحدثين اخترعوا مناهج للبحث العلمي تعدد من أرقى المناهج العلمية التي لم يعرفها الأوربيون إلا في عصور متأخرة جدا»<sup>(1)</sup>.

(1) بشار عواد معروف، "مقدمة كتاب سير أعلام النبلاء" مرجع سابق ص: 118.

وقال أيضا: «ولم يقتصر نقد الذهبي على الرجال حسب، بل تعدَّى ذلك إلى نقد الموارد التي يُطالِعها أو يختصرها أو يأخذ منها، وهو ما يعرف اليوم بنقد المصادر، من ذلك مثلا نقدهُ لكتاب "الضعفاء" لابن الجوزي المتوفى سنة 597هـ الذي اختصره وذيل عليه، فقال في ترجمة أبان بن يزيد العطار من كتابه ميزان الاعتدال: قد أورده أيضا العلامة ابن الجوزي في "الضعفاء" ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق»<sup>(1)</sup>.

## 1. نقد كتاب "المغازي والسير" لابن إسحاق:

في ترجمة ابن إسحاق صاحب السير:

قال الذهبي: «أشار يحيى القطان إلى ما في "السيرة" من الواهي من الشعر، ومن بعض الآثار المنقطعة المنكرة، فلو حذف منها ذلك لحسنت، وثمة أحاديث جمة في الصحاح والمسانيد مما يتعلّق بالسيرة والمغازي ينبغي أن تضم إليها وترتّب، وقد فعل غالب هذا الإمام أبو بكر البيهقي في "دلائل النبوة" له».

وفي ترجمة موسى بن عقبة 116/6:

عن محمد بن طلحة قال: سمعت مالكا يقول: عليكم بمغازي موسى، فإنه رجل ثقة، طلبها على كبر السنّ، ليقيد من شهد مع رسول الله ﷺ ولم يكتر كما كثر غيره.

(1) المصدر نفسه ص: 61.

قال الذهبي معقبا: «هذا تعريض بابن إسحاق، ولا ريب أن ابن إسحاق كثّر وطوّل بأنساب مستوفاة، اختصارها أمّ ملح، وبأشعار غير طائفة، حذفها أرجح، وبآثار لم تصحّح، مع أنه فاته شيء كثير من الصحيح لم يكن عنده، فكتابه محتاج إلى تنقيح وتصحيح، ورواية ما فاته.

وأما مغازي موسى بن عقبة، فهي في مجلد ليس بالكبير، سمعناها، وغالبها صحيح ومرسل جيد، لكنها مختصرة تحتاج إلى زيادة بيان وتمّة، وقد أحسن في عمل ذلك الحافظ أبو بكر البيهقي في تأليفه المسمى بكتاب "دلائل النبوة".

**التعليق:** كتاب «السيرة النبوية» لابن إسحاق من أقدم وأهم كتب السير والتاريخ، وهو بلا شك من أهمّ مصادرنا، لهذا فقد انتشر هذا الكتاب في عصره، وما تلاه في شرق الأرض وغربها، درسه الدارسون من نواحي عديدة قديماً وحديثاً، ولقي الكتاب من العناية والرعاية ما لم يلقه كتاب آخر في السيرة، وتم التخريج عليه من قبل كتاب المغازي للواقدي، وتاريخ الطبري، والدلائل النبوية للبيهقي.

ومن أبرز من عني بهذا الكتاب العلامة عبد الملك بن هشام المتوفى 218هـ؛ إذ حاول تهذيب الكتاب وتنقيحه والزيادة عليه، ولهذا انتشر كتابه أيضا وهو مشهور بسيرة ابن هشام.

انتقد الذهبي كتاب سيرة ابن إسحاق لوجود أشعار واهية، وأخبار منقطعة منكورة، مع فواته الشيء الكثير من الأخبار، واحتياجه الترتيب والتنقيح والتهذيب، وأن أفضل من استخرج عليه بالأخبار الصحيحة الحافظ البيهقي في كتابه "دلائل النبوة".

طبع كتاب السيرة النبوية لابن إسحاق عدة طبعات، من بينها طبعة دار الكتب العلمية في بيروت عام 2004م بتحقيق أحمد فريد المزيدي.

## 2. نقد كتاب الفتن للإمام نعيم بن حماد:

في ترجمة نعيم بن حماد: 27 / 9:

قال الذهبي: «لَا يُجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِهِ - يعني نعيم بن حماد - وَقَدْ صَنَّفَ كِتَابَ "الْفِتَنِ" فَأَتَى فِيهِ بِعَجَائِبَ وَمَنَاكِيرَ».

**التعليق:** مؤلف الكتاب نعيم بن حماد غير محتج به في الرواية لسوء حفظه وروايته المناكير، وذكر الحافظ ابن عدي في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال» الأحاديث التي أخطأ فيها نعيم بن حماد، ولهذا لخص الذهبي رأيه فيه.

ونعيم بن حماد معروف بالضعف الشديد ورواية أخبار منكورة فيها تشبيه وتجسيم تنكيلاً منه بالجهمية، وقد بينت أخطائه المنهجية في كتابي «منهج نقد المرويات النبوية عند الصحابة» الذي اكتمل قريباً ونشرته إلكترونياً.

وكتابه في «الفتن» تمت طباعته بكثرة، وراج زواجًا غريبًا!!، خاصة في مصر، ومن طباعته طبعة محققة بتحقيق سمير أمين زهيري، ولكن الغريب نُشر مثل هذا الكتاب الذي يتضمن روايات غيبية غير صحيحة بين العامة!، وكنتُ أرى هذا الكتاب قبل عشر سنوات يباع في أرصف الشوارع في السودان وفي غيرها بطبعات شعبية متنوعة!!

### 3. نقد كتاب التفسير الكبير المنسوب لأحمد بن حنبل وإبطاله:

في ترجمة عبد الله بن أحمد بن حنبل:

قال أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي: لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه من عبد الله بن أحمد لأنه سمع منه «المسند»، وهو ثلاثون ألفاً، و«التفسير»، وهو مائة ألف وعشرون ألفاً.

قال الذهبي معقبا: «ما زلنا نسمع بهذا «التفسير الكبير» لأحمد بن حنبل على السنة الطلبة، وعمدتهم حكاية ابن المنادي هذه، وهو كبير قد سمع من جدّه وعباس الدوري، ومن عبد الله بن أحمد، لكن ما رأينا أحداً أخبرنا عن وجود هذا «التفسير» ، ولا بعضه ولا كراسة منه، ولو كان له وجود، أو لشيء منه لنسخوه، ولاعتنى بذلك طلبة العلم، ولحصلوا ذلك، ولنقل إلينا، ولاشتهر، ولتنافس أعيان البغداديين في تحصيله، ولنقل منه ابن جرير فمن بعده في تفاسيرهم ، ولا -والله- يقتضي أن يكون عند الإمام أحمد في

التفسير مائة ألف وعشرون ألف حديث، فإن هذا يكون في قدر "مسند" ، بل أكثر بالضعف.

ثم الإمام أحمد لو جمع شيئاً في ذلك، لكان يكون منقحاً مهذباً عن المشاهير، فيصغر لذلك حجمه، ولكان يكون نحواً من عشرة آلاف حديث بالجهد، بل أقل .

ثم إن الإمام أحمد كان لا يرى التصنيف، وهذا كتاب «المسند» له لم يصنفه هو، ولا رتبته، ولا اعتنى بتهذيبه، بل كان يرويه لولده نسخاً وأجزاء، ويأمره أن "ضع هذا في مسند فلان، وهذا في مسند فلان". وهذا "التفسير" لا وجود له، وأنا أعتقد أنه لم يكن، فبغداد لم تزل دار الخلفاء، وقبة الإسلام، ودار الحديث، ومحلة السنن ولم يزل أحمد فيها معظماً في سائر الأعصار، وله تلامذة كبار، وأصحاب أصحاب، وهلم جرا إلى بالأمس، حين استباحها جيش المغول وجرت بها من الدماء سيول، وقد اشتهر ببغداد "تفسير ابن جرير"، وتزاحم على تحصيله العلماء، وسارت به الركبان، ولم نعرف مثله في معناه، ولا ألف قبله أكبر منه، وهو في عشرين مجلداً.

#### 4. نقد كتاب "فصوص الحِكم" لابن عربي الطائفي الصوفي:

في ترجمة ابن عربي الطائفي 48/23:

قال الذهبي: «من أَرَدَأَ توأليفه كتاب "الفصوص" فإن كان لا كُفِرَ فيه، فما في الدنيا كفرٌ، نسأل الله العفو والنجاة، فواغوثاه بالله!».!

**التعليق:** كتاب «فُصُوص الحِجَم» لمحيي الدين ابن عربي الطائي الصوفي كتابٌ أثار جدلاً كبيراً في التراث الإسلامي منذ قرون طويلة، ويتناول مؤلفه الأسرار الإلهية الكبرى، ويُعتبر من أعظم كتب التصوف الإسلامي التي تتكلم عن أسرار الأنبياء والرسل مبينة الحقائق الوجودية الثلاث: الله والكون والإنسان، وعلاقة الإنسان مع الكون ومع خالق الكون.

وقد تم حرق هذا الكتاب ومنعه منذ قديم الزمان، وأفتى العلماء المسلمين بكفريات تلك المقالات، وذهب بعضهم مثل عبد الوهاب الشعراني أن الكتاب دسّ على محي الدين ابن عربي، وليس له!، والكتاب منشور ومطبوع.

## 5. نقد كتاب "إحياء علوم الدين" للإمام أبي حامد الغزالي:

في ترجمة أبي حامد الغزالي 327/19:

قال الذهبي: «أمّا في كتابه "الإحياء" ففيه من الأحاديث الباطلة جملة، وفيه خير كثير، لولا ما فيه من آداب ورسوم وزهد من طرائق الحكماء ومنحرفي الصوفية، نسأل الله علماً نافعا، تدري ما العلم النافع؟!، هو ما نزل به القرآن، وفسره الرسول ﷺ قولا وفعلا، ولم يأت نهي عنه، قال عليه الصلاة والسلام: " فمن رغب عن سنتي فليس مني "، فعليك يا أخي بتدبر كتاب الله، وبإدمان النظر في الصحيحين وسنن النسائي ورياض النووي وأذكاره، تُفْلِحُ وتَنْجِحُ، وإياك وآراء عبّاد الفلاسفة، ووظائف أهل الرياضيات، وجوع الرهبان،

وخطاب طيش رؤوس أصحاب الخلوات، فكل الخير في متابعة الحنيفة السمحة، فواغوثة بالله، اللهم اهدنا إلى الصراط المستقيم».

**التعليق:** كتاب «إحياء علوم الدين» لأبي حامد الغزالي كتاب كبير الفائدة يعني بالتربية والأخلاق والتصوّف والفقه والعقيدة، ربّبه مؤلّفه على أربعة أقسام، وهي أحكام العبادات، ثم العادات، ثم المهلكات، مثل عجائب القلب ورياض النفس، وآفات شهوة البطن والفرج، وآفات اللسان، ثم المنجيات، كالتوبة، والصبر، والخوف من الله، وختمه بذكر الموت. يذكر المؤلّف ما ورد من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأقوال المأثورة من السلف والحكماء والفلاسفة والأنبياء وما ورد فيها من شواهد الشرع والعقل في كل ذلك، والكتاب مليء بالأحاديث الموضوععة و الضعيفة، وأغاليط الصوفية وترهاهم.

وقد حاول العلماء قديماً وحديثاً تخريج أحاديث الكتاب التي لم يعزها إلى أحد أبداً، فجمع تاج الدين السبكي في ترجمة الغزالي من «طبقات الشافعية» الأحاديث التي لم يجد لها أصلاً، ثم جاء الحافظ العراقي فألّف أحسن كتابٍ في تخريجه بعنوان: «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»، ثم استدرّك الحافظ ابن حجر العسقلاني عليه أشياء، ثم جاء الزبيدي فألّف «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين»، فاستدرّك على الحافظ العراقي أشياء كثيرة.

ونقدُ الذهبي للكتاب إنما جاء من طبيعة منافرته للتصوّف الفلسفي، ومنهجه الأثريّ الذي اقتفاه، وسيأتي لهذا المنهج شرح مفصل في الفصل التاسع.

## 6. نقد كتاب "رسائل إخوان الصفا":

وقال أيضا في ترجمة الغزالي: «قد أَلَّفَ الرجل في ذم الفلاسفة كتاب "التهافت" وكشف عوارهم، ووافقهم في مواضع ظنا منه أن ذلك حق أو موافق للملة، ولم يكن له عِلْمٌ بالآثار، ولا خبرة بالسنن النبوية القاضية على العقل، وحُبِّبَ إليه إدمان النظر في كتاب «رسائل إخوان الصفا»، وهو داء عُضال، وجَرَبٌ مُرد، وسُمُّ قَتال، ولولا أن أبا حامد من كبار الأذكياء، وخيار المخلصين لتلف!، فالحذار الحذار من هذه الكتب، وأهْرُبوا بدينكم من شبه الأوائل، وإلا وقعتم في الحيرة، فمن رام النجاة والفوز فليلزم العبودية، وليدمن الاستغاثة بالله، وليبتهل إلى مولاه في الثبات على الإسلام، وأن يتوفى على إيمان الصحابة وسادة التابعين، والله الموفق، فبحسُن قصد العالم يغفر له وينجو إن شاء الله».

**التعليق:** إخوان الصفا وخِلانُ الوفا، تنظيم باطني سرِّيٌّ ظهر في البصرة، يشمل جماعة من فلاسفة المسلمين من أهل القرن الثالث الهجري والعاشر الميلادي، اتحدوا على أن يوفّقوا بين العقائد الإسلامية والحقائق الفلسفية المعروفة في ذلك العهد، فكتبوا في ذلك خمسين مقالة سموها: "تحف إخوان الصفا"، وكان تنظيمهم يشبه إلى حد كبير بالتنظيمات السريّة المعاصرة.

أخفا التنظيم أسماء أعضائه، لكنَّ أبا حيان التوحيدي كشف في كتابه «الإمتاع والمؤانسة» عن أسماء خمسة من مؤلّفي هذه الرسائل، وهم: زيد بن رفاعه، وأبو سليمان المقدسي، وأبو الحسن الزنجاني، وأبو محمد المهرجاني، والعوقي.

اعتمد إخوان الصفاء التقيّة في تنظيمهم، وهو المبدأ الذي يعتمده الشيعة في بعض حالات الخطر على النفس أي إظهار المرء غير ما يضمّر في نفسه، وساعدت التقيّة على رواج رسائلهم واستمرار فكرهم لقرون عديدة، وبقائه كمنهلٍ ثريٍّ لكلِّ الفلاسفة الذين أتوا بعدهم، كابن سينا والفارابي والكرماني ونصير الدين الطوسي وغيرهم.

قال الإمام ابن تيمية: «هم جماعة في دولة بني بويه ببغداد، وكانوا من الصابئة المتفلسفة المتحنّفة، جمعوا بزعمهم بين دين الصابئة المبدّلين، وبين الحنيفيّة، وأتوا بكلام المتفلسفة وبأشياء من الشريعة، وفيه من الكفر والجهل شيء كثير»<sup>(1)</sup>.

طُبِعَ كتاب «رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء» عدّة طبعات، والإمام الذهبي انتقد هذه الرسائل من مبدأ منافرتها للفلسفة، ومنهجها الأثريّ المتبع للسنة.

## 7. نقد كتاب "منازل السائرين" لأبي إسماعيل الهروي:

في ترجمة أبي إسماعيل الهروي الأنصاري 509/18:

(1) مجموع الفتاوى 79/4.

قال الذهبي: «ولقد بالغ أبو إسماعيل في «ذمّ الكلام» على الاتّباع فأجاد، ولكنه له نفسٌ عجيبٌ لا يُشبه نفس أئمة السلف في كتابه «منازل السائرين»، ففيه أشياء مطربة، وفيه أشياء مُشكلة، ومن تأمله لاح له ما أشرتُ إليه، والسُّنة المحمدية صلفة، ولا ينهض الذّوق والوجد إلا على تأسيس الكتاب والسنة».

وقال أيضاً: «انتفع به خلق، وجعل آخرون، فإن طائفة من صوفية الفلسفة والاتحاد يخضعون لكلامه في «منازل السائرين» وينتحلونه، ويزعمون أنه موافقهم، كلاً، بل هو رجل أثريّ، لهج بإثبات نصوص الصفات، منافرٌ للكلام وأهله جدّاً، وفي "منازله" [أي كتابه منازل السائرين] إشارات إلى المحو والفناء، وإنما مراده بذلك الفناء هو الغيبة عن شهود السوى، ولم يرد محو السوى في الخارج، وبإلته لا صنّف في ذلك، فما أحلى تصوّف الصحابة والتابعين، ما خاضوا في هذه الخواطر والوساوس، بل عبدوا الله وذلّوا له وتوكلوا عليه، وهم من خشيته مشفقون، ولأعدائه مجاهدون، وفي الطاعة مسافرون، وعن اللغو معرضون، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم».

**التعليق:** أبو إسماعيل الأنصاري الهروي الحنبلي صاحب كتاب «ذمّ الكلام»، و«تكفير الجهمية»، كان من غلاة المثبتة، وكان يلعن الأشاعرة ويكفرهم في بعض الأحيان!، وقد ألّف كتابه المثير للجدل: «منازل السائرين إلى الحق المبين» في التصوف وتهذيب النفس.

قال الإمام ابن تيمية: «وأما أبو إسماعيل الأنصاري صاحب "منازل السائرين"، فليس في كلامه شيء من الحلول العام لكن في كلامه شيء من الحلول الخاص في حق العبد العارف

الواصل إلى ما سماه هو: "مقام التوحيد" وقد باح منه بما لم يبح به أبو طالب لكن كنى عنه، وقد ذكر في كتابه "منازل السائرين" أشياء حسنة نافعة وأشياء باطلة، ولكن هو فيه ينتهي إلى الفناء في توحيد الربوبية ثم إلى التوحيد الذي هو حقيقة الاتحاد».

وقد حاول الإمام ابن القيم - تلميذ ابن تيمية - شرح كتابه هذا وتهذيبه وتنقيحه وترتيبه، فألف: (مدارج السالكين في منازل إياك نعبد وإياك نستعين)، وكلا الكتابين: أعني "المنازل" و"المدارج" مطبوعان منشوران.

## 8. نقد مؤلفات الحافظين ابن مندة وأبي نعيم:

في ترجمة الحافظ ابن مندة الأصفهاني 41/17:

قال الذهبي: «ولأبي عبد الله كتاب كبير في الإيمان في مجلد، وكتاب في النفس والروح، وكتاب في الرد على اللفظية، وإذا روى الحديث وسكت أجاد، وإذا بوب أو تكلم من عنده انحرف وحرفش، بلى ذنبه وذنب أبي نعيم أنها يرويان الأحاديث الساقطة والموضوعة ولا يهتكأنها، فنسأل الله العفو».

**التعليق:** يردُّ الذهبي على أبي عبد الله محمد إسحاق بن مندة صاحب المصنفات، ويتنقد طريقة تصنيفه، وأن تبوياته وتعليقاته طائشة، فوصفه بأنه يحرفش في تعليقاته، و"الحرفشة" الغلظة والفظاظة والخروج عن اللائق.

والجزء الثاني من النقد يشمل الحافظ أبا نعيم الأصبهاني أيضاً، والذي كان خصماً لدوداً لابن مندة، فمن سلوكهما أنهما يرويان في مصنفاتهما - وما أكثرها - الأحاديث الواهية والموضوعة بالأسانيد، ولا يوضّحانها.

وليس الرجلان وحدهما في ذلك، فالخطيب البغدادي، وأبو الشيخ، والطبراني، والقضاعي ولفيف من الحفاظ في القرن الرابع الهجري وما بعده يفعلون مثل ذلك، ولكن قد يجاب عن هذا النقد بأن أكثر المحدثين خاصة فيمن جاء بعد الثلاثمائة هجرية إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا منه، فالعمدة على دراسة السند والحكم عليه.

## 9. نقد كتاب "حقائق التفسير" لأبي عبد الرحمن السلمى الصوفى:

في ترجمة أبي عبد الرحمن السلمى الصوفى 252/17:

قال الذهبي: «في تصانيفه أحاديث وحكايات موضوعة، وفي "حقائق تفسيره" أشياء لا تسوغ أصلاً، عدّها بعض الأئمة من زندقة الباطنية، وعدّها بعضهم عرفانا وحقيقة، نعوذ بالله من الضلال ومن الكلام بهوى، فإن الخير كل الخير في متابعة السنة، والتمسك بهدي الصحابة والتابعين رضي الله عنهم».

**التعليق:** كتاب «حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين الأزدي السلمى الصوفى يُعتبر أحد أهم تفاسير الصوفية الباطنية، ويعد من أمهات المراجع للتفسير

الباطني لمن تأخر عنه كالكشيري والشيرازي وأصراهما من أقطاب الصوفية، ويفسر القرآن على النمط الإرشادي.

وقد قال السلمي في مقدمة الكتاب: «لَمَّا رَأَيْتُ الْمُتَوَسِّمِينَ بِعُلُومِ الظَّاهِرِ، صَنَّفُوا فِي أَنْوَاعِ الْقُرْآنِ مِنْ فَوَائِدٍ وَمَشْكَلاتٍ وَأَحْكَامٍ وَإِعْرَابٍ وَلِغَةِ وَمَجْمَلٍ وَمَفَسَّرٍ وَنَاسِخٍ وَمَنْسُوخٍ مَا يَشْغَلُ مِنْهُمْ لِجَمِيعِ فَهْمِ خُطَابِهِ عَلَى حِسَابِ الْحَقِيقَةِ، إِلَّا تَفْسِيرَ آيَاتٍ مَتَفَرِّقَةً نَسَبَتْ إِلَى أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ عَطَاءٍ، وَتَفْسِيرَ آيَاتٍ ذَكَرَ أَنَّهَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبٍ، وَكَنتُ قَدْ سَمِعْتُ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ جِزْءاً اسْتَحْسَنْتُهُ، أَحَبَّبْتُ أَنْ أُضْمَ ذَلِكَ إِلَى مَقَالَتِهِمْ، وَأُضْمَ أَقْوَالَ الْمَشَائِخِ مِنْ أَهْلِ الْحَقِيقَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَأَرْتَبُهُ عَلَى السُّورِ حَسْبَ وَسْعِي وَطَاقَتِي، فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَاسْتَعْنَتُ بِهِ، وَهُوَ حَسْبِي وَنَعْمَ الْمَعِينُ».

وقد انتقد عامّة العلماء السُّنَّةَ كتابه هذا، لكونه يفسّر القرآن على غير حقيقته، مثل تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾، قال محمد بن الفضل: اقتلوا أنفسكم بمخالفة هواها، أو اخرجوا من دياركم، أي: اخرجوا حبّ الدنيا من قلوبكم، ما فعلوه إلا قليل منهم في العدد، كثير في المعاني، وهم أهل التوفيق والولايات الصادقة".

أقول: وهذا باطل وتلاعبٌ بالقرآن وصياغته، فالله سبحانه وتعالى أنزل القرآن بلسان عربي مبينٍ وواضحٍ ومفهومٍ يفهمه كل من يعرف العربية.

## 10. تقييم كتاب "المنتقى من السنن" لابن الجارود:

في ترجمة ابن الجارود 239/14

قال الذهبي: «صاحب كتاب "المنتقى في السنن" مجلد واحد في الأحكام، لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبداً، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها النقاد».

**التعليق:** علق المعلق عليه بقوله: "كلام الإمام الذهبي - وهو العارف الخبير بهذه الصنعة - يدل على أن التصحيح والتضعيف في ما حديث أمر اجتهادي تختلف فيه الأنظار، ولا يمكن البت فيه"، وهذا تعليق بديع، وهذا الوصف يدل على علو مرتبة كتاب المنتقى، والكتاب مطبوع محقق.

## 11. تقييم كتاب الجامع المعروف بسنن الترمذي:

في ترجمة الإمام أبي عيسى الترمذي 256/13:

قال الذهبي معلقاً على سنن الترمذي: «في "الجامع" علمٌ نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدّره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل».

وقال أيضاً: «و"جامعه" قاض له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخص في قبول الأحاديث، ولا يشدد، ونَفَسُهُ في التضعيف رَخْوٌ».

**التعليق:** سنن الترمذي من أهم دواوين الحديث النبوي إن لم يكن أهمها، فهو كتاب عِللٍ وِفقيهٍ وحديثٍ وآداب، وسَمّاه مؤلفه (الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل)، ولهذا وصفه الذهبي بغزارة الفائدة، وأنه أحد أصول الإسلام.

وقال العلامة أحمد شاكر في مقدمة سنن الترمذي: «لهذا الكتاب ثلاث مزايا، الأولى: ذكر الشواهد ومن رواه في الباب، وهذا صَعَبٌ على الشراح كي يُشيروا إليها، والثانية: ذكر مذاهب الفقهاء، والثالثة: الحُكْم على الأحاديث صحّةً وضعفًا... وكأنه تطبيق عملي لقواعد علوم الحديث، خصوصًا علم العلل، وصار أنفع كتاب للعالم والمتعلّم، وللمستفيد والباحث، في علوم الحديث».

ولكن انتقد الذهبي كتاب الترمذي بأنه يتساهل في رواية الأحاديث الساقطة، وأن النَّفس النَّقدي عنده ضعيف، وهذا ما أَخْرَه عن رتبة سنن أبي داود والنسائي.

## 12. تقييم سنن ابن ماجه:

في ترجمة الحافظ الإمام ابن ماجه 278/13:

قال ابن ماجه: عرضتُ هذه "السنن" على أبي زرعة الرازي، فنظر فيه، وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع، أو أكثرها، ثم قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا مما في إسناده ضعف، أو نحو ذا".

قال الذهبي معقبا: «قد كان ابن ماجه حافظا ناقدا صادقا، واسع العلم، وإنما غض من رتبة "سننه" ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات، وقول أبي زرعة -إن صح- فإنما عني بالثلاثين حديثا الأحاديث المطرحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة، لعلها نحو الألف».

**التعليق:** سنن ابن ماجه هو أقل الكتب الستة رتبة، ولهذا انتقده الذهبي. وقال ابن الأثير: «كتابه كتاب مفيد، قويُّ النفع في الفقه، لكن فيه أحاديث ضعيفة جداً بل منكراً حتى نقل عن الحافظ المزي أن الغالب فيما تفرّد به الضعف، ولذا لم يُضفهِ غير واحد إلى الخمسة، بل جعلوا السادس الموطأ».

وقال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب": «كتابه في السنن جامع جيد، كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جداً حتى بلغني أن السريّ كان يقول: مهما انفرد بخطه فيه فهو ضعيف غالباً، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكراً، والله المستعان».

أقول: وقد جمع الحافظ شهاب الدين البوصيري الأحاديث التي انفرد بها ابن ماجه عن الكتب الخمس: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي والترمذي، ودرس أسانيدها، سماه (مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجه) وهو مفيد، وهناك أحاديث كثيرة انفرد بها ابن ماجه وصححها البوصيري كما ذكره ابن حجر.

13. تقييم كتاب "المستدرک علی الصحیحین" للحاکم، وتوضیح أنه یحتاج إلی تحقیق کبیر:

فی ترجمة الحافظ الحاکم النیسابوری 179/17:

سمعت أبا سعد المالینی یقول: طالعت کتاب «المستدرک علی الشیخین» الذی صنفه الحاکم من أوله إلی آخره، فلم أر فیہ حدیثاً علی شرطهما.

قال الذهبی معقبا: «هذه مکابرة وغلو، ولیست رتبة أبی سعد أن یحکم بهذا، بل فی "المستدرک" شیء کثیر علی شرطهما، وشیء کثیر علی شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث کتاب بل أقل، فإن فی کثیر من ذلك أحادیث فی الظاهر علی شرط أحدهما أو کلیهما، وفی الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الکتاب إسنادها صالح وحسن وجید، وذلك نحو ربعة، وباقي الکتاب مناکیر وعجائب، وفی غضون ذلك أحادیث نحو المائة یشهد القلب ببطلانها، کنت قد أفردت منها جزءاً، وحدث الطیر بالنسبة إلیها سماء، وبکل حال فهو کتاب مفید، قد اختصرته، وبعوز عملاً وتحريراً».

**التعلیق:** هذا تعقیب مفید جدا ومنصف، ینبئ عن استقراء وتتبع وخبرة طویلة، فتمسک به، فالذهبی هو أولى من اهتم بالمستدرک واختصره، وعلق علیه، ولكن نذكر هناك قاعدة مهمة حول تلخیص الذهبی للمستدرک، وتصحیح مفهوم شائع، فالحافظ الذهبی لم یتبع أحادیث الکتاب تتبعاً دقیقاً، ولم یدرسه بعناية، ویدلُّ علی ذلك ختام قوله: "هو کتاب مفید قد اختصرته، وبعوز عملاً وتحريراً"، وبالتالي فإن القول المشتهر

لدى دَراسي الحديث الشريف: صححه الحاكم ووافق عليه الذهبي غير دقيق، بل الأحسن أن يقال: صححه الحاكم ولم يتعقبه الذهبي.

#### 14. الانبهار بمؤلفات الحافظ البيهقي والتوصية بها:

في ترجمة الحافظ البيهقي 165/18:

قال الذهبي: «تصانيف البيهقي عظيمة القدر، غزيرة الفوائد، قلَّ مَنْ جَوَّدَ توألفه مثل الإمام أبي بكر، فينبغي للعالم أن يعتني بها سيما سننه الكبير».

**التعليق:** الإمام أبوبكر البيهقي ألف مؤلفات جليلة القدر اشتهرت في الآفاق، ولقيت كلها القبول، تتعلق بالحديث، والفقه، والأصول، والعقائد، والتاريخ، قلَّ أن يُوجد نظائرها، وهذه الشهادة من الإمام الناقد الذهبي تعطيه ميزة، والحقيقة أن مؤلفاته ثروة علمية هائلة، سار بها الركبان، وسبقت مَنْ تقدَّم عليها، حتى قال الحافظ السخاوي في تعليقه على قول العراقي في النظم:-

وبالصحيحين أبدأن ثم بالسنن \*\*\* والبيهقي ضبطاً وفهماً ثم ثن

قال: «ويليها كتاب السنن للحافظ الفقيه أبي بكر البيهقي فلا تحد عنه لاستيعابه لأكثر أحاديث الأحكام، بل لا تُعلم - كما قال ابن الصلاح - في بابه مثله، لذا كان حقه التقديم على سائر كتب السنن، ولكن قُدِّمت تلك لتقدُّم مصنِّفيها في الوفاة ومزيد جلالتهم».

## 15. نقد كتاب "الشفاء بتعريف حقوق المصطفى" للقاضي عياض:

في ترجمة القاضي عياض 212/20:

قال الذهبي: «تواليفه نفيسة، وأجلُّها وأشرفها كتاب «الشفاء» لولا ما قد حشاه بالأحاديث المفتعلة، عمَل إمام لا نقد له في فنّ الحديث ولا ذوق، والله يشبهه على حسن قصده، وينفع بـ "شفائه"، وقد فعل، وكذا فيه من التأويلات البعيدة ألوان، ونبينا صلوات الله عليه وسلامه غنيٌّ بمدحة التنزيل عن الأحاديث، وبما تواتر من الأخبار عن الآحاد، وبالآحاد النظيفة الأسانيد عن الواهيات، فلماذا يا قوم نشبع بالموضوعات!، فيتطرق إلينا مقال ذوي الغلّ والحسد؟!، ولكن من لا يعلم معذور، فعليك يا أخي بكتاب "دلائل النبوة" لليهقي، فإنه شفاء لها في الصدور وهدى ونور".

**التعليق:** ينتقد الذهبي على القاضي عياض كونه حشا في كتابه أحاديث موضوعة وباطلة، والنبي ﷺ في غنى عن مدحه بروايات غير ثابتة وغير صحيحة. يتناول كتاب الشفاء سيرة النبي محمد ﷺ حيث شملت تلك السيرة كل ما يتعلق به من صفات خلقية وخلقية، قسمه مؤلفه إلى أربعة أقسام: الأول: في تعظيم قدر النبي قولاً وفعلاً، والقسم الثاني: فيما يجب على العباد من حقوقه عليه، والقسم الثالث: فيما يستحيل في حقه، وما يجوز، وما يمتنع، وما يصح، والقسم الرابع: في تصرف وجوه الأحكام على من تنقّصه أو سبّه. والكتاب مطبوع متداول.

## 16. نقد كتاب "مسند أبي حنيفة" للحارثي:

في ترجمة الفقيه أبي محمد الحارثي الحنفي 425/15:

قال الذهبي: «قد أُلّف مسندا لأبي حنيفة الإمام، وتعب عليه، لكن فيه أوابد، ما تفوّه بها الإمام، راجت على أبي محمد».

## 17. مسند الإمام أحمد ديوان عظيم وكنز ثمين، يحتاج إلى تحقيق وترتيب

وتهذيب رغم محاولة الذهبي أو الحفاظ قبله بذلك، وتوضيح معنى تحقيق الكتب:

في ترجمة عبد الله بن أحمد بن حنبل 524/13:

قال الذهبي: «له زيادات كثيرة في "مسند" والده واضحة عن عوالي شيوخته، ولم يجرّر ترتيب «المسند» ولا سهّله، فهو محتاج إلى عمل وترتيب، فأما الحافظ أبو موسى فروى منه الكثير في تأليفه، ولم يقدم على ترتيبه ولا تحريره، وأما ابن عساكر فألّف كتابًا في أسماء الصحابة الذين في المسند على المعجم، ونبّه على ترتيب الكتاب، وأما ابن الجوزي فطالع الكتاب مرات عدة، وملاً تأليفه منه، ثم صنف «جامع المسانيد»، وأودع فيه أكثر متون "المسند"، ورتّب وهذّب، ولكن ما استوعب».

قال الذهبي: فلعلّ الله يقيض لهذا الديوان العظيم من يرتّبه ويهذّبه، ويحذف ما كرّر فيه، ويصلح ما تصحّف، ويوضح حال كثير من رجاله، وينبّه على مرسله، ويوهن ما ينبغي من مناكيره، ويرتّب الصحابة على المعجم، وكذلك أصحابهم على المعجم، ويرمز على

رؤوس الحديث بأسماء الكتب الستة، وإن رتبته على الأبواب فحسن جميل، ولولا أنني قد عجزتُ عن ذلك لضعف البصر، وعدم النية، وقرب الرحيل، لعملتُ في ذلك».

**التعليق:** مسند الإمام أحمد من أكبر دواوين الإسلام، حيث جمع فيه معظم الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ، وصار أعظم المسانيد قدراً وأكثرها نفعاً، فشهد له المحدثون قديماً وحديثاً بأنه أجمع كتب السنة وأوعاها، وله زوائد جيدة على الكتب الستة، جمعها الحافظ الهيثمي، سماه (غاية المقصد في زوائد مسند أحمد).

لم يكن الإمام أحمد هو الذي وضع المسند، بل كان يأمر ابنه عبد الله بوضعه وبترتيبه، ولذا قام عبد الله بوضع المسند، وله عليه زيادات، أما ترتيب المسند ففيه نوع من الصعوبة، فبدأ بمسند العشرة المبشرين، ثم مسند أهل البيت، ثم مسند ابن مسعود، ثم مسانيد كل من عبد الله بن عمر، ثم عبد الله بن عمرو بن العاص وأبي رمثة، ثم مسند العباس وأبنائه منهم عبد الله بن عباس، ثم مسانيد أبي هريرة، فأنس، فأبي سعيد الخدري، فجابر بن عبد الله، ثم مسند المكيين، ثم مسند المدنيين، ثم مسند الكوفيين، ثم مسند البصريين، ثم مسند الشاميين، ثم مسند الأنصار، ثم مسند عائشة مع مسند النساء. مع تكرارات وإدخال أحاديث في غير مسند هذا الصحابي أو ذلك، وهذا مما حير العلماء، وكما ذكره الذهبي فقد حاول الحفاظ والمحدثون ترتيب «المسند»، ولم ينجحوا بشكل كامل في ذلك، واعتذر الذهبي أيضاً بأنه نوى ذلك، ولكن الوهن والشيخوخة حال دون ذلك.

وبعد عصر الإمام الذهبي قام الشيخ العلامة أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي بترتيب المسند ترتيباً فقهياً دقيقاً، مع اختصار سنده، سماه «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني»، وحاول الشيخ العلامة أحمد شاکر تخريج المسند وتحقيقه فلم يكمله، حتى تولّت مؤسسة الرسالة بتحقيق مَاتِعٍ للمسند في بضع وعشرين جزءاً، وعمل الشيخ شعيب الأرنؤوط بتخريجه وتحقيقه.

### فائدة في تحقيق الكتب:

ونستنبط من قَوْل الذهبي: «مَنْ يَرْتَبِّه وَيَهْدِّبُه، وَيَحْذِفُ مَا كَرَّرَ فِيه، وَيُصْلِحُ مَا تَصَحَّفَ، وَيُوضِحُ حَالِ كَثِيرٍ مِنْ رِجَالِه، وَيَنْبَهُ عَلَى مَرْسَلِه، وَيُوهِنُ مَا يَنْبَغِي مِنْ مَنَاكِيرِه، وَيُرْتَّبُ الصَّحَابَةَ عَلَى الْمَعْجَمِ، وَكَذَلِكَ أَصْحَابَهُمْ عَلَى الْمَعْجَمِ، وَيُرْمِزُ عَلَى رُؤُوسِ الْحَدِيثِ بِأَسْمَاءِ الْكُتُبِ السِّتَةِ»، نستنبط منه أهمية تحقيق الكتب التي تشمل الآتي:

1. إصلاح التصحيف، وهو التدقيق النصّي، ومقابلة الأصل بالنسخ.
2. تخريج النصوص وتوثيقه، وترجمة أعلامه ورجاله.
3. تخريج الأحاديث الموجودة في الكتاب وبيان درجاتها من الصحة والضعف.
4. عمل فهرس للأعلام، والنصوص النبوية والآيات القرآنية.
5. الرمز على أطراف الأحاديث الواردة وموافقتها للأمّهات الستة.

## الفصل السادس

### نقد المرويات الضعيفة

الإمام الحافظ الذهبي يعتبر من نقاد أهل الحديث ومن أبرزهم، ولا غرو في انتقاده على بعض المحدثين في إيرادهم للأحاديث في مصنفاتهم ولا يتكلمون عليها، فهو يروي الأحاديث في كتبه خاصة في سير الأعلام، ثم يعقبها بالتصحيح أو الغرابة والضعف.

يقول عبد الستار الشيخ: «هذه المعرفة الرجالية الواسعة الشاملة، وذاك الرسوخ في علم الجرح والتعديل قد أنتجا عند الحافظ الذهبي مهارة في علم الحديث منقطعة النظر، فزاحم بمنكبيه كبار الأئمة ممن عاصره، وتفوق على كثير ممن سبقه، وأصبح قدوة لمن جاء بعده، ويتجلى ذلك بوضوح في منهجه في تصحيح الحديث وتضعيفه ومخالفته العلماء في ذلك، والأحاديث التي حكم بوضعها، وردوده الشديدة في هذا المجال، والأصول الحديثية القيمة التي وضعها، وتعبيراته البارة في المصطلح، ومباحثه النافعة النادرة، وتنبهاته الفذة المنشورة في بطون كتبه، وكثرة تصانيفه القيمة في هذا العلم العزيزة»<sup>(1)</sup>.

ويقول بشار عواد معروف: «أكثر الإمام الذهبي من إيراد الأحاديث النبوية الشريفة في كتبه التاريخية وغيرها، ومنها كتابه «سير أعلام النبلاء». وقد عني دائماً بالتعليق على هذه الأحاديث من حيث الإسناد والمتن ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، قال تلميذه الصلاح

(1) عبد الستار الشيخ: "الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام"، مرجع سابق ص: 133.

الصفدي: "وأعجبني منه ما يعانیه في تصانيفه من أنه لا يتعدى حديثاً يورده حتى يبين ما فيه من ضعف متن أو ظلام إسناد، أو طعن في روايته، وهذا لم أر غيرَه يراعي هذه الفائدة فيما يورده". وقد انتقد الإمام الذهبي الحافظين: أبا نعيم الأصبهاني والخطيب البغدادي، وذبهما بروايتهما الموضوعات في كتبهما وسكوتها عنها.

وأيضاً عني الذهبي بنقل الأسانيد التي وردت في المصادر التي نقل عنها من أجل توثيق الأحاديث والروايات، ولم يكتف بإيراد المصدر حسب، وهي طريقة تعينه على تقديم المصادر الأصلية التي اعتمدها المصدر الذي ينقل منه وتتيح له، وللقارئ، الفرصة لتقويم الحديث أو الخبر استناداً إلى ذلك الإسناد<sup>(1)</sup>.

### نقد متن الحديث:

يقول بشار عواد: «من منهج الحافظ الذهبي نقد متن الرواية وتحليلها وعرضها على الوقائع التي هي أقوى منها، ومعارضتها بها، ودراسة لغة الخبر وغيرها، واستخدام جميع الوسائل المتاحة للناقد التي تثبت دعواه. وقد عني الامام الذهبي في هذا النوع من النقد عناية بالغة في هذا الكتاب، فرد مئات الروايات وأبطلها بنقده المتين وأسلوبه العلمي المتزن الذي ينبى عن غزارة علم ونبالة قصد، وقدرة فائقة، وسعة اطلاع».

(1) بشار عواد معروف، "مقدمة كتاب سير أعلام النبلاء" مرجع سابق.

## 1. نقد التساهل في رواية الحديث النبوي من غير دراسة لسنده:

في ترجمة الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه 602/2:

عن يحيى بن أيوب عن ابن عجلان أن أبا هريرة كان يقول: إني لأحدّث أحاديث، لو تكلمتُ بها في زمن عمر لشجَّ رأسي.

قال الذهبي معقبا: «هكذا هو كان عمر رضي الله عنه يقول: أقبلوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وزجر غير واحد من الصحابة عن بث الحديث، وهذا مذهب لعمر ولغيره.

فبالله عليك؛ إذا كان الإكثار من الحديث في دولة عمر، كانوا يمنعون منه، مع صدقهم وعدالتهم وعدم الأسانيد، بل هو غُضُّ لم يشب، فما ظنُّك بالإكثار من رواية الغرائب والمناكير في زماننا مع طول الأسانيد، وكثرة الوهم والغلط، فبالحرِّي أن نزجر القوم عنه، فيا ليتهم يقتصرون على رواية الغريب والضعيف، بل يروون - والله - الموضوعات والأباطيل والمستحيل في الأصول والفروع والملاحم والزهد، نسأل الله العافية.

فمن روى ذلك مع علمه ببطلانه، وغر المؤمنين، فهذا ظالم لنفسه، جان على السنن والآثار يستتاب من ذلك فإن أناب وأقصر، وإلا فهو فاسق، كفى به إثما أن يحدث بكل ما سمع. وإن هو لم يعلم فليتورع، وليستعن بمن يعينه على تنقية مروياته، نسأل الله العافية، فلقد عمَّ البلاء، وشملت الغفلة، ودخل الداخل على المحدثين الذين يركن إليهم المسلمون فلا عتبي على الفقهاء وأهل الكلام".

**التعليق:** الصحابة رضوان الله عليهم كانوا ينتقدون أبا هريرة بإكثاره للروايات ومجاوزته للحدّ المسموح، بل كانت عائشة تنتقده بشدة، وتُخضع أحاديثه التي يرويها لمعايير لديها<sup>(1)</sup>، لأن كثيرا من الروايات غير المنسوبة إلى المصطفى ﷺ تسربت إلى الأحاديث، بالإضافة إلى اختلاق الأحاديث في زمن التابعين وما بعدهم، وتزوير مئات الآلاف من الأحاديث، وبالتالي قد بذل أصحاب الحديث والحفاظ جهودا كبيرة جدا في معرفة الصحيح من السقيم، والوهم والخطأ من السليم، ولكن مع الأسف استمر بعض الحفاظ في إيراد مصنفتهم بهذه الأحاديث من غير تمييز وتمحيص!!

وهنا يعتبر الإمام الذهبي كل من يروي الأحاديث الواهية سواء علم بوهائها أم لم يعلم جانبا على السنة وظالمًا، عليه التوبة والإنابة والرجوع إلى النقد واستفسارهم.

وكذلك نعي الإمام الذهبي أصحاب الحديث في زمانه الذي أصبحوا جزءا من الأزمة في رواية الأحاديث الباطلة، فلماذا نتقد على الفقهاء غير المتخصصين وعلى أهل النظر والكلام، فالمشكلة كل المشكلة في أهل الحديث!!

(1) قارن بكتابي الجديد: (منهج نقد المرويات النبوية عند الصحابة - دراسة تأصيلية)، تجد فيه تفصيلا وافيا حول

هذا الموضوع، وهو منشور على الإنترنت.

2. اعتبار الراوي للحديث الضعيف من غير بيان ودراسة جانباً على السنة  
المحمدية:

في ترجمة بقیة بن الوليد 520/8:

قال يحيى بن المغيرة الرازي عن ابن عيينة قال: لا تسمعوا من بقیة ما كان في سنة،  
واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره.

قال الذهبي معلقاً: «لهذا أكثر الأئمة على التشديد في أحاديث الأحكام، والترخيص قليلاً  
- لا كلَّ الترخيص - في الفضائل والرقائق، فيقبلون في ذلك ما ضعف إسناده، لا ما أتهم  
رواته، فإن الأحاديث الموضوعية، والأحاديث الشديدة الوهن لا يلتفتون إليها، بل  
يروونها للتحذير منها، والهمتك لحالها، فمن دلَّسها أو غطى تبيانها، فهو جان على السنة،  
خائن لله ورسوله . فإن كان يجهل ذلك، فقد يُعذر بالجهل، ولكن سلوا أهل الذكر إن  
كنتم لا تعلمون!!»

3. نقد حديث: "اللهم ائني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير" وإن  
كثرت طرقه:

في ترجمة ابن أبي داود وقد مر:

قال الذهبي: «حديث الطير - على ضعفه - فله طرق جمّة، وقد أفردها في جزء، ولم يثبت،  
ولا أنا بالمعتقد بطلانه، وقد أخطأ ابن أبي داود في عبارته: "إن صحَّ حديث الطير فنُبوة

النبي ﷺ باطل"، وله على خطئه أجر واحد، وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ ولا يغلط ولا يسهو. والرجل فمن كبار علماء الإسلام، ومن أوثق الحفاظ، رحمه الله تعالى».

**التعليق:** حديث الطير مروى عن أنس بن مالك بطرق كثيرة جدا ورؤوي عن غيره، وضعفه معظم المحدثين وحسنه بعضهم. قال الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية": «هذا الحديث قد صنّف الناس فيه، وله طرق متعددة، وفي كل منها ضعف ومقال، وقال شيخنا أبو عبد الله الذهبي في جزء جمعه في هذا الحديث بعد ما أورد طرقا متعددة نحو مما ذكرنا: "ويروى هذا الحديث من وجوه باطلة أو مظلمة"، ثم وقفت على مجلّد كبير في ردّه وتضعيفه سنداً وامتناً للقاضي أبي بكر الباقلاني المتكلم، وبالجملة ففي القلب من صحّة الحديث هذا نظراً، وإن كثرت طرقه، والله أعلم».

وقد حسنَ الحديثَ الحافظُ ابن حجر العسقلاني في أجوبته عن أحاديث وقعت في (مصابيح السنة) والتي وُصفت بالوضع، رغم أنه في كتابه (لسان الميزان) وافق الذهبي على إبطاله، وكذا حسنه الحافظ العلائي في أجوبته عن أحاديث المصابيح.

**أقول:** الحديث له أصل صحيح، وإن كان ضعيفا من حيث السند، ولا نكارة في متنه إلا قوله: «اتتني بأحبّ خلقك إليك»، فهل الإمام عليّ هو أحبُّ الخلق إلى الله مطلقا وفي الخلق مثل الأنبياء والمرسلين وأولي العزم، ومنهم النبي محمد ﷺ الذي هو أحب الخلق إلى الله بالجزم؟.

ولكن قبل أن أتوصل إلى هذه النتيجة وهو كون الحديث له أصل صحيح قمتُ بتتبع جميع ألفاظ الحديث، عسى أن أجد لفظاً آخر يكون مفسراً وعثرتُ على طريق ابن عباس الذي أخرجه ابن صاعد الحافظ - كما في البداية والنهاية - وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» من طريق داود بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه، عن جده ابن عباس قال: أتى النبي ﷺ بطائر فقال: «اللهم ائتني برجل يحب الله ورسوله»، فجاء علي، فقال: «اللهم وإلي».

أقول: فهذا اللفظ يفسر المراد ويرفع الإشكال، ويكون المراد: (اللهم ائتني من أحبّ خلقك إليّ)، أو (اللهم ائتني برجلٍ يحبُّ الله ورسوله)، فهذا له شاهد في الصحيحين من حديث فتح خبير: «لأعطينَ الراية رجل يحبّ الله ورسوله، ويحبُّ الله ورسوله».

## الفصل السابع

### نقد الجمود الفقهي والتقليد بلا دليل

على الرغم من اهتمام الذهبي بعلم الحديث واعتناؤه به عنايةً لا مزيد عليها، وصَرَفَ له وقته وفكره وروحه، وطلب العالي والنازل، وحرص على سماعه إلا أنه كان له اهتمام بالفقه وأصوله، وقد عرفتَ فيما سبق من استدرآكاته وتعقيباته وفوائده وردوده على الأئمة والعلماء في مسائل شتى فقهية وأصولية وحديثية وعقدية، وها نحن نفرّد في دور هذا الإمام في منهجه النقدي حول الفقه.

يقول عبد الستار الشيخ: «لم يشتهر الذهبي في الفقه شهرته في الحديث والتاريخ، وجميع من ترجم له قد أغفل هذا الجانب من شخصيته العلمية، ومن نبه عليه فلا يعدو الإشارة العابرة، .. وسبب ذلك أن الإمام الذهبي لم يتوجّه للفقه مثل توجّهه للقراءات والحديث والتاريخ طلباً واشتغالاً، لذا بقي الجانب الفقهي في شخصيته في ظل تلك الجوانب البارزة الشاخنة يتضاءل عنها فلا يُضاهيها ولا يدانيها. بيد أن هذا لا يعني البتة أن الإمام الذهبي لم يكن عالماً بالفقه أو عارفاً به، وإن كان جلّ اهتمامه وتوجّهه لعلوم أخرى، لأنه يعلم تمام العلم أن المحدث الذي ينقل الآثار النبوية ويحفظها لا بدّ من فقهها ومعرفة مدلولها، وما تتضمنه من أوامر ونواه وإرشادات وتوجيهات»<sup>(1)</sup>.

(1) عبد الستار الشيخ، "الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام"، مرجع سابق، ص: 165.

«والمشهور عن الذهبي أنه كان شافعيّ المذهب كما ذكر ذلك غير واحد ممن ترجم له، وأشار هو إلى ذلك في مواضع من كتبه، وكان واسع الاطلاع على المذهب الشافعي خبيراً بأئمتته وأصحاب الوجوه فيه، بصيراً بكتبه، جيد الاطلاع عليها، مع نقدها وتقويمها وإصدار رأيه فيها.

وكما حفظنا من سيرة الذهبي أنه محدث ناقد، ومؤرخ منصف، فكذلك هو في الفقه يدور مع الحق حيث دار، ويعوّل على الدليل، ويعظّم كل الأئمة، ويحترم كل صاحب حق منصف مخلص»<sup>(1)</sup>.

1. الإشارة إلى المذاهب الفقهية وأماكن انتشارها في العالم الإسلامي، والإشارة إلى الجمود الفقهي وانحسار الاجتهاد في زمن الذهبي:  
في ترجمة الإمام مالك بن أنس 92/8:

قال الذهبي: «لو أراد الطالب اليوم أن يتمذهب في المغرب لأبي حنيفة لعسر عليه، كما لو أراد أن يتمذهب لابن حنبل ببحارى وسمرقند لصعب عليه، فلا يجيء منه حنبل، ولا من المغربي حنفي، ولا من الهندي مالكي، وبكل حال فيلى فقه مالك المنتهى، فعامة آرائه مسددة، ولو لم يكن له إلا حسم مادة الحيل ومراعاة المقاصد لكفاه، ومذهبه قد

(1) المرجع نفسه، ص: 173

ملاً المغرب والأندلس وكثيراً من بلاد مصر، وبعض الشام واليمن والسودان وبالبحر والكويت وبغداد والكوفة وبعض خراسان.

وكذلك اشتهر مذهب الأوزاعي مدّة وتلاشى أصحابه وتفانوا، وكذلك مذهب سفيان وغيره ممن سميوا، ولم يبقَ اليوم إلا هذه المذاهب الأربعة، وقلَّ مَنْ ينهض بمعرفتها كما ينبغي، فضلاً عن أن يكون مجتهداً، وانقطع أتباع أبي ثور بعد الثلاث مائة، وأصحاب داود [الظاهري] إلا القليل، وبقي مذهبُ ابن جرير إلى ما بعد الأربع مائة.

وللزّيديّة مذهب في الفروع بالحجاز وباليمن، لكنه معدود في أقوال أهل البدع كالإماميّة، ولا بأس بمذهب داود [الظاهري]، وفيه أقوال حسنة، ومتابعة للنصوص، مع أن جماعة من العلماء لا يعتدّون بخلافه، وله شذوذ في مسائل شانت مذهبه!».

**التعليق:** هذه الجولة مع المذاهب الإسلامية وأماكن انتشارها تدلُّ على سعة اطلاع هذا الإمام الناقد، وقد أشار أيضاً إلى المذاهب الفقهية المندثرة، كالمذهب الأوزاعي الذي كان منتشرًا في الشام والأندلس، وكذا الفقه الظاهري.

من المذاهب الفقهية الموجودة والتي أشار إليها الذهبي: المذهب الزيدي في اليمن، ولكن عدّها من ضمن المذاهب المبتدعة كالإمامية، وهذا إجحاف من الإمام الذهبي، فالمذهب الفقهي الزيدي لا يختلف كثيراً عن المذهب الحنفي في الفروع، لكُون مَنبَع المذهبيين من الكوفة في القَدَم، نَعَم: الزيدية في المعتقد مُعْتَزَلَةٌ مثل الإباضية، ولكن في الفقه هم أقرب

للحنفية، ولهم كُتُبُ فقهية من أكبرها وأجلّها: «البحر الزخار الجامع لمذهب علماء الأمصار»، للعلامة المهدي لدين الله أحمد بن يحيى، وهذا المذهب له ذِكرٌ في كتابِ «نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار» للإمام الشوكاني ضمن المذاهب الفقهية، وهو من أهم كتب الفقه، والإمام الصنعاني في شرحه لبلوغ المرام يُعْتَبِرُ المذهبَ الزَيديَ الهادي كما يعرفه من له اطلاع عليه.

وكذلك هناك المذهب الإباضي في سلطنة عُمان، ولا أعرف من أصول مذهبهم الفقهي شيئاً، سوى أنهم يسدلون أيديهم أثناء الصلاة، مثل أصحاب المذهب المالكي، ولا يقولون: آمين بعد الفاتحة مثل الزيدية والإمامية وباقي الفرق الشيعية، ويجيزون مسح الرّجلين في الوضوء مثل الإمامية، وهؤلاء أي الإمامية أو الجعفرية لهم مذهب فقهي مدوّن ومسجّل.

وكما يقوله المفتي المصري علي جمعة فإن المذهب الإباضي اعتمد فقهيّاً في مجمع البحوث الإسلامية ضمن المذاهب الفقهية الثمانية، وفي الموسوعة التي لا يزال يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وفي مجمع الفقه التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ويحضر فيها مفتي الإباضية من عُمان.

2. نقد التمذهب لمن ملك آلة الاجتهاد والإشارة إلى الجمود الفقهي في زمن الذهبي:

في ترجمة أبي بكر ابن المنذر 491/14:

قال الشيخ محيي الدين النووي في وصفه لابن المنذر: «له من التحقيق في كتبه ما لا يقاربه فيه أحد، وهو في نهاية من التمكن من معرفة الحديث، وله اختيار فلا يتقيد في الاختيار بمذهب بعينه، بل يدور مع ظهور الدليل».

قال الذهبي معلقاً: «ما يتقيد بمذهب واحد إلا من هو قاصر في التمكن من العلم كأكثر علماء زماننا!، أو من هو متعصب!، وهذا الإمام فهو من حملة الحجّة، جارٍ في مضمار ابن جرير وابن سريج وتلك الحلبة رحمهم الله».

**التعليق:** هنا ينتقد الذهبي أغلبية فقهاء زمنه أنهم لم يصلوا إلى مرتبة الملكة الفقهية أو أن معظمهم متعصب، ولا غرو في ذلك فقد كان الفقه منذ عصر الدويلات في الخلافة العباسية إلى العصر المملوكي يشهد انحطاطاً مستمراً، وتم إغلاق باب الاجتهاد، والاكْتفاء بإحياء الاجتهادات والأحكام التي استنبطها العلماء لمسائل ومشاكل كانت قائمة في عصورهم، وكانت كُتِبَ الفقه تشرح الخلافات القديمة، وبيان أوجه النظر المختلفة، والتعصب لرأيٍ منها.

وعندما اشتهر في ذاك العصر الخلاف بين المذاهب والتعصب المذهبي فيه سواء أكان في الفقه أو في الاعتقاد، وتوارثت الأجيال ذلك التحيز الفكري، فانتقل إليها مدوناً في الكتب، ظهر الإمام العلامة شيخ الإسلام ابن تيمية الذي كان حنبلياً في الأصول ولكنه مجتهد في الفقه، وكان مفكراً قوياً الحجة عالماً بالمعقولات والمنقولات، فتأثر الذهبي به أيما تأثر.

## 2. شرط التقليد والاجتهاد:

في ترجمة ابن حزم 191/18-192:

قال الذهبي: «من بلغ رتبة الاجتهاد وشهد له بذلك عدة من الأئمة لم يسُغ له أن يقلد، كما أن الفقيه المبتدئ والعامي الذي يحفظ القرآن أو كثيرا منه لا يسوغ له الاجتهاد أبدا، فكيف يجتهد، وما الذي يقول؟! وعلام بيني؟! وكيف يطير ولما يريش؟!، والقسم الثالث الفقيه المنتهي اليقظ الفهم المحدث الذي حفظ مختصرا في الفروع، وكتابا في الأصول، وقرأ النحو، وشارك في الفضائل مع حفظه لكتاب الله وتشاغله بتفسيره وقوة مناظرته فهذه رتبة من بلغ الاجتهاد المقيد، وتأهل للنظر في دلائل الأئمة، فمتى وضح له الحق في مسألة، وثبت فيها النص وعمل بها أحد الأئمة الأعلام كأبي حنيفة مثلا أو كمالك أو الثوري أو الأوزاعي أو الشافعي وأبي عبيد وأحمد وإسحاق فليتبّع فيها الحق، ولا يسلك الرخص، ولا يسعه فيها بعد قيام الحجة عليه تقليد».

## 3. نبد لزوم التمدّ به لمن هو أهل - وهو مطلوب - لا يعني تبّع الرخص

والشواذ من المسائل:

في ترجمة الإمام مالك 90/8:

قال مالكي: قد ندر الاجتهاد اليوم، وتعدّر، فمالك أفضل من يقلد، فرجح تقليده.

وقال شيخ: إن الإمام لمن التزم بتقليده، كالنبي مع أمته، لا تحل مخالفته.

قال الذهبي معقبا: «قوله: "لا تحل مخالفته"، مجرد دعوى واجتهاد بلا معرفة!، بل له مخالفة إمامه إلى إمامٍ آخر حُجَّتْه في تلك المسألة أقوى، لا بل عليه اتباع الدليل فيما تبرهن له، لا كمن تذهب لإمام، فإذا لاح له ما يوافق هواه عمل به من أي مذهب كان!!، ومن تتبّع رخص المذاهب، وزلات المجتهدين، فقد رقى دينه، كما قال الأوزاعي أو غيره "من أخذ بقول المكيين في المتعة، والكوفيين في النبيذ، والمدنيين في الغناء، والشاميين في عصمة الخلفاء، فقد جمع الشرّ!"، وكذا من أخذ في البيوع الربوية بمن يتحيل عليها، وفي الطلاق ونكاح التحليل بمن توسع فيه، وشبه ذلك، فقد تعرض للانحلال، فنسأل الله العافية والتوفيق».

**التعليق:** قال خلدون عبد العزيز: «ينبغي التنبيه هنا إلى دقة كلام الحافظ الذهبي في هذه المسألة التي قد يُساء فهمها للوهلة الأولى، وذلك أن البعض لمجرد مصادفته دليلا قرأه في بعض المصنفات أو مسألة من المسائل فإنه يُسارع إلى تخطئة الأئمة في اجتهادهم، ثم يذهب النيل من الآخرين لأنهم اتبعوا إمامًا من الأئمة، ولم يتبعوا الراجح حسب ظنه، فمخالفة إمام المذهب بسبب الوقوف على دليل صريح مشروطة بشروط بينها العلماء، وليس الكلام على إطلاقه، منها أن يكون ممن بلغ مرتبة الاجتهاد في المذهب، وأن يكون قد غلب على ظنه أن إمامه لم يقف على هذا الحديث أو لم يعلم صحته...»<sup>(1)</sup>.

(1) خلدون عبد العزيز، "فكر الذهبي..."، مرجع سابق ص: 82

أقول: لكن لم يفصل الأستاذ خلدون بين الاجتهاد المقيد والمطلق الذي قرره الذهبي في الفقرة السابقة، وأيضا كما يقرره الذهبي في الفقرة اللاحقة أن كل من أنس من نفسه فقهاً، وسعة علم، وحسن قصد، فلا يسعه الالتزام بمذهب واحد في كل أقواله، لأنه قد تبرهن له مذهب الغير في مسائل، ولاح له الدليل، وقامت عليه الحجة، فلا يقلد فيها إمامه.

وما يقرره الأستاذ خلدون من لزوم تقليد المذاهب الأربعة ومشروعية ذلك إذا لم تُوجد أدوات الاجتهاد، قد يكون صحيحاً، ولكن يحتاج إلى تفصيل أكثر، حول من هو الذي يقلد؟!، وينبغي أيضاً أن لا نُغلق باب العمل بالفقه المقارن المصحوب بالأدلة، والحمد لله هو منتشر الآن في الدراسات الأكاديمية، وله كتب مشهورة بدءاً من «بداية المجتهد» لابن رُشد، و«نيل الأوطار» للشوكاني، وشروح كتابي السنن لأبي داود والترمذي لعالمي الهند شمس الحق العظيم آبادي، وعبد الرحمن المباركفوري، وانتهاء بكتاب (فقه السنة) للشيخ السيد سابق.

يقول الإمام العلامة يوسف القرضاوي: «هناك صنفان يعترضون على كتاب (فقه السنة) للسيد سابق، الصنف الأول: فئة المتعصّبين للمذهبية، الذين يقولون بعدم جواز الخروج على المذهب. فالشيخ سيّد سابق رحمه الله يعتمد في كتابه على فقه الحديث، وسماه «فقه السنة»؛ لأنه يعتمد على فقه النصوص، وفقه السلف الصالح، غير ملتزم بمذهب، لا يُجرح المذاهب ولا يطعن فيها، ولكن يأخذ بالأرجح وفق الأدلة، والصنف الآخر الذي يعترض على كتاب «فقه السنة» هم: بعض الإخوة السلفيين المتشددين، الذين أصبح لهم

مذهب خامس!، هم يدينون المذاهب، ولكنهم في الحقيقة مذهبيون، من خالفهم في بعض ما رجّحوه من المسائل الفقهية طعنوا فيه.

أما «فقه السنة» فهو مرجع مهم ومفيد، ولا أعني بهذا أني ليس لي اعتراضات على بعض ما رجّحه الشيخ سيّد سابق، وأن الكتاب معصوم، ليس فيه خطأ، فهذا ليس قصدي، لكن أعني أن ما اختاره الشيخ لم يُحرق فيه الإجماع، ولم يخالف المذاهب كلها في مسألة من المسائل، بل هو يختار ويرجح ما يراه أقوى دليلاً<sup>(1)</sup>.

أقول: وهذا ليس معناه أن الطالب يهجر التمذهب، بل يدرس أولاً المختصرات في فقه المذهب، ويجيدها، ويحفظ أصوله وأدلتها، ويطلع شروح المتون ومطوّلاتها، ولكن في النهاية ينتهي إلى الفقه المقارن، ويدارس الاختلافات الفقهية.

5. ينبغي للمجتهد أن يفتي للعامة في الغالب بمذهب أهل البلد صونا للوحدة ودرءاً للشقاق:

في ترجمة الإمام مالك 94/8:

قال الذهبي: «أما القاضي عياض فذكر ما يدل على جواز تقليدهم إجماعاً، فإنه سمي المذاهب الأربعة، والسفيانية، والأوزاعية، والداودية، ثم إنه قال: فهؤلاء الذين وقع إجماع الناس على تقليدهم، مع الاختلاف في أعيانهم، واتفاق العلماء على اتباعهم،

(1) الموقع الرسمي للقرضاوي: <https://www.al-qaradawi.net/>

والاقتداء بمذاهبهم، ودرس كتبهم، والتفقه على مأخذهم... وها نحن نبين أن مالكا - رحمه الله - هو ذلك لجمعه أدوات الإمامة وكونه أعلم القوم، وعندنا - والله الحمد - لكل إمام من المذكورين مناقب تقضي له بالإمامة.

قال الذهبي معلقا: «ولكن هذا الإمام [مالك] الذي هو النجم الهادي قد أنصف، وقال قولاً فصلاً، حيث يقول: كل أحدٍ يُؤخذ من قوله ويترك، إلا صاحب هذا القبر صلى الله عليه وسلم. ولا ريب أن كل من أنس من نفسه فقهاً، وسعة علم، وحسن قصد، فلا يسعه الالتزام بمذهب واحد في كل أقواله، لأنه قد تبرهن له مذهب الغير في مسائل، ولاح له الدليل، وقامت عليه الحجة، فلا يقلد فيها إمامه، بل يعمل بما تبرهن، ويقلد الإمام الآخر بالبرهان، لا بالتشهي والغرض، لكنه لا يفتي العامة إلا بمذهب إمامه، أو ليصمت فيما خفي عليه دليلاً».

**التعليق:** علق خلدون عبد العزيز على آخر فقرة فقال: «انظر لهذه السياسة الحكيمة في التعامل مع الناس، وذلك حفاظاً على الألفة والمحبة، وبعداً عن الفتنة والكراهية، فالعالم إذا أراد أن يُفتي عامة الناس بغير المذهب الذي اعتادوا عليه والتزموا به فقد يؤدي ذلك إلى إثارة الفتنة والبلبلة، ومعلوم في ديننا الحنيف أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح»<sup>(1)</sup>.

(1) خلدون، المرجع نفسه ص: 88

6. التوخي في اتباع شواذ المسائل التي لم يقل بها أحد من العلماء أو  
ضعاف الأخبار الواهية:

في ترجمة أبي القاسم الداركي الشافعي 406/16:

قال ابن خلكان: كان يتهم بالاعتزال، وكان ربما يختار في الفتوى فيقال له في ذلك،  
فيقول: ويحكم! حدث فلان عن فلان، عن رسول الله ﷺ بكذا وكذا، والأخذ  
بالحديث أولى من الأخذ بقول الشافعي وأبي حنيفة.

قال الذهبي معقبا: «هذا جيد، لكن بشرط أن يكون قد قال بذلك الحديث إمام من نظراء  
هذين الإمامين، مثل مالك، أو سفيان، أو الأوزاعي، وبأن يكون الحديث ثابتا سالما من  
علة، وبأن لا يكون حجة أبي حنيفة والشافعي حديثا صحيحا معارضا للآخر. أما من  
أخذ بحديث صحيح وقد تنكبه سائر أئمة الاجتهاد فلا!، كخبر: «إن شرب في الرابعة  
فاقتلوه»، وكحديث: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده».

7. ندرة وجود فقيه محدث جمع بين رواية الحديث ودرأيته مع التمكن  
في الفقه في زمن الذهبي:

في ترجمة أبي الحسن القمي شيخ الحنفية 235/14

قال الذهبي: «المرجم وأبوسعيد المذكور كانا عالمي خراسان في مذهب أبي حنيفة، تخرّج  
بهما جماعة من الكبار، وكان معهما في البلد من أئمة الأثر مثل ابن خزيمة وأبي العباس

السراج وعدة، فكان المحدثون إذ ذاك أئمة عالمين بالفقه أيضا، وكان أهل الرأي بُصراء في الحديث قد رحلوا في طلبه وتقدّموا في معرفته. وأما اليوم فالمحدث قد قنع بالسكّة والخُطبة، فلا يفقه ولا يحفظ، كما أن الفقيه قد تشبّث بفقهه لا يُجيد معرفته ولا يدري ما هو الحديث، بل الموضوع والثابت عنده سواء!، بل قد يعارض ما في الصحيح بأحاديث ساقطة، ويكابر بأنها أصح وأقوى، نسأل الله العافية!».

**التعليق:** هذه توصيات مهمة للفقيه أن يتسلح بسلاح قواعد الحديث وأصوله، وأن يكون ملتمًا بعلل الحديث وروايتها، وإلا فإن فقهه يكون مجرد خبر على ورق يحفظها، ويصبح أداة نقل فقط، لا تحقيق عنده، وكذا المحدث عليه أن يتعلم قواعد الفقه وأصوله وأوجهه ومذاهبه، وإلا فلا تكتمل شخصيته العلمية بغير ذلك.

## الفصل الثامن

### التقيد بما ورد عن السلف حول صفات الله ورفض التوسُّع في التأويل أو الغلوّ في الإثبات

اشتهر لدى الدارسين أن الحافظ الذهبي الشافعي المذهب كان يميل إلى الحنابلة أو السلفية في الأصول والمعتقد، وهذا ليس على إطلاقه، وهو ما نبغي تأصيله في هذا الفصل. نعم لا شك أن الذهبي متأثر تأثراً بليغاً بمدرسة أهل الحديث الذين درس سيرتهم، وعكف على مؤلفاتهم، ولكن في بعض الأحيان ينحو منحاً مستقلاً، ولا يوافق على كثير من أصولهم الاعتقادية.

يقول عبد الستار الشيخ: «من عوامل بروز شخصية الذهبي في "مصنفاته التاريخية والتراجمية" عقيدته السلفية وكونه محدثاً، ويتجلى ذلك في تأكيده على من خاض في "محنة خلق القرآن"، ومن أجاب ومن لم يجب، والاعتذار لمن يستحق العذر، ونقده الشديد على أصحاب الأهواء من معتزلية وإمامية ورافضة وقرامطة وزنادقة وعبيدية وغيرهم، ولكن ثناءه على الحنابلة ليس لأنهم موافقون له في العقيدة، فهو سلفي الاعتقاد غير مقلد للحنابلة، بل وجّه لهم نقداته البارعة حتى لأكابرهم.

وكذلك حبه للصحابة حملة هذا الدين، ونقله السنة عن صاحبها ﷺ بسند عالٍ صحيح غاية في الصحة، وحنقه على الرافضة الذين وقّعوا في الأصحاب وطعنوا فيهم، ويتجلى

ذلك في ترضيه على الصحابة أجمعين وبخاصة الراشدين الأربعة، وتقديم عثمان على عليٍّ، واعتذاره عن أصحاب طلحة والزبير وعائشة ومعاوية، وإنصافه فيما شجر بينهم ودعوته للترضي عنهم»<sup>(1)</sup>.

ويقول بشار عواد: «أثرت صلة الذهبي بابن تيمية فيما اختصر أو ألف من كتب، وفي بلورة بعض آرائه، وحبّه للحنابلة، وموقفه من بعض المتصوّفة، ولا سيما طائفة الأحمدية، أتباع الشيخ أحمد الرفاعي.. ومع أن كثيرا من الانتقادات التي وُجّهت إلى الذهبي بسبب العقائد كان يغلب عليها طابع التحامل والتعصب، إلا أننا في الوقت نفسه يجب أن نعترف بأن تكوينه الفكري العام قد ارتبط ارتباطا شديدا بالحديث والمحدثين ونظرتهم إلى العلوم والعلماء وفلسفتهم تجاه العلوم العقلية، وقد أثر ذلك - كما سنرى - في منهجه التاريخي تأثيرا واضحا حينما ربطه بالحديث النبوي الشريف وعلومه»<sup>(1)</sup>:

### مفهوم "السلف" عند الذهبي:

حسب استقرائي في كلام الذهبي كما سيأتي، فإن مراد الذهبي للسلف الصالح أنهم هم الصحابة والتابعون وتابعوهم قبل انتشار مذاهب أهل الكلام، واشتداد النقاش حول الصفات، وقبل دخول أهل الحديث في تأصيلاتٍ للردّ على الجهمية والمعتزلة، وبالتالي

(1) عبد الستار الشيخ: "الذهبي مؤرخ الإسلام" ص: 150، وانظر فيما يتعلق بفكرة الحنابلة ص 249.

(1) بشار عواد، مرجع سابق ص: 36.

فإنَّ الذهبي يردُّ على أئمة أجلَاءَ ممن عاش في فترة ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وابن راهويه، ويوضح أن مذهب السلف هو الأسلم، وهذا يختلف مع المفهوم السائد بأن السلف الصالح يشمل هذه الفترة وما بعدها.

## 1. لزوم التقيد بمذهب السلف حول الأسماء والصفات:

في ترجمة أبي عبيد القاسم بن سلام 506/10:

عن العباس الدوري ، سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام - وذكر الباب الذي يروى فيه الرؤية، والكرسي موضع القدمين وضحك ربنا، وأين كان ربنا؟!-، فقال: هذه أحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حقٌّ لا نشك فيها، ولكن إذا قيل: كيف يضحك؟ وكيف وضع قدمه؟ قلنا: لا نفسر هذا، ولا سمعنا أحداً يفسره.

قال الذهبي معلقاً: «قد فسر علماء السلف المهم من الألفاظ وغير المهم، وما أبقوا ممكنا، وآيات الصفات وأحاديثها لم يتعرَّضوا لتأويلها أصلاً، وهي أهمُّ الدِّين، فلو كان تأويلها سائغاً أو حتمًا، لبادروا إليه، فعلم قطعاً أن قراءتها وإمرارها على ما جاءت هو الحق، لا تفسير لها غير ذلك، فنؤمن بذلك، ونسكت اقتداء بالسلف، معتقدين أنها صفات لله تعالى، استأثر الله بعلم حقائقها، وأنها لا تشبه صفات المخلوقين، كما أن ذاته المقدسة لا تماثل ذوات المخلوقين، فالكتاب والسنة نطق بها، والرسول ﷺ بَلَّغ، وما تعرَّض

لتأويل، مع كون الباري قال: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾:، فعلينا الإيمان والتسليم للنصوص، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم».

## 2. نقد حمل بعض صفات الله على الحقيقة والغلو في الإثبات:

في ترجمة ابن الفاعوس الحنبلي 522/19:

قيل إنه كان يقول: الحجر الأسود يمين الله حقيقة.

ويستدل ما روي عن ابن عباس قال: هذا الركن الأسود يمين الله في الأرض يصافح به عباده مصافحة الرجل أخاه.

قال الذهبي معقبا: «الأولى في هذا ترك الخوض في ذلك حقيقة أو مجازاً، فلا حاجة بنا إلى تقييد ما أطلقه السلف، بل نؤمن ونسكت، وقولنا في ذلك حقيقة أو مجازاً ضرب من العي واللكن، فنزجر من بحث في ذلك، والله الموفق».

**التعليق:** يتنقد الذهبي في هذا التعقيب والذي قبله الغلو في إثبات الصفات وحمل معانيها على حقيقتها، وهذا عين ما يقوله السلفيون وأهل الحديث، وهو أهم نقاط تمايز منهج الذهبي معهم، فهو يردُّ على أهل الإثبات في حمل المعنى على حقيقته اللغوية، كما يردُّ على أهل المجاز والتأويل أيضاً، ويقول هو بالتفويض كما سيأتي المزيد من الأدلة، والخلاف يأتي حول كيفية تفويض السلف للصفات.

وقد انتقدتهم الإمام ابن تيمية وسماهم المفوضة، فقال: «وأول من قال به أبو منصور الهاتريدي، وأبو الحسن الأشعري في محاولة للتوسط بين منهج السلف في إثبات النصوص وبين المنهج العقلي المستمد من الفلسفة اليونانية.. وإنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيحاء بالفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأُميين الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾».

ولعلّ الذهبي تأثر بالحافظ البيهقي من كبار فقهاء الشافعية وأئمة الحديث الذين يميلون إلى المذهب الأشعري، وقد نسب البيهقي تفويض المعنى للصفات إلى السلف.

### 3. نقد مقولة: "الله فوق عرشه بذاته":

في ترجمة أبي الحسن ابن الزاغواني 607/19:

قال ابن الزاغواني في نَظْمٍ له:

عالٍ على العرش الرفيع بذاته \* \* سبحانه عن قولٍ غاوٍ ملحد

قال الذهبي معقبا: «قد ذكرنا أن لفظة "بذاته" لا حاجة إليها، وهي تشغّب النفوس، وتركها أولى، والله أعلم».

وفي كتابه «العلو» نقل قول يحيى بن عمار: نقول هو بذاته على العرش، وعلمه محيط بكل شيء، قال الذهبي: «قولك "بذاته" من كيسك»!!.

**التعليق:** القول بأن الله علا على عرشه بذاته، هو قول جماهير السلفية وأهل الحديث قديماً وحديثاً، وقد خالفهم في ذلك الأشاعرة ونظراؤهم من أهل الكلام فرفضوا هذه الكلمة جملة وتفصيلاً، وممن ذهب إلى ذلك أيضاً - أي رفض كلمة "بذاته" - الإمامان ابن الجوزي والحافظ الذهبي.

وإني أستغرب من خلط بعض المفاهيم عند ما أقرأ مقالة في مجلة البيان في العدد 312 للكاتب سلطان العميري، بعنوان "أغلوطة التفويض في صفة الاستواء على العرش"، فقال بعد أن نقل عن كثير من الأئمة إثبات صفة الاستواء بعضهم صرح لفظ (بذاته): «تلك التصريحات المستفيضة من أئمة السلف تدلُّ على أنهم كانوا مُدرِّكين معنى الاستواء في حقِّ الله تعالى، فقد كانوا يقصدون بها تأكيد المعنى الحقيقي الذاتي للاستواء، ومما يدلُّ على ذلك أن أئمة السلف إنما استعملوا تلك الألفاظ - مع عدم ورودها في نصوص الشريعة - من أجل الردِّ على الجهمية الذين يقولون إن الله بذاته في كل مكان، فعبروا بتلك الألفاظ ليكشفوا عن حقيقة إيمانهم المناقض لما تقول به الجهمية في صفة العلو والاستواء.

وما يدلُّ على ذلك ويؤكدُه أن عدداً من علماء الأشاعرة عدَّوا استعمال تلك الألفاظ تشبيهاً وتجسيماً، فقد قال ابن الجوزي: «وقد حمل قومٌ من المتأخِّرين هذه الصفة على مقتضى الحسِّ، فقالوا: استوى على العرش بذاته، وهذه زيادة لم ينقلوها، وإنما فهموها من إحساسهم»، وقال ابن جماعة: «فمن جعل الاستواء في حقِّه تعالى ما يفهم من صفات المحدثين، وقال: استوى بذاته، أو قال: استوى حقيقة؛ فقد ابتدع بهذه الزيادة».

فهذه المقالات إقراراً من علماء الأشاعرة بأنَّ من يستعمل تلك الألفاظ - التي توارد أئمة السلف على استعمالها - لا يكون مُفَوِّضاً أبداً، فكيف ينسبون مع ذلك التفويض إلى السلف؟! أليس في ذلك تناقض ظاهر وبيّن؟!.

ثم قال الكاتب: «ولا بُدُّ من التأكيد هنا على أن بعض علماء أهل السنة والجماعة المتأخرين - كالإمام الذهبي - كان يفضّل ترك استعمال لفظة "بذاته" و"بائن" ونحوها، لكن سبب ذلك منحصر في عدم ورودها في النص فقط، وليس له علاقة بقضية تفويض المعنى كما يريد أن يصوره بعض الأشاعرة المعاصرين»!!.

أقول: من هنا تعلم أن الكاتب العميري يحاول أن يفرّق بين الذهبي وبين ابن الجوزي وابن جماعة، حيث أن دافع الأخيرين في نفيهما هو التفويض تبعاً للأشاعرة مع أن ابن الجوزي حنبلي مخاصم للأشاعرة، وأن دافع الذهبي السلفي في نفيه هو التخرّي في النص!!.

وهكذا فليكن التحقيق!!، وعلى كلّ فهنا تبرّر منهج الذهبي في التفويض!!.

وقد أوضح الشيخ السلفي سليمان بن صالح الخرشبي في كتابه (عقيدة الإمام الذهبي) أن الذهبي من المفوّضة وأنه ظنّ أنه مذهب السلف، فقال: «هذه الأقوال السابقة من الإمام الذهبي رحمه الله تفيد بأنه يقول بمذهب أهل التفويض ظاناً أنه مذهب السلف، لاسيما وأنه صرح أن التفويض يكون لعلم تلك الصفات إضافة إلى أنه - كما سبق - أخبر بأن

الباقلائي والجويني وابن فورك كانوا يدينون بمذهب السلف في آخر أمرهم، وإنما هم تركوا التأويل، وعادوا إلى التفويض متوهمين أنه مذهب السلف»<sup>(1)</sup>.

#### 4. نقد نسبة الحدّ لله في العلو والاستواء، ووجوب الكفّ عن إطلاقها:

في ترجمة الحافظ ابن حبان البستي 97/16:

عن أبي إسماعيل الأنصاري قال: سمعت يحيى بن عامر الواعظ وقد سأله عن ابن حبان فقال: نحن أخرجناه من سجستان، كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين، قدم علينا، فأنكر الحد لله، فأخرجناه.

قال الذهبي معقبا: «إنكاركم عليه بدعة أيضا، والخوض في ذلك مما لم يأذن به الله، ولا أتى نصّ بإثبات ذلك ولا بنفيه، و"من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"، وتعالى الله أن يُحدّد أو يُوصف إلا بما وصف به نفسه، أو علّم رسله بالمعنى الذي أراد بلا مثل ولا كيف: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾».

وفي ترجمة أبي القاسم الأصبهاني قوام السنة 85/20:

سئل أبو القاسم التيمي رحمه الله: هل يجوز أن يقال: لله حدّ أو لا، وهل جرى هذا الخلاف في السلف؟!، فأجاب: هذه مسألة أستعفي من الجواب عنها لغموضها، وقلة وقوفي على غرض السائل، لكنني أشير إلى بعض ما بلغني، تكلم أهل الحقائق في تفسير

(1) "عقيدة الإمام الذهبي" ص: 85.

الحدّ بعبارات مختلفة محصولها أن حدّ كل شيء موضع بينونيته عن غيره، فإن كان غرض القائل: ليس لله حدٌّ لا يحيط علم الحقائق فيه، فهو مصيب، وإن كان غرضه بذلك لا يحيط علمه تعالى بنفسه فهو ضال، أو غرضه أن الله بذاته في كل مكان فهو ضالٌّ أيضاً.

قال الذهبي معقبا: «الصواب الكفّ عن إطلاق ذلك إذ لم يأت فيه نص، ولو فرضنا أن المعنى صحيح فليس لنا أن نتفوّه بشيء لم يأذن به الله خوفاً من أن يدخل القلب شيء من البدعة، اللهم احفظ علينا إيماننا!».

**التعليق:** إثبات الحدّ لله من صميم العقيدة السلفية وأهل الحديث<sup>(1)</sup>، فاشتهر بقول الإمام عبد الله بن المبارك في ذلك، وقد خالفهم في ذلك الذهبي فأنكره.

يقول سلطان العميري في المقال المشار إليه أنفاً في ردّه على الحافظ البيهقي:

«مما يدل على أن إثبات الحدّ في صفة الاستواء مُناقضٌ للتفويض: أن بعض علماء الأشاعرة بادّر إلى تأويل الروايات التي نُقلت عن السلف في هذه القضية، ولهذا فإن البيهقي حين أورد قول ابن المبارك الذي جاء فيه إثبات الحدّ، أوّله بمعنى بعيد جداً عن مدلول السياق، فقال: "إنما أراد عبدالله بالحدّ حدّ السمع، وهو أن خبر الصادق ورد بأنه على العرش استوى، فهو على عرشه كما أخبر، وقصد بذلك تكذيب الجهمية فيما زعموا

(1) من أغرب ما ألفه بعض أهل الحديث في ذلك كتاب: (إثبات الحدّ لله عزّ وجلّ وبأنّه قاعدٌ وجالسٌ على

عرشه) لأبي محمد ابن بدران الأنمي الدشتي (المتوفى سنة 661 هـ) وطبع الكتاب طبعات فاخرة!، تعالى الله

وسبحانه عما يقولون علوّ كبيراً!!

أنه في كل مكان "!!، هذا التصرف من البيهقي يَدُلُّ على أنه مُدْرِكٌ بأنَّ ما رُوي عن أئمة السلف في إثبات الحدِّ لله يتناقض مع التفويض الذي ينسبه إليهم".  
أقول: ولماذا أيضا لا تنتقد الحافظ الذهبي وهو أشد إنكارا وتشدُّدا من الحافظ البيهقي في ذلك؟!؟.

### 5. نفي صفة الحركة ونزول الله بذاته أو حمل الحديث على حقيقته:

في ترجمة أبي مسعود كوتاه الأصبهاني 331/20:

قال السمعاني: كان شيخه إسماعيل الحافظ هجره، ومنعه من حضور مجلسه لمسألة جرت في النزول، وكان كوتاه يقول: النزول بالذات، فأنكره إسماعيل، وأمره بالرجوع عنه فيما فعل.

قال الذهبي معلقاً: «مسألة النزول فالإيمان به واجب، وترك الخوض في لوازمه أولى، وهو سبيل السلف، فما قال: هذا نزوله بذاته إلا إرغاماً لمن تأوَّله وقال: نزوله إلى السماء بالعلم فقط، نعوذ بالله من المراء في الدين!».

وكذا قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ ونحوه، فنقول جاء، وينزل، وننهي عن القول "ينزل بذاته"، كما لا نقول "ينزل بعلمه"، بل نسكت، ولا نتفصح على الرسول ﷺ بعبارات مبتدعة!.

## 6. نقد توسع الحافظ عبد الغني المقدسي وغلوه في إثبات الصفات وتضليله لمخالفيه وإثارته البلابل:

في ترجمة الحافظ عبد الغني المقدسي ومحتته وقد نقدم نقلها في الفصل الثالث:

قال الذهبي: «كان على مقالته [أي عقيدته] بدمشق أخوه الشيخ العماد، والشيخ موفق الدين، وأخوه القدوة الشيخ أبو عمر، والعلامة شمس الدين البخاري وسائر الحنابلة وعدة من أهل الأثر، وكان بالبلد خلقاً من العلماء لا يكفرونه، نعم لا يصرحون لما أطلقه من العبارات لئلا ضايقوه، ولو كفّ عن تلك العبارات وقال بها وردت به النصوص لأجاد ولسليم فهو الأولى، فما في توسيع العبارات الموهمة خيراً، وأساء شيء قاله إنه ضلل العلماء الحاضرين وأنه على الحق، فقال كلمة فيها شر وفساد وإثارة للبلاء، رحم الله الجميع وغفر لهم، فما قصدتهم إلا تعظيم الباري عز وجل من الطرفين، ولكن الأكمل في التعظيم والتنزيه الوقوف مع ألفاظ الكتاب والسنة، وهذا هو مذهب السلف رضي الله عنهم».

## 7. تقرير التلفظ بالقرآن هل هو مخلوق، وتأصيلها:

في ترجمة الإمام أحمد بن حنبل 291/11:

عن الحكم بن معبد: حدثني أحمد الدورقي: قلت لأحمد بن حنبل: ما تقول في هؤلاء الذين يقولون: لفظي بالقرآن مخلوق؟ فرأيتَه استوى واجتمع، وقال: هذا شر من

قول الجهمية!، مَنْ زعم هذا، فقد زعم أن جبريل تكلم بمخلوق، وجاء إلى النبي ﷺ بمخلوق.

قال الذهبي معلقاً: «كان هذا الإمام لا يرى الخوض في هذا البحث خوفاً من أن يتذرع به إلى القول بخلق القرآن، والكف عن هذا أَوْلَى!. آمناً بالله تعالى وبملائكته، وبكتبه، ورسله، وأقداره، والبعث، والعرض على الله يوم الدين. ولو بُسط هذا السطر، وحرّر وقرّر بأدلته لجاء في خمس مجلدات، بل ذلك موجود مشروح لمن رامه، والقرآن فيه شفاء ورحمة للمؤمنين، ومعلوم أن التلْفُظُ شيء من كسب القارئ غير الملفوظ، والقراءة غير الشيء المقروء، والتلاوة وحسنها وتجويدها غير المتلو، وصوت القارئ من كسبه فهو يحدث التلفظ والصوت والحركة والنطق، وإخراج الكلمات من أدواته المخلوقة، ولم يحدث كلمات القرآن، ولا ترتيبه، ولا تأليفه، ولا معانيه.

فلقد أحسن الإمام أبو عبد الله حيث منع من الخوض في المسألة من الطرفين إذ كل واحد من إطلاق الخَلْقِيَّةِ وعدمها على اللفظ مُوهِم، ولم يأت به كتابٌ ولا سنَّةٌ بل الذي لا نرتاب فيه أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، والله أعلم».

8. نقد التوسع والخوض في مسألة خلق الإيمان وعدمه، وتوجيهها:

في ترجمة الحافظ محمد بن نصر المروزي 39/14:

قال ابن مندة في مسألة الإيمان: صرح محمد بن نصر في كتاب "الإيمان" بأن الإيمان مخلوق، وأن الإقرار والشهادة وقراءة القرآن بلفظه مخلوق، ثم قال: وهجره على ذلك علماء وقته، وخالفه أئمة خراسان والعراق.

قال الذهبي معقّباً: «الخوض في ذلك لا يجوز، وكذلك لا يجوز أن يقال: الإيمان، والإقرار، والقراءة، والتلفظ بالقرآن غير مخلوق، فإن الله خلق العباد وأعمالهم، والإيمان فقولٌ وعملٌ، والقراءة والتلفظ من كسب القارئ، والمقروء الملفوظ هو كلام الله ووحيه وتنزيله وهو غير مخلوق، وكذلك كلمة الإيمان، وهي قول: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله) داخلة في القرآن، وما كان من القرآن فليس بمخلوق، والتكلم بها من فعلنا، وأفعالنا مخلوقة.

ولو أنا كلّما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفورا له قمنا عليه وبدّعناه وهجرناه كما سلّم معنا لا ابن نصر، ولا ابن مندة ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفضاظة»!

وفي ترجمة الفضل بن عباس الرازي المشهور بفضلك 630/12:

قال المروزي: ورد عليّ كتاب من ناحية شيراز أن فضلك قال بناحيّتهم: إن الإيمان مخلوق، فبلغني أنهم أخرجوه من البلد بأعوان!

قال الذهبي معقبا: «هذه من مسائل الفضول، والسكوت أولى، والذي صح عن السلف وعلماء الأثر أن الإيـان قولٌ وعملٌ، وبلا ريب أن أعمالنا مخلوقة، لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾، فصَحَّ أن بعض الإيـان مخلوق، وقولنا: لا إله إلا الله، فمن إيماننا، فتلفظنا بها أيضا من أعمالنا، وأما ماهية الكلمة الملفوظة، فهي غير مخلوقة، لأنها من القرآن، أعادنا الله من الفتن والهوى!». .

### 9. مذهب التفويض والتنزيه عند الذهبي:

في ورقة علمية قُدمت في مؤتمر "منهج أهل السنة والجماعة" (1) في العاصمة الشيشانية غروزني في أواخر أغسطس 2016، ذهب الباحث أسامة الأزهري في ورقته بعنوان: (عقيدة المحدثين وصلتهم بالتصوف) في صفحة 11 إلى أن الذهبي «من أكثر الناس توكيدا على أن المذهب الصواب الذي مشى عليه سلف الأمة هو تفويض معاني آيات الصفات إلى الحق سبحانه، ولم يزل -رحمه الله تعالى- يقرر ذلك وينبّه إليه، بحيث إن عباراته وحدها في ذلك تصلح أن تُفرد بجزء مستقل».

وينبغي التنويه على أن الذهبي مع نفوره الشديد من التوسع في هذا المجال بشكل عام، خاصة في التأويل، فإن تعقيباته تدلُّ دلالة واضحة إلى أنه منافر أيضا من الإثبات

(1) كان مؤتمرا جمع علماء الأشاعرة والهاثريديّة، واستثنى علماء السلفية فلم يشاركوا فيه، وأثار المؤتمر جدلا كبيرا خاصة أن مخرجاته كان ضدّ السلفية وتشكيك انتسابهم إلى أهل السنة.

الحقيقي<sup>(1)</sup> للصفات الخبرية مثل اليد والقدم والاستواء والنزول والضحك والصوت والحرف والساق وغيرها، أو يرفض بعض الألفاظ المثبتة المفسرة التي لم ترد في النصوص الصحيحة وعبارات الصحابة والتابعين، مثل الحد، والحركة، والاستواء بالذات والبيونة، وله في بعض كتبه ردود على إثبات صفة الجلوس لله، أو العقود على الكرسي.

قال الذهبي في تعليقه على حديث جبير بن مطعم: «إن لعرشه أطيًا كأطي الرحل»: «هذا حديث غريبٌ جدًّا فردُّ، وابن إسحاق حجة في المغازي إذا أسند، وله مناكير وعجائب، فالله أعلم أقال النبي ﷺ هذا أم لا؟! وأما الله عز وجل فليس كمثله شيء جلَّ جلاله، وتقدَّست أسماؤه، ولا إله غيره!! الأطيُّ الواقع بذات العرش من جنس الأطيُّ الحاصل في الرَّحْل، فذاك صفة للرحل وللعرش. ومعاذ الله أن نعدّه صفة لله عز وجل، ثم لفظ الأطيُّ لم يأت به نصُّ ثابت، وقولنا في هذه الأحاديث أننا نؤمن بما صحَّ منها وبما اتَّفَق السلف على إمراره وإقراره، فأما ما في إسناده مقال واختلف العلماء في قبوله وتأويله فإننا لا نتعرض له بتقرير، بل نرويه في الجملة ونبين حاله»<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> في الفصل الخامس من هذا الكتاب، سبق أن ردَّ الذهبي على ابن منده سلوكه حول تبويباته وتعليقاته في بعض كتبه مثل التوحيد والرد على الجهمية من إطلاقات لم يرد عن السلف، فقال الذهبي: "وإذا روى الحديث وسكت أجاد، وإذا بوب أو تكلم من عنده، انحرف وحرفش"، وكذا رده على ابن الزاغواني في هذا الفصل في قوله عن الحرف والصوت أنه ليته سكت، وكذا رده على يحيى بن عمار!

<sup>(1)</sup> كتاب العلو للعلي الغفاري، ص: 45، وانظر أيضا: ص 107

وخالف الذهبيُّ في ذلك بشكل صريح الإمامين ابن تيمية وابن القيم<sup>(1)</sup> اللذان انتصرا لحديث «الأطيط»، وكذلك انتصر له أئمة نجد السلفية في شرحهم للتوحيد في شروح كتاب التوحيد لابن عبد الوهاب.

قال الإمام ابن تيمية رحمه الله في «بيان تليس الجهمية»: «هذا الحديث - أي حديث ابن إسحاق عن ابن جبير - قد يطعن فيه بعض المشتغلين بالحديث انتصارا للجهمية، وإن كان لا يفقه حقيقة قولهم وما فيه من التعطيل، أو استبشاعا لما فيه من ذكر الأطيط، كما فعل أبو القاسم المؤرخ<sup>(2)</sup>، ويحتجون بأنه تفرد به محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن جبير».

وروى الذهبي في «العلو» عن أبي موسى قال: "الكرسي موضع القدمين، وله أطيط كأطيط الرّحل"، قال الذهبي: «ليس للأطيط مدخل في الصفات أبدا!!».

أما الآثار الواردة في جلوس الله على العرش فرفضه الذهبي جملة وتفصيلا، فقال في كتابه «العلو»: «قضية قعود نبينا على العرش لم يثبت في ذلك نصّ، بل في الباب حديث واه، وما فسر به مجاهد الآية كما مر، فقد أنكره بعض أهل الكلام، فقام المروزي وقعد، وبالغ في الانتصار لذلك، وجمع فيه كتابا».

(1) راجع كُتبه: "تهذيب السنن"، و"نظم النونية"، و"الصواعق المرسلّة".

(2) ألف الحافظ أبو القاسم ابن عساكر كتابا بعنوان «بيان الوهم والتخليط الواقع في حديث الأطيط».

ونقل عن أبي بكر أحمد بن سلمان النجاد أنه قال: لو أن حالفا حلف بالطلاق ثلاثاً أن الله يُعقد محمداً ﷺ على العرش، واستفتاني، لقلتُ له: صدقتَ وبررتَ، فتعقبه الذهبي بقوله: «فأبصر - حفظك الله من الهوى - كيف آل الغلو بهذا المحدث إلى وجوب الأخذ بأثر منكر»!.

وهذا خلاف ما ذهب إليه الإمام ابن تيمية في مجموع الفتاوى 274/4 حيث قال: «وقد حدث العلماء المرضييون وأولياؤه المقربون أن محمداً رسول الله ﷺ يُجلّسه ربُّه على العرش معه».

وقال أيضاً في مكان آخر من الفتاوى: «وإذا كان قُعود الميِّت في قبره ليس هو مثل قعود البدن فما جاءت به الآثار عن النبي ﷺ من لفظ "القعود والجلوس" في حق الله كحديث جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيرهما أوّلَى أن لا يماثل صفات أجسام العباد».

## 10. أخيراً.. نقد تهكم صاحب كتاب (الوهابية والتوحيد) على الإمام الذهبي:

إذا عرفنا - بشكل مفصّل في هذا الفصل - المنهج الوَسْطِي لإمامنا الحافظ الذهبي، فاعلم أن عَيِّ الكوراني العاملي الشيعي الذي ألّف كتاباً في الحطّ على الوهابية، هاجم هذا الإمام المعتدل، وتهكّم فيه بسمح، وعقد له في الفصل الخامس هذا العنوان (الذهبي وارث ابن تيمية)، وفي (ص: 88) نقل نقد التاج السبكي للحافظ الذهبي، ثم قال:

«الوارث المعروف لابن تيمية هو ابن قيم الجوزية، ولكن الذهبي وارث خفي لم يسَلِّطَ الضَّوء عليه، لذلك رجحنا أن نخصّه بالبحث»!!.

ولكن من خلال ثلاث صفحات لا يأتي الكوراني بدليل على أن الذهبي مجسّم، بل ينقل عن السَّقَاف - وهو مشهور بالتعصُّب - تعقيب الذهبي على ابن الزاغواني - سبق نقله، فقال: «ولو سلمنا أن هذه العبارة من كلام الذهبي فلا بد أن نفسرها بما يتناسب مع مذهبه، ومذهبه هو الجلوس الحسِّي لله تعالى على العرش، ونزوله الحسِّي إلى السماء الدنيا! . غاية الأمر أنه يرى أن ترك الكلام في لوازم مذهبه أولى، لأن كلمة "بذاته" ثقيلة على نفوس المسلمين فلا (ينبغي) أن تُقال، بل يجب أن تبقى من أسرار المذهب وتقال لأهلها فقط»!!.

أقول: كيف تُفسَّر بما يتناسب مع مذهبه، هل تحكم عليه عن سابق إصرار بمزاجك؟! . وفي (ص: 92) يعترف بتبني الذهبي التفويض فيقول: «وقد كان الذهبي بارعاً في محاولته إصااق مذهبه ومذهب أستاذه ابن تيمية بمفوضة السلف»!!.

وهذا الكوراني يُعتبر أكثر تعصُّباً من السَّقَاف، الذي أقر إنكار الذهبي لكلمة "الذات"، فنقل عن السَّقَاف هذه العبارة: «وقد أنكر الحافظ الذهبي -الذي تعدَّل مزاجه فيما بعد شبابه ورجع عمًّا أسلف في كتابه «سير أعلام النبلاء» - على مَنْ زاد لفظة "بذاته" بعد العلوّ أو الاستواء ونحوهما فقال هنالك ما نصه: «قد ذكرنا أن لفظة بذاته لا حاجة إليها

وهي تشعب النفوس». انتهى. ولكن الباحث السَّقَّاف لم يَلْتَفِتْ إلى أن الذهبي لم يَنْفِ ولو  
مرّة واحدة نزول الله تعالى بذاته "!!".

## الفصل التاسع

### منافرة الفلاسفة والمعقولات والتصوف الاتحادي

مما يشتهر به الإمام الحافظ الذهبي منافرته للمنطق والغلو في التصوف والمعقولات، وضرورة الاتباع للسنة ومنهج سلف الأمة، وهذا ليس بخافٍ على مَنْ طالع كُتُب الذهبي، ولا سيما كتابه هذا «السَّيْر»، فالذهبي أثريٌّ قحٌّ، لا يجب هذه المعقولات، وهذا بسبب تأثره بمنهج أهل الحديث.

قال بشار عواد: «انتقد التاج السبكي شيخه الإمام الذهبي بازدراء الصوفية، والحق أن السبكي أشعريٌّ جلدٌ، متعصِّبٌ غاية التعصُّب، ولا أدلَّ على ذلك من شتيمته المقذعة في حقِّ الذهبي في ترجمة أبي الحسن الأشعري من الطبقات، فقد سف بها إسفاً كثيراً بسبب عدم قيام الذهبي بترجمته ترجمة طويلة في "تاريخ الإسلام" ولأنه اكتفى بإحالة القارئ إلى كتاب "تبيين كذب المفتري" لابن عساكر، فعَدَّ ذلك نقيصة كبيرة في حقِّ الأشعري!»

أما كلام الذهبي في الصوفية، فصحيح ما قاله السبكي، ولكن في النادر منهم، وهذا رأيُّ ارتآه الذهبي، واعتقد فيه وآمن به، فقد ميَّزَ بين طائفتين منهم.

أولاهما: كانت متمسكة بالدين القويم، متبعة للسنة، احترامهم الذهبي الاحترام كله، بل لَبَسَ هو خرقة التصوف من الشيخ ضياء الدين عيسى بن يحيى الأنصاري السبتي عند

رحلته إلى مصر، وكان يعتقد ببعض كرامات كبار الزهاد، ويعنى بإيرادها في كتابه، بل يكثر منها عادة، ويُورد بعض أقوالهم وحكاياتهم في الزهد والمحبة فيه.

أما الطائفة الثانية: فقد عدَّهم الذهبي مارقين عن الدين، مشعوذين، بهم مس من الجنون، وهم غلاة التصوف من الحلولية والاتحادية».

## 1. نقد الاتحادية في التصوف:

في ترجمة عبد الرحمن بن شريح 183/7:

قال هانئ بن المتوكل: حدثني محمد بن عبادة المعافري قال: كنا عند أبي شريح رضي الله عنه فكثرت المسائل، فقال: قد دَرَنْتْ قلوبكم، فقوموا إلى خالد بن حميد المهري استقلوا قلوبكم، وتعلموا هذه الرغائب والرقائق، فإنها تجدد العبادة، وتورث الزهادة، وتجبر الصداقة، وأقلُّوا المسائل، فإنها في غير ما نُزل تقسي القلب، وتورث العداوة.

قال الذهبي معلقاً: «صدق والله، فما الظن إذا كانت مسائل الأصول ولوازم الكلام في معارضة النصِّ؟!، فكيف إذا كانت من تشكيكات المنطق، وقواعد الحكمة، ودين الأوائل؟! فكيف إذا كانت من حقائق "الاتحادية" وزندقة "السبعينية" ومرق "الباطنية"؟! فواغربتاه!، ويا قلة ناصراه!. آمنتُ بالله، ولا قوة إلا بالله».

## 2. نقد المنطق والفلسفة:

في ترجمة الريوندي: 59/14:

قال الذهبي: «الملحد، عدو الدين، أبو الحسن أحمد بن يحيى بن إسحاق الريوندي صاحب التصانيف في الحط على الملة، وكان يلزم الرافضة والملاحدة، فإذا عُوتب قال: إنما أريد أن أعرف أقوالهم، ثم إنه كاشف وناظر، وأبرز الشبه الشكوك».

وقال في آخر الترجمة: «لعن الله الذكاء بلا إيمان، ورضي الله البلاددة مع التقوى».

وفي ترجمة الفارابي 416/15:

قال الذهبي: «شيخ الفلسفة الحكيم، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ التركي الفارابي المنطقي، أحد الأذكياء، له تصانيف مشهورة، من ابتغى الهدى منها ضلَّ وحرَّ!، منها تحرَّج ابن سينا، نسأل الله التوفيق».

### 3. نقد الفناء الصوفي والحلول والتكشف:

في ترجمة إبراهيم القرميسيني شيخ الصوفية 392/15

قال إبراهيم: علِّمُ الفناء والبقاء يدور على إخلاص الوجدانية، وصحة العبودية، وما كان غير هذا فهو من المغالطة والزندقة.

قال الذهبي معقبا: «صدقت والله! فإن الفناء والبقاء من ترهات الصوفية، أطلقه بعضهم فدخل من بابه كلُّ إلحادي وكل زنديق، وقالوا: ما سوى الله باطل فإن، والله تعالى هو الباقي، وهو هذه الكائنات، وما ثمَّ شيء غيره.

ويقول شاعرهم:

وما أنت غير الكون\*\* بل أنت عينه

ويقول الآخر: وما ثم إلا الله ليس سواه

فانظر إلى هذا المروق والضلال، بل كل ما سوى الله محدث موجود، قال تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾، وإنما أراد قدماء الصوفية بالفناء نسيان المخلوقات وتركها، وفناء النفس عن التشاغل بما سوى الله، ولا يسلم إليهم هذا أيضا، بل أمرنا الله ورسوله بالتشاغل بالمخلوقات ورؤيتها، والإقبال عليها وتعظيم خالقها، قال تعالى: ﴿أَوْ لِمَ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾، وقال ﴿قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، وقال عليه الصلاة والسلام: «حُبَّ إِلِيٍّ مِنَ النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ»، وقال: «كَأَنَّكَ عَلِمْتَ حُبَّنَا لِلْحَمِّ»، وكان يحب عائشة ويحب أباه، ويحب أسامة، ويحب سبطيه، ويحب الحلواء والعسل، ويحب جبل أحد، ويحب وطنه، ويحب الأنصار، إلى أشياء لا تحصى مما لا يغني المؤمن عنها قط.

4. الموقف من مقتل الحلاج من غلاة التصوف، وتوجيه الانتقاد للذهبي

بخروجه عن الإنصاف:

في ترجمة النصرابادي شيخ الصوفية في نيسابور 265/16:

قال السلمي: سمعت النصرابادي يقول: إن كان بعد الصديقين مؤحداً فالحلاج.

قال الذهبي معقبا وقد تعقبه أيضا عدة أقوال: «هذه ورطة أخرى، بل قُتل الحلاج بسيف الشرع على الزندقة، وقد جمعتُ بلاياه في جزئين، وقد كان النصراباذي صحب الشبلي ومشى على حذوه، فواغوثاه بالله!!».

**التعليق:** مقتل الحسين بن منصور الحلاج من أهم الشعراء المتصوفة الغلاة بسبب أقواله في الحلول والاتحاد، ومن ثمَّ صَلْبِهِ وإحراق حثته! قد أثار جدلا كبيرا في التاريخ الإسلامي خاصة في الفكر الإسلامي.

قال الحافظ ابن كثير في كتابه "البداية والنهاية": «لم يزل الناس منذ قتل الحلاج مختلفين في أمره، فأما الفقهاء فحكى عن غير واحد من الأئمة إجماعهم على قتلته وأنه كان كافرا ممخرقا مموها مشعبذا، وكذلك قول أكثر الصوفية منهم. ومنهم طائفة كما تقدم أجملوا القول فيه وغرَّهم ظاهره ولم يطلِّعوا على باطنه، وقد كان في ابتداء أمره فيه تعبد وتأله وسلوك، ولكن لم يكن له علمٌ يسلك به في عبادته، ولهذا دخل على الحلاج باب الخلول والاتحاد فصار من أهل الانحلال والإلحاد».

أقول: في العصر الحديث ينتقد بعض الكتاب تعامل الفقهاء مع الحلاج، فالكاتب عبد القدوس الهاشمي في مقالة له في "الجزيرة نت" بعنوان: "الحلاج صوفي نائر أم زنديق مارق؟!!" انتقد الحافظ الذهبي في عدم إنصافه - مع اشتهاهه بالإنصاف - فيقول: «لقد كان الحلاج طَلَسًا من طلاس تراثنا، وشخصية جدَّ محيِّرة لدارسيه، ولا نجدُ نصًّا يحكي

هذه الحيرة في أمره كنصّ للذهبي أوردته في ترجمته، يعرض فيه الاحتمالات الثلاثة لموقف الناس منه، مع ميله هو إلى إثبات زندقته.

يقول الذهبي: "فتدبرّ -يا عبد الله- نحلة الحلاج الذي هو من رؤوس القرامطة ودعاة الزندقة، وأنصف وتورّع...؛ فإن تبرهن لك أن شمائل هذا المرء شمائل عدو للإسلام، محبّ للرئاسة حريص على الظهور بباطل وبحق، فتبرأ من نحلته؛ وإن تبرهن لك -والعياذ بالله- أنه كان... محقاً هادياً مهدياً، فجدد إسلامك، واستغث بربك أن يوفّقك للحق" (1).

يضيف الهاشمي في مقاله: «والذهبي عندنا متهمّ عموماً على الشخصيات الجدلية من أهل التصوّف. فمع وضعه لقاعدة ذهبية في حال المختلف فيهم؛ فإنه لم تطب نفسه بالترحم على الحلاج والاستغفار له، وتجاهل ما سطره -قبيل نصّه السابق بسطرين- حيث يقول: "أن من كان طائفة من الأمة تضلّله، وطائفة من الأمة تُثني عليه وتبجّله، وطائفة ثالثة تقف فيه وتتورّع من الخطّ عليه؛ فهو ممن ينبغي أن يُعرض عنه، وأن يفوّض أمره إلى الله، وأن يستغفر له في الجملة، لأن إسلامه أصلي بيقين، وضلاله مشكوك فيه؛ فبهذا تستريح ويصفو قلبك من الغلّ للمؤمنين».

أقول: قد يعذر للذهبي أن أغلب العلماء والفقهاء كفّروا الحلاج وأيدوا مقتله، وأن معظم المتصوفة تبرّؤوا منه، وبالتالي لن يكون شخصاً مختلفاً فيه عند الذهبي، ولذلك أنصف الذهبي للهجيمي الصوفي مع رمية بالبدعة كما سيأتي بعد قليل.

(1) سير أعلام النبلاء، من ترجمة الحلاج 343/14.

## 5. الترهيب عن كتب الصوفية وسلوكهم المخالفة للسنة:

في ترجمة أبي حامد الغزالي 340/19: وقد مر:

قال الذهبي: «فعليك يا أخي بتدبر كتاب الله، وبإدمان النظر في الصحيحين وسنن النسائي ورياض النواوي وأذكاره، تفلح وتنجح، وإياك وآراء عبّاد الفلاسفة، ووظائف أهل الرياضيات، وجوع الرهبان، وخطاب طيش رؤوس أصحاب الخلوات، فكل الخير في متابعة الحنيفية السمحة، فواغوثة بالله، اللهم اهدنا إلى صراط المستقيم».

وقال أيضاً: «يكفي المسلم في الإيمان أن يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله والقدر خيره وشره، والبعث بعد الموت، وأن الله ليس كمثل شيء أصلاً، وأن ما ورد من صفاته المقدسة حق، يمر كما جاء، وأن القرآن كلام الله وتنزيله، وأنه غير مخلوق، إلى أمثال ذلك مما أجمعت عليه الأمة، ولا عبرة بمن شدّ منهم، فإن اختلفت الأمة في شيء من مشكل أصول دينهم لزمنا فيه الصمت، وفوضناه إلى الله، وقلنا: الله ورسوله أعلم، ووسعنا فيه السكوت، فرحم الله الإمام أبا حامد، فأين مثله في علومه وفضائله، ولكن لا ندعي عصمته من الغلط والخطأ، ولا تقليد في الأصول».

في ترجمة ابن عربي الطائي 48/23 وقد مر:

قال: «من أردأ توأيفه كتاب "الفصوص" فإن كان لا كفر فيه فما في الدنيا كفر، نسأل الله العفو والنجاة، فواغوثة بالله»!

وقال: «إن كان محي الدين رجع عن مقالاته تلك قبل الموت فقد فاز، وما ذلك على الله بعزير».

## 6. نقد الشيخ الهجيمي الصوفي مع الإنصاف:

في ترجمة أحمد بن عطاء الهجيمي 409/19:

قال الذهبي: شيخ الصوفية، العابد القانت، أحمد بن عطاء الهجيمي البصري القدرى المبتدع، فما أقبح بالزهاد ركوب البدع!

وقال علي بن المديني: أتيت يوماً، فوجدتُ معه درجا يحدث به، فقلت له: أسمعت هذا؟ قال: لا ولكن اشتريته، وفيه أحاديث حسان، أحدث بها هؤلاء، فقلت: أما تخاف الله؟! تقرَّبُ العباد إلى الله بالكذب على رسول الله ﷺ؟!!

قال الذهبي معلقاً: «ما كان الرَّجل يدري ما الحديث، ولكنه عبد صالح، وقع في القدر، نعوذ بالله من ترهات الصَّوْفَةِ! فلا خير إلا في الاتِّباع، ولا يمكن الاتِّباع إلا بمعرفة السنن».

## 7. التصوف المذموم والتصوف الممدوح:

في ترجمة أبي سعيد ابن الأعرابي 410/15:

قال ابن الأعرابي: إذا سمعتَ الرجل يسأل عن الجَمع أو الفناء، أو يجيب فيهما، فاعلم أنه فارغ، ليس من أهل ذلك، إذ أهلها لا يسألون عنه لِعِلْمِهِمْ أنه لا يدرك بالوصف.

قال الذهبي معلقاً: «إي والله، دَقَّقُوا وعمِّقُوا، وخاضوا في أسرار عظيمة، ما معهم على دعواهم فيها سوى ظنٍّ وخيال، ولا وجود لتلك الأحوال من الفناء والمحو والصحو والسكر إلا مجرد خطرات ووساوس، ما تفوَّه بِعباراتهم صِدِّيقٌ، ولا صاحبٌ، ولا إمامٌ من التابعين، فإن طالبتَهُم بدعاويهم مقتوك!، وقالوا: محبوب، وإن سلَّمتَ لهم قيادك تحبَّطَ ما معك من الإيمان، وهبط بك الحال على الحيرة والمحال، ورمقت العباد بعين المقت، وأهل القرآن والحديث بعين البعد، وقلت: مساكين محبوبون فلا حول ولا قوة إلا بالله.

فإنما التصوف والتألُّه والسلوك والسير والمحبة ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ من الرضا عن الله، ولزوم تقوى الله، والجهاد في سبيل الله، والتأدب بآداب الشريعة من التلاوة بترتيلٍ وتدبُّرٍ، والقيام بخشية وخشوع، وصوم وقتٍ، وإفطار وقتٍ، وبذل المعروف، وكثرة الإيثار، وتعليم العوام، والتواضع للمؤمنين، والتعزز على الكافرين، ومع هذا فالله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم».

«والعالمُ إذا عرِيَ من التصوُّف والتألُّه فهو فارغ، كما أن الصوفي إذا عرِيَ من علم السنة زلَّ عن سواء السبيل.

وقد كان ابن الأعرابي من علماء الصوفية، فتراه لا يقبل شيئاً من اصطلاحات القوم إلا بحجة».

## فهرس الموضوعات

المقدمة.....	3
الفصل الأول: التحقيق في النقل والتصويب في النقد وكسر الجمود.....	11
الفصل الثاني: الحياد في النقد ورحابة الصدر ورفض التعصُّب وإحسان الظن والتماس العذر.....	27
الفصل الثالث: الإنصاف مع المخالف في الترجمة (الموازنة بين المحاسن والمساوئ)	52
الفصل الرابع: الردّ على الإجحاف والمبالغات ورفض التَّكفير.....	58
الفصل الخامس: نقد المصادر والمؤلَّفات وتقييمها.....	83
الفصل السادس: نقد المرويات الضعيفة.....	106
الفصل السابع: نقد الجمود الفقهي والتقليد بلا دليل.....	113
الفصل الثامن: التقيد بما ورد عن السلف حول صفات الله ورفض التوسُّع في التأويل أو الإثبات.....	125
الفصل التاسع: منافرة الفلاسفة والمعقولات والتصوِّف الاتحادي.....	145

## أهم المراجع والمصادر

1. شمس الدين الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1982.
2. شمس الدين الذهبي: "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت.
3. عماد الدين الحافظ ابن كثير، "البداية والنهاية".
4. عبد الستار الشيخ، "الحافظ الذهبي، مؤرخ الإسلام، ناقد المحدثين، إمام المعدلين والمجرّحين" دار القلم في بيروت 1994،
5. سليمان صالح الخريشي، عقيدة الإمام الذهبي، ، الدار الأثرية، الأردن 2009.
5. بشّار عواد معروف، "مقدمة كتاب سير أعلام النبلاء"، طبعة الرسالة.
7. بشّار عواد معروف، "الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام"، القاهرة، 1976.
8. خلدون عبد العزيز مخلوطة، "فكر الحافظ الذهبي من خلال تعليقاته في سير أعلام النبلاء"، كتاب منشور إلكترونياً.
9. شريف عبد العزيز، "الإمام الذهبي شيخ التحقيق والإنصاف" مقالة منشورة في الإنترنت.
10. عبد الرحمن بن يحيى المعلّم اليماني "التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"، المكتب الإسلامي، بيروت.
11. تاج الدين عبد الوهاب السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى".
12. ابن أبي العز، "شرح العقيدة الطحاوية".

13. شمس الدين الذهبي: "العلوُّ للعلي الغفار" تحقيق اشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف.

14. "مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية".

15. مقالات متنوعة حول الأشخاص والكتب والمؤلفات.